



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية
تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني

إعداد

سامي محمد محمد مقداد

إشراف

د . محمد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1428 هـ - 2007 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

" وما أوتيتم من العلم إلا قليلا "

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء، آية 85)

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى بلورة رؤية نقدية واضحة المعالم لطبيعة الترتيبات النقدية في فلسطين، إما من خلال إصدار النقد الوطني، أو أية ترتيبات نقدية أخرى تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني.

واستعرضت الدراسة التطورات النقدية التي مرت بها فلسطين، منذ إصدار الجنيه الفلسطيني فترة الانتداب البريطاني وحتى نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، واتضح بأن المناطق الفلسطينية مرت بتحويلات نقدية أفضت تداول ثلاث عملات في الاقتصاد (الشيكال الإسرائيلي-الدينار الأردني- الدولار الأمريكي) حسب طبيعة العملة وأدائها في القيام بوظائفها للمواطنين.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة مستخدماً طريقة المقابلة والمجموعات البؤرية مع الخبراء والمختصين. كما قام الباحث بإعداد استبانة وجهت للمواطنين لمعرفة مدى تقبلهم وتقبلهم للعملة الوطنية في حال إصدارها. كما استخدم الباحث التحليل الرياضي في تقدير قيمة عرض النقد، فقدر قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لعام 2006 بحوالي 830 مليون دولار، تتوزع حسب نوع العملة على النحو التالي: 215، 173.5، 391.7، 52.3 مليون دولار، للشيكال، الدينار، الدولار، وعملات أخرى على التوالي، فيما قدر عرض النقد (M1) بحوالي 2232.3 مليون دولار، وقدر عرض النقد (M2) بحوالي 5032.5 مليون دولار.

وأوضحت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة استخدام عملات أجنبية، تتمثل الخسائر المباشرة في خسائر عوائد الإصدار (السنوي ربح)، والخسائر غير المباشرة في تذبذب أسعار صرف العملات المتداولة، وبالأخص الشيكال الإسرائيلي، حيث قدر الاقتصاديون هذه الخسائر بحوالي 500 مليون دولار سنوياً. فيما قدرها الباحث لعام 2006 ما بين 1422 - 1896 مليون دولار.

كما أوضحت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يواجه صعوبات منذ الحصار الإسرائيلي في نهاية عام 2000م بعد انتفاضة الأقصى، والتي تتمثل في التبعية الاقتصادية لإسرائيل، واستمرار التشوه البنوي للاقتصاد الفلسطيني، كما ألحق بالاقتصاد الوطني خسائر

باهظة، وهذا ما يعيق البدء في إصدار العملة الوطنية، بالإضافة إلى أن إصدار العملة الوطنية يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

واستعرض الباحث الترتيبات اللازمة لإصدار عملة فلسطينية، وتبين بأن السلطة النقدية يجب أن تتمتع بصلاحيات يضمنها القانون، واتباع نظام سعر الصرف الثابت هي أفضل الخيارات مع بداية عملية الإصدار، لزيادة ثقة المواطنين بالعملة. واتخاذ عملات الشركاء التجاريين (شيكل-دينار-دولار) كعملة ربط. واستخدام مبدأ التدرج في طرح العملة، وإحلالها محل العملات المتداولة بشكل واضح وصريح، لتعزيز ثقة الجمهور بالعملة.

وفي النهاية، استعرض الباحث البدائل النقدية الممكنة المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم إصدار العملة، وتبين بأنه في الوقت الحالي من الأفضل الإبقاء على الترتيبات الحالية مع التحضير لإصدار العملة الفلسطينية الحسابية، تمهيداً لإصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب، مع العلم بأن أي خيار كبديل عن إصدار النقد الوطني، سوف يكون مكلف أكثر من إصدار العملة الفلسطينية في الوقت الحالي.

Abstract

This study aims to Crystallizes clear and critical point of view of the currency arrangement in Palestine, either through the national currency establishment or any other currency applications which may suit the special Palestinian economic

This study explored the currency developments which have been in Palestine since the establishment of the Palestinian pound, in British Mandate of time until the emerge of the Palestinian National Authority. And it has been cleared that the Palestinian territories have been through currency changes in circulating three kinds of currencies (the Israeli Shekels – the Jordanian dinar- and the American dollar). This circulation of these currencies was according to the nature of the currency and the its functions for the citizens.

The researcher utilized the descriptive and analytic methodology in this study focusing on the contracting and the Groups borehole with experts and professionals . In addition; the researcher carried out questioner targeting citizens to know their confidence and acceptance extend to the national currency in case it has been issued .Moreover; the researcher used the mathematical analysis in estimating the value of currency demand , which valued the circulated currency out side the banking system in 2006 about 830 million dollars . which varied according to the type of currency as follows : 215,173.5,391.7,52.3 million dollars for shekels , dinar , dollar and other currency in sequence .At the same time the currency exhibition (M1)valued approximately 2232.3 million dollar and the (M2) currency exhibition valued approximately 5032.5 million dollar.

The study also clarified that the Palestinian economic is facing direct and indirect losses caused by the circulation of foreign currencies. The direct losses are embodied in the establishment dividends (seignorage) and the indirect losses are Embodied in the Fluctuation exchange prices particularly the Israeli shekel .the Economists estimate these losses around 500 million dollars annually. As a researcher in 2006 to between 1422 - 1896 million dollar.

This study also clarified that the Palestinian economic still face difficulties since the Israeli siege at the end of 2000 after Al Aqsa Entifada (Raise up) which embodied in the Economic dependence on Israel .As well as the continuous fundamental damages in the Palestinian economic , which also

cause expensive losses to the Palestinian economic .This is what hampers the start of establishing of the national currency in addition to achieving the economical and political stability .

The researcher explored the necessary arrangements which are essential to establish the Palestinian currency ,show that the monetary authority should have powers guaranteed by law, and a fixed exchange rate regime is the best options with the beginning of the process of issuance which consequently increase the citizens confidence towards the currency. As well as considering the trade partners' currency (shekel, dinar and dollar) as a joining currency. And using degradation concept while starting the currency circulation and replacing it with the circulated currencies obviously to Enhance public confidence.

Eventually the researcher examined the possible currency alternatives which are available to the Palestinian economy in the absence of the issuance of currency and Show that at the present time is better to maintain the current arrangements with the preparation of a Palestinian currency calculations, as a prelude to a Palestinian currency at the appropriate time, knowing that any alternative to the option of issuing the national currency, it would be more costly than a Palestinian currency.

إهداء

إلى أسرتي الكريمة

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء

إلى شهداء فلسطين وأسرانا البواسل

إليهم أهدى هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أثرى الله النعمة على أيديهم في خدمة الإسلام والمسلمين، إذ يقول رسول الله صلي الله عليه وسلم في الحديث الشريف: ".ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه" رواه احمد.

في البداية لا يسعني إلا أن أحمد الله العلي القدير الذي سهل طريقي ووفقني في إكمال دراستي العليا، ومن ثم أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى من تابع معي هذا الانجاز الدكتور محمد إبراهيم مقداد الذي أثرى هذه الدراسة بتوجيهاته من خلال الإشراف والمتابعة المتواصلة، لما كان له من أثر في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور يوسف عاشور الذي أثرى الرسالة بتوجيهاته القيمة. كما لا يسعني إلا أن أشكر الدكتور علي شاهين الذي ساهمت توجيهاته واقتراحاته القيمة في إثراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور علاء الرفاتي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته واهتماماته في هذا الموضوع.

كما أشكر كلية التجارة لاستضافتها حلقة النقاش الخاصة بموضوع الدراسة، وكل من حضر وأثرى بمدخلاته ونقاشاته موضوع الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من الدكتور عاطف علاونة مدير عام هيئة سوق رأس المال، والدكتور يوسف داود الخبير في سلطة النقد الفلسطينية، والدكتور محمود الجعفري الأستاذ بجامعة أبو ديس بالقدس، على إثراء الدراسة بأرائهم القيمة من خلال المقابلة معهم.

كما لا بد أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مؤسسة فورد الأمريكية، ممثلة بمؤسسة الإمديست بغزة وعلى رأسها الأستاذ أنيس أبو هاشم، في تقديم الدعم لاستكمال دراستي العليا. وأخيراً من مبدأ التقدير والوفاء، أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	ملخص الدراسة
ج	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
ل	قائمة الملاحق
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 فرضيات الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
5	5.1 أهداف الدراسة
6	6.1 منهجية الدراسة
7	7.1 المشاكل التي واجهت الباحث
8	8.1 الدراسات السابقة
15	9.1 خلاصة الدراسات السابقة.
17	الفصل الثاني: الأنظمة النقدية وتجارب الدول فى إصدار النقد
18	1.2 مقدمة
19	2.2 الأنظمة النقدية والإصدار النقدي
19	1.2.2 النقود ووظائفها
19	1. تعريف النقود
20	2. وظائف النقود
21	3. أنواع النقود وتطورها التاريخي
24	4. قياس النقود

25	3.2 الأنظمة النقدية
25	1.3.2 النظام النقدي المحلي
30	2.3.2 النظام النقدي الدولي
35	3.3.2 النظام النقدي الأوروبي
37	4.2 الإصدار النقدي
38	1.4.2 أسس إصدار النقود
41	2.4.2 السياسة النقدية
42	5.2 تجارب الدول في إصدار النقد
42	1.5.2 تجربة الجنيه الفلسطيني
47	2.5.2 تجربة مصر النقدية
51	3.5.2 تجربة استونيا النقدية
53	4.5.2 تجربة لبنان النقدية
55	6.2 خلاصة التجارب النقدية السابقة
57	الفصل الثالث: ملامح النظام النقدي في فلسطين
58	1.3 مقدمة
59	2.3 الترتيبات النقدية ضمن الاتفاقيات الاقتصادية
59	1.2.3 الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل
60	2.2.3 الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن
62	3.3 التطورات النقدية والمصرفية في فلسطين
63	1.3.3 النظام النقدي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي
67	2.3.3 النظام النقدي في فلسطين منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية
68	1.2.3.3 سلطة النقد الفلسطينية
72	2.2.3.3 القطاع البنكي
83	4.3 السياسة النقدية المستخدمة في سلطة النقد
85	5.3 العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني
88	6.3 خلاصة
90	الفصل الرابع: المقومات الاقتصادية لإصدار العملة الفلسطينية
91	1.4 مقدمة
92	2.4 الآثار الناجمة عن غياب العملة الوطنية

92	1.2.4 أثر غياب العملة الوطنية على السياسة النقدية
94	2.2.4 التكاليف المرتبطة بانخفاض أسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين
97	3.2.4 مشاكل تطبيق موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية
98	4.2.4 ضعف القدرة على ضبط إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية
99	5.2.4 فقدان السلطة الوطنية لعائد الإصدار (السنوي)
101	3.4 أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني
104	4.4 محاذير ومعوقات إصدار العملة الفلسطينية
107	5.4 الخصوصية الفلسطينية وأداء الاقتصاد الفلسطيني
107	1.5.4 الخصوصية الفلسطينية
109	2.5.4 أداء الاقتصاد الفلسطيني
116	6.4 متطلبات إصدار عملة فلسطينية
117	1.6.4 المتطلبات الأساسية لإصدار العملة الفلسطينية
122	2.6.4 متطلبات ثانوية لإصدار العملة الفلسطينية
131	7.4 خلاصة
132	الفصل الخامس: السيناريوهات المتوقعة للنظام النقدي في فلسطين.
133	1.5 مقدمة
134	2.5 إصدار العملة الوطنية
134	1.2.5 سلطة إصدار العملة
143	2.2.5 اختيار نظام سعر الصرف الملائم
145	3.2.5 اختيار عملة الربط
148	4.2.5 تحديد قيمة العملة الفلسطينية
150	5.2.5 تنظيم آليات الإصدار واستبدال العملة في فلسطين
150	1.5.2.5 التفاوض مع السلطات النقدية المصدرة للعملات المتداولة حالياً
152	2.5.2.5 الإعلان والترويج عن العملة
153	3.5.2.5 الإطار القانوني
154	6.2.5 اتباع مبدأ التدرج عند طرح العملة
154	7.2.5 حجم النقد المتوقع إصداره في بداية طرح العملة الجديدة
161	3.5 البدائل النقدية المتاحة
162	1.3.5 اتحاد نقدي مع الأردن

163	2.3.5 اتحاد نقدي مع إسرائيل
164	3.3.5 دولة الاقتصاد
165	4.3.5 بقاء الترتيبات النقدية الحالية
166	5.3.5 اختيار الجنيه الفلسطيني الحسابي
167	4.5 الآراء المطروحة حول إصدار العملة، والسيناريو المرجح
167	1.4.5 الآراء المطروحة حول إصدار عملة فلسطينية
170	2.4.5 السيناريو المرجح
172	5.5 خلاصة
173	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
174	1.6 مقدمة
174	2.6 النتائج
179	3.6 التوصيات
181	المراجع والملاحق
182	أولاً: المراجع
182	المراجع باللغة العربية
188	المراجع باللغة الإنجليزية
189	ثانياً: الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
74	البنوك وفروعها في الأراضي الفلسطينية	(1.3)
75	تطورات الميزانية الموحدة لدى البنوك في فلسطين	(2.3)
76	هيكل موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين لعام 2006	(3.3)
78	البنية الهيكلية للودائع في المناطق الفلسطينية	(4.3)
79	النسبة المئوية لهيكل الودائع حسب نوع العملة	(5.3)
82	نمو حجم الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية	(6.3)
83	البنية الهيكلية للتسهيلات الائتمانية	(7.3)
101	خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب السينيوريج (1995-2006)	(1.4)
128	اختبار لامعلمي يوضح رأي المواطنين حول الإصدار النقدي	(2.4)
135	مقارنة بين مجلس النقد والبنك المركزي	(1.5)
159	تقديرات عرض النقد في فلسطين	(2.5)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
189	دعوة للمشاركة في حلقة نقاش	(1)
190	أسماء المشاركين في حلقة النقاش	(2)
191	محاورة حلقة النقاش	(3)
195	استبانة استطلاع رأي	(4)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

احتل موضوع النقد الفلسطيني صدارة الاهتمامات لصانعي القرار منذ بداية العملية السلمية في أوائل التسعينات. ومع نهاية المرحلة الانتقالية في أواخر التسعينات، أصبح الحديث عن إصدار العملة الوطنية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ومن وجهة نظر بعض السياسيين والاقتصاديين أن الظروف أصبحت ملائمة، لكن البعض الآخر رأى عكس ذلك أي أن الوقت ما زال مبكراً وأن الظروف ليست ملائمة بعد (نصر، 1999، ص3).

فمن حيث المبدأ لا يوجد خلاف بين الاقتصاديين حول أهمية إصدار العملة الوطنية، لما يمثله ذلك من رمز للسيادة والاستقلال الوطني، وما يحققه من مكاسب اقتصادية هامة في مقدمتها المساهمة في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة، وتشجيع فرص الاستثمار والادخار في فلسطين (نصر، 1999، ص3).

كما أن إصدار العملة الوطنية سيتيح للسلطة الوطنية إمكانية التحكم بعرض النقود، كأداة من أدوات السياسة النقدية التي من خلالها يمكن تحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني ومعالجة مشاكله الاقتصادية، إضافة إلى إمكانية تحقيق ما يسمى إيرادات سك العملة أو ريع الإصدار "seignorage" وتساوي قيمة هذا الربح والفارق بين قيمة العملة وتكلفة إصدارها، ويتوقف هذا الربح على كمية النقد المصدر وعلى حجم الأرصدة من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليها على تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي ومعدل النمو الاقتصادي (World Bank, 1993, p62).

ونظراً لأن بروتوكول باريس الاقتصادي أجل النقاش حول إصدار عملة فلسطينية إلى مفاوضات الوضع النهائي، وأن يبقى الشيك الإسرائيلي أحد العملات المتداولة في المناطق الفلسطينية، نتيجة لذلك فقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة، تتمثل في حرمانه من عائدات سك العملة أو الحصول على نسبة معينة من ذلك الربح بسبب عدم وجود ما ينص على ذلك في اتفاقية باريس، ويقدر البنك الدولي ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية تلك الخسارة

بحوالي "2%-5% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً (ماس والبنك الدولي، 1997، ص33)، ولكن الخسائر الإجمالية الناتجة عن استعمال الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يقدرها الفلسطينيون بحوالي 500 - 600 مليون دولار سنوياً، بينما يقدرها الجانب الإسرائيلي بحوالي 400 مليون دولار سنوياً (قديح، 1999، ص10).

ومن هنا وتأكيداً على أهمية إصدار العملة للاقتصاد الفلسطيني وتداخل العديد من العملات في النظام المصرفي الفلسطيني، فإن هذه الدراسة سوف تستعرض جميع الجوانب المؤثرة على إصدار النقد الوطني، أخذين بعين الاعتبار الخيارات الممكنة لترتيبات نقدية أخرى تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وتصب في مصلحة اقتصادنا الوطني.

2.1 مشكلة الدراسة:

نظراً لغياب النقد الوطني، وعدم وجود وحدة حسابية للعملة الفلسطينية، وعدم تقدير كمية النقد المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وتداخل العديد من العملات في النظام المصرفي الفلسطيني، أضعف قدرة الاقتصاد الوطني على التحكم بالسياسة النقدية، وحرّم الفلسطينيون من عائدات نقدية كثيرة ساهمت سلباً في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني.

وحيث أن النظام النقدي الفلسطيني الحالي يتسم بخصائص مستمدة من مجموعة اتفاقيات بين السلطة الفلسطينية وكل من إسرائيل والأردن، وخصوصاً البنود المتعلقة بالنظام النقدي، ووفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي الذي أجل النقاش حول إصدار عملة فلسطينية إلى مفاوضات الوضع النهائي.

تكمن جوهر المشكلة في: جدوى إصدار النقد الوطني، وما هي البدائل النقدية الأخرى التي تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني؟ من أجل وقف مسلسلات التبعية النقدية وعدم الاستقرار للاقتصاد الوطني، واستخدامها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي لفلسطين.

ويمكن صياغة المشكلة عبر التساؤلات التالية:

1. ما أهمية العملة الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني؟

2. ما هي الخيارات المطروحة للتغلب على مشكلة عدم وجود عملة وطنية؟ وهل بالإمكان إيجاد حل واقعي لمشكلة غياب العملة؟

3. ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق إصدار النقد الوطني، أو احد الخيارات البديلة؟

3.1 فرضيات الدراسة:

1. إصدار النقد الوطني يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي في فلسطين في ظل الأوضاع الحالية القائمة.

2. توجد عدة بدائل تساهم في التغلب على مشكلة عدم إصدار نقد فلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النواحي التالية:

أ. السلطة الوطنية الفلسطينية:

- الدراسة تعالج جانباً مهماً من معايير التعبير عن الهوية الفلسطينية، حيث تعتبر العملة الوطنية رمزاً من رموز السيادة الفلسطينية.
- تساهم الدراسة في التأهيل لإصدار النقد بما يساعد في الخروج من التبعية النقدية وصولاً للاستقلال النقدي.
- تساهم الدراسة في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في بلورة سياستها الاقتصادية بما يتلاءم مع أهدافها العامة.

ب- سلطة النقد الفلسطينية:

- تعطي الدراسة صورة واضحة عن واقع العملات المتداولة في فلسطين، بما يمكن سلطة النقد في إتخاذ القرار المناسب في مسألة إصدار العملة.

- توضح الدراسة أهم المعوقات والمقومات التي تساعد السلطة النقدية في إصدار العملة بشكل مهني مناسب.

د- المجتمع الفلسطيني:

- توفر الدراسة معلومات مهمة، تساعد المجتمع الفلسطيني من معرفة دور العملة الوطنية في الاقتصاد، والبدائل المتاحة في حال عدم إصدار عملة وطنية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة سيكون لها أثراً على أوضاع السياسة النقدية بصفة خاصة والاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة، وخاصة عند تأمل وضعية الاقتصاد الفلسطيني والتعرف على المقومات والمتطلبات للبدء في عملية الإصدار، أو تبني أحد الخيارات الممكنة لترتيبات نقدية جديدة تكون في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف على وضعية وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، في ظل غياب العملة الوطنية.
- 2- دراسة واقع النظام النقدي في فلسطين وتشابكاته الإقليمية.
- 3- دراسة انعكاسات غياب العملة الوطنية على السياسة النقدية بصفة خاصة، والاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة.
- 4- البحث في مقومات إصدار عملة وطنية.
- 5- دراسة إمكانية احتساب كمية النقد المتداولة خارج الجهاز المصرفي.
- 6- تحديد الشكل المناسب لهيئة إصدار النقد الوطني، إما من خلال بنك مركزي، أو مجلس نقد.
- 7- البحث في قيمة العملة المصدرة وسعر الصرف الملائم.

- 8- دراسة أثر إصدار عملة وطنية على الاقتصاد الفلسطيني.
- 9- وضع سيناريوهات أو رؤى مستقبلية للنظام النقدي في فلسطين.
- 10- البحث في الخيار الأفضل لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني.

6.1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لتحليل الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ولأنه يتناسب مع الظاهرة موضوع البحث، مدعماً بما يلزم من بيانات إحصائية، كما استخدم الباحث الأسلوب الرياضي في تحليل بعض البيانات ذات العلاقة. وقامت الدراسة بتحليل الخيارات المختلفة ضمن إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق دراسة شاملة.

كما لجأ الباحث لبعض الاختبارات الاحصائية اللامعلمية مثل (اختبار الإشارة sign test) لفحص رأي المستبانيين من الناحية الاحصائية، وللتأكد من وجود معنوية احصائية في الفرق بين الآراء المختلفة.

• مصادر جمع البيانات:

- 1- المصادر الثانوية: اعتمد الباحث على المصادر الثانوية من خلال:
- أ- مجموعة من الكتب المتخصصة في موضوع النقود والمصارف.
- ب- مجموعة أوراق العمل التي قدمت في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، الذي انعقد في القاهرة عام 1999.
- ج- التقارير والاحصاءات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، وزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومراكز أبحاث فلسطينية وأجنبية فيما يخص موضوع الدراسة.
- د- دراسات سابقة كتبت حول أجزاء من الموضوع محل البحث.
- هـ - الوثائق المنشورة والاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية والمرتبطة بالقضايا النقدية.

2- المصادر الأولية: نتيجة لعدم كفاية المصادر الثانوية للتحليل واختبار الفرضيات، لذلك لجأ الباحث إلى جمع البيانات من مصادرها الأولية عبر الأدوات التالية:

أ- المقابلة: من خلال المقابلة مع خبير في سلطة النقد الفلسطينية، ومسئول في وزارة المالية، وبعض الخبراء الاقتصاديين والماليين.

ب- Focus Group (مجموعة نقاش) حيث تم مناقشة العديد من محاور الدراسة، مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين من خلال حلقة نقاش أقيمت في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بتاريخ 2007/11/1، تم فيها دراسة عدد من النقاط الأساسية بعمق وتركيز، وصولاً إلى تحليل شامل وعميق في موضوع الدراسة.

ج- استطلاع رأي: تم إعداد استبانة استطلاع رأي، لمعرفة مدى ثقة وتقبل المواطنين للعملة الفلسطينية في حال إصدارها، وهل الوقت مناسب لإصدار العملة الفلسطينية من وجهة نظر المواطنين؟ وقد كانت عينة الدراسة 400 مشاهدة من المواطنين في قطاع غزة، تم اختيارهم بطريقة صدفية. وهي أداة استكمالية بالإضافة إلى المقابلات والمجموعات البؤرية، للتأكد من مدى قبول المواطنين للعملة الفلسطينية ومدى الثقة بها في حال إصدارها.

7.1 المشاكل التي واجهت الباحث:

من المشاكل التي واجهت الباحث ندرة المراجع المحكمة التي تناولت موضوع إصدار العملة الفلسطينية، وأغلب ما كتب حول هذا الموضوع هو في مجال أوراق عمل في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة عام 1999.

إضافة لحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وحالة الفصل بين غزة والضفة منذ يونيو 2007، حيث أثرت هذه الحالة على العديد من الخبراء الماليين والاقتصاديين ومدراء البنوك في عدم تعاملهم مع الموضوع، ويدلل على ذلك من خلال دعوة مدراء البنوك في غزة وبعض الخبراء لحلقة النقاش الخاصة بموضوع الدراسة، والتي أقيمت في الجامعة الإسلامية ولم يلبوا الدعوة.

رغم هذه الظروف الصعبة إلا أن الدراسة استطاعت أن تنجز بشكل مترابط و متكامل،
يرجو من الله عز وجل أن يستفيد منها كل المهتمين بهذا الموضوع.

8.1 الدراسات السابقة:

1. اشتية، محمد "محرر": الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، دراسة لباسل عورتاني، "هيكل
الجهاز المالي والجنيه الفلسطيني" الطبعة الثانية، بكار، القدس، 2003.

تناولت الدراسة عدة مواضيع، منها واقع الجهاز المالي والمصرفي في فلسطين منذ إنشاء سلطة
النقد الفلسطينية ولغاية عام 1998، والترتيبات النقدية ونظام المدفوعات في فلسطين منذ إصدار الجنيه
الفلسطيني، إتباعاً باتفاقية باريس وتداول الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني وأثرهما على الاقتصاد
الفلسطيني.

وأوضحت الدراسة بأن فلسطين كانت ومازالت تعاني من أضرار غياب إصدار العملة الوطنية
المستقلة، وارتفاع مخاطر استخدام العملات الأجنبية المتداولة، وأن السلطة لها الحق بالمطالبة بقيمة
الخسائر الناتجة عن ذلك، إلا أن الدراسة لم توضح أي تقديرات لهذه الخسائر، كما أشارت الدراسة إلى
أنه لا يجب إصدار عملة وطنية تحت ترتيبات سلطة نقدية ضعيفة كحل لأي مشكلة، وربما يكون ذلك
أكثر خطراً من استخدام العملات الأجنبية. وقد يكون استخدام عملة أجنبية عالمية في التداول يصدرها
بنك مركزي عريق ومتمرس في تنفيذ سياسات نقدية واضحة وفعالة، لربما يعطي نتائج أفضل بكثير
من إصدار عملة وطنية ضعيفة ذات مصداقية ضعيفة.

2. البرغوثي، عروبة. (1999): النقد الفلسطيني ودوره في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني، ورقة
عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-
14/11/1999.

تشير الدراسة إلى ضرورة وجود عملة وطنية سواء على المدى القريب أو البعيد، نظراً لأنها
تعتبر رمز من رموز السيادة للدولة الفلسطينية من ناحية، ودورها الهام في تحقيق أهداف الاقتصاد

الفلسطيني من ناحية أخرى. أما بالنسبة لتوقيت إصدار العملة الوطنية فيجب أن لا يكون مبنياً على الاعتبارات السياسية وحدها ولكن يجب أن يؤخذ في الحسبان المقومات الاقتصادية، حيث أن مظاهر سيادة الدولة الفلسطينية يجب أن لا تقتصر على وجود عملة وطنية، ولكن الأهم من ذلك هو الحفاظ على قيمة العملة.

وأن عدم وجود عملة في السنوات الماضية لم يكن لاعتبارات إسرائيلية ولكنه كان قراراً صائباً من منطلق الاعتبارات الاقتصادية الفلسطينية.

وأكدت الدراسة على أنه يوجد موجبات ومحاذير لإصدار العملة الوطنية، بالنسبة للموجبات فإن العملة الوطنية تزيد البدائل المطروحة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، وتقلل من الآثار السلبية لتغيرات أسعار صرف الشيكل، كما تحقق العملة عائد الإصدار للاقتصاد الفلسطيني. أما بالنسبة للمحاذير فيأتي من أهمها المخاوف الكبيرة من أن العملة الوطنية مرتبطة بعلاقة احتواء مع الشيكل الإسرائيلي، وأن إدارة العملة ليست بالأمر السهل ولكنها تحتاج إلى إدارة كفؤة متراكمة الخبرات.

3. عطا الله، محمد: "تقدير عرض النقد في فلسطين"، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2005.

تناولت الدراسة عرض النقد في عدة دول ومحاكاته مع الواقع الفلسطيني، للوصول إلى تقديرات عرض النقد في فلسطين بمفهومه الضيق وصولاً لمفهوم عرض النقد بمفهومه الواسع.

وأوضحت الدراسة بأن المتاح من البيانات حول عرض النقد في فلسطين يتعلق بالودائع الجارية التي تشكل أحد أجزاء عرض النقد، في حين لا تتوفر أية بيانات فعلية أو حتى تقديرية عن الجزء المتعلق بالنقد المتداول لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي.

وقدرت الدراسة حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لعام 2004 بحوالي 676 مليون دولار، وبالتالي تم تقدير عرض النقد (M1) بحوالي 2090 مليون دولار.

4. علاونة، عاطف. (1999)، التنسيق الفعال بين السياسات المالية والنقدية في ظل إصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.

تشير الدراسة إلى أهمية البدء في العمل والتحضير لإصدار النقد الفلسطيني ليصاحب الاستقلال السياسي، وإصدار النقد لا يكون لخدمة أهداف سياسية فقط ولكن لخدمة الأهداف الاقتصادية والمالية باعتبار أن النقد يمثل أهم أدوات السياسة النقدية. وتؤكد الدراسة بأن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية واستقرار النقد.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية توفر احتياطات من العملات الصعبة بالقدر الكافي، وأن هناك بديلين الأول هو ربط العملة الفلسطينية بإحدى العملات القوية مثل الدولار أو اليورو، وفي هذه الحالة لا بد من التوصل إلى اتفاق شامل مع البنك المركزي المسئول عن هذه العملة لتوفيرها على شكل قرض ميسر طويل الأجل، أو تعهد رسمي لدعم العملة الفلسطينية، والبديل الثاني هو عدم ربط العملة الوطنية بعملة أخرى، وبالتالي فإن مسئولية سلطة النقد أن توفر احتياطات من العملات الأجنبية تقدر بحوالي مليار ونصف دولار على اعتبار وجود حوالي نصف مليار في أيدي المواطنين.

وفي نهاية الدراسة شددت على أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وقدمت بعض التوصيات مثل: التوازن في سياسة الإنفاق العام، والسياسة الضريبية والجمركية والموازنة العامة. وعدم استخدام سياسة إصدار النقد الفلسطيني كوسيلة لتمويل الإنفاق العام. بالإضافة لتوفير كميات كافية من العملات الأجنبية القابلة للتحويل لتنفيذ عملية الإصدار وإطفاء العملات المتداولة بنجاح.

5. قديح، وائل. (1999)، محددات وآفاق إصدار عملة فلسطينية، مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير عدد 41، غزة، يونيو 1999.

قامت الدراسة بتوضيح الخسائر الفلسطينية بسبب استخدام الشيكال الإسرائيلي، إذ تقدر سنوياً من 500-600 مليون دولار، وتشير الدراسة إلا أن السلطة النقدية غير قادرة على إصدار نقد وطني، ومع

ذلك فإنها تخسر ريع السيادة الناتج عن استعمال العملات المتداولة، وركزت الدراسة على محددات الاستقرار النقدي، وقيام سلطة النقد بدور بنك البنوك.

كما أوضحت الدراسة أن مزايا الاتحاد النقدي مع الأردن تفوق مزايا إصدار النقد الوطني المستقل.

6. ليد، عماد: "مقومات ومحاذير إصدار النقد الفلسطيني" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين-بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة" كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 مايو 2005.

تناولت الدراسة نبذة تاريخية حول النقود في فلسطين منذ الكنعانيين وحتى وقتنا الحاضر، وبشكل مختصر تحدثت الدراسة عن أهمية إصدار النقد الفلسطيني، باعتباره رمزاً من رموز السيادة الوطنية، بالإضافة لمحاذير إصدار النقد المتمثلة بفقدان الثقة بالعملة الفلسطينية، عبر وقوع السلطة في فخ الإغراء المتمثل في طبع المزيد من النقود لمواجهة النفقات المتزايدة، أملاً في تحقيق إيرادات من ريع الإصدار والتضخم.

وأوصت الدراسة، أن قرار إصدار العملة الوطنية يجب أن يتسم بالدراسة المعمقة والتريث والموضوعية، نظراً للظروف والمحددات التي نعيشها، وخاصة أن النقد المنوي إصداره يجب أن يتمتع بالثقة والمصداقية من خلال المحافظة على قيمته واستقراره.

7. نصر، محمد. (1999)، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.

عالجت الدراسة ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أ- أهمية إصدار العملة: حيث أشارت الدراسة إلى أهمية إصدار عملة وطنية في وقت مبكر لما يمثله ذلك من رمز للسادة والاستقلال، كما أنه يحقق عدداً من المكاسب الاقتصادية الهامة في مقدمتها تحرير

الاقتصاد الوطني من التبعية. وأن إصدار العملة الفلسطينية سوف تتيح للسلطة الوطنية إمكانية تحقيق ريع الإصدار.

وأشارت الدراسة إلى أن عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إصدار نقد وطني مستقل خلال السنوات الماضية، قد حرّمها من إمكانية التحكم في عرض النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية. كما أن تداول عملتين (الدينار و الشيكل)¹ في نفس الوقت أدى إلى زيادة التكاليف الناجمة عن تقلب أسعار هاتين العملتين، مما أثر سلباً في مناخ الاستثمار الحقيقي وشجع بدلاً من ذلك على المضاربات النقدية غير المنتجة.

ب- آمال ومخاوف تتعلق بإصدار العملة: أكدت الدراسة على الرغم من المكاسب الكبيرة نتيجة لإصدار النقد، إلا أن هناك عدد من المحاذير والمخاوف والتي يتمثل أهمها في إمكانية قيام الدولة بالإفراط في طبع النقود لمواجهة نفقاتها المتزايدة، أو لما تأمل في تحقيقه من إيرادات نتيجة لريع الإصدار والتضخم، وهو ما يفقد العملة مصداقيتها وقيمتها.

ج- مقومات إصدار عملة فلسطينية: اقترحت الدراسة ضرورة توفر عدد من المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لإصدار العملة، من أهمها: وجود اقتصاد قوي، بناء احتياطات نقدية، استقلال السلطة النقدية تماماً عن السلطة التنفيذية، اعتبار العملة الفلسطينية هي العملة القانونية الوحيدة للمعاملات الرسمية، اختيار نظام سعر صرف ملائم، وجود نظام مصرفي سليم واختيار الإطار المؤسسي.

وأوصت الدراسة بأنه عند إصدار العملة الفلسطينية، يجب ربطها بعملة قوية ومستقرة مثل الدولار أو اليورو.

¹ - يوجد ثلاثة عملات متداولة في الاقتصاد الفلسطيني (الشيكل الإسرائيلي - الدينار الأردني - الدولار الأمريكي).

8. نصر الله، عبد الفتاح أحمد يوسف: "إصدار العملة الفلسطينية-الواقع والأفاق"، دراسة للحصول على درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2000.

استعرضت الدراسة التطورات النقدية في فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى نهاية العقد الماضي. وقدرت الدراسة قيمة عرض النقد (M1) لعام 1998 بحوالي 1525 مليون دولار، فيما قدرت قيمة عرض النقد (M2) بحوالي 3253.7 مليون دولار. ومن جهة أخرى بينت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة استخدام عملات أجنبية.

وأوضحت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من تحسن أدائه خلال أواخر التسعينات، وتحقيق العديد من الإنجازات، إلا أنه كان يواجه صعوبات تتمثل في التقيد باتفاقية باريس الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية لإسرائيل، والتشوه البيوي للاقتصاد الفلسطيني.

كما استعرضت الدراسة البدائل النقدية المستقبلية المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني، في ظل عدم إصدار العملة. وفي نهاية الدراسة تم استعراض الترتيبات الإدارية والمؤسسية اللازمة لطرح العملة الفلسطينية، وبينت الدراسة بأن إتباع مجلس النقد وسعر الصرف الثابت، فضل الخيارات مع بداية عملية الإصدار، واتخاذ الدولار الأمريكي عملة الربط، وإحلال العملة الجديدة محل العملات المتداولة بشكل واضح وصريح بدون أي إرباك من شأنه تدمير العملة في بداية إصدارها.

9. Axiltod, Stephen H.(1999):Financial Systems, Regulation, and Monetary Policy Application in Palestine, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999.

أشارت الدراسة المقدمة من السيد Stephen الخبير في الاقتصاد العالمي ومدير السياسة المالية والنقدية في مجلس المحافظين الأمريكي سابقاً، إلى أنه قبل الخوض في بعض الإجراءات المحددة والمتعلقة بتطوير النظام المالي في فلسطين، يجب وصف التجربة الحالية في بعض الدول، حيث أدت الأنظمة المالية المضطربة فيها بعض الأحيان إلى إعاقة وتشويه السياسة النقدية.

وبينت الدراسة أنه يجب التركيز أولاً على العلاقة الثنائية بين سلامة النظام المالي وفعالية السياسة النقدية، ولا ينحصر دور النظام المالي السليم في كونه يسمح للسياسة النقدية القيام بمهامها بشكل سهل، ولكن أيضاً بشكل متبادل.

وخلصت الدراسة على أنه يجب أن ينشأ النظام المالي في بيئة منظمة ومدارة بطريقة مدروسة، بحيث يمكن المشاركين في السوق على اكتساب التدريب والمهارات المناسبة في الوقت المناسب. وضرورة عمل توازن بين الأسواق المصرفية والأسواق المفتوحة (أدوات السوق النقدي، السندات، الأسهم).

10. Sloman, Robert: A new Central Bank in the International Monetary System, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999.

تناولت الدراسة الموضوعات الهامة الراهنة على الساحة المالية الدولية بصورة موجزة. كما أكدت الدراسة على أهمية استقلالية البنوك المركزية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وعلى السلطات النقدية أن تختار سياسة سعر الصرف المناسبة لها، سواء كانت سياسة سعر صرف مرنة أو ثابتة. وأن سعر الصرف الثابت يتميز بالمحافظة على معدل تضخم منخفض. كما يجب تجنب معدلات سعر الصرف المقومة بأكثر من قيمته الحقيقية، وأن يكون عجز الحساب الجاري غير قابل للاستثمار وكمية كافية من الاحتياطات الرسمية.

وأوضحت الدراسة بأن على البنك المركزي أن يختار سياسة سعر الصرف والعملة الرئيسية للاحتياطات الرسمية، حيث أنه من المتوقع عند قيام دولة فلسطين أن تكون عضواً في المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تستفيد من هذه المؤسسات وخصوصاً فيما يتعلق بالقروض التي تستخدم في التنمية الاقتصادية.

11. Enrique Co, and Anne-Marie Gulde: Monetary and Exchange Affairs Department International Monetary Fund, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999.

أوضحت الدراسة وجهة النظر الفنية للمسائل الرئيسية التي يجب أن تأخذها السلطة النقدية بعين الاعتبار، والدعم اللوجستي التي يجب أنت تترافق أثناء الفترة التي يتم خلالها طرح العملة الجديدة، وأن إصدار العملة يجب أن تمثل تحسين على الوضع الحالي في فلسطين، والفوائد الإضافية لإصدار العملة هو السينيوريج.

وأضافت الدراسة، لكي يتم تعظيم الفوائد بإصدار العملة الفلسطينية، فمن الضروري أن يتم ضمان الثقة بالعملة الجديدة والحفاظ على درجة عالية من الشفافية. فإذا فقدت الثقة بالعملة الجديدة سوف يكون من الصعب اعادتها. إن الثقة في العملة تعتمد على الثقة في الاقتصاد المصدر للعملة، وأن مجالس النقد تتطلب أن تكون القاعدة النقدية للدولة مغطاة 100% من الاحتياطات الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك فإن الاحتياطات المالية في مجالس النقد عادة تغطي بأقل من نصف النقد بالمعنى الواسع مثل M2.

وأكدت الدراسة على أن أكثر القرارات أهمية لمجلس النقد هي اختيار العملة الاحتياطية وسعر الصرف. فسمعة وقوة العملة الاحتياطية في أسواق الصرف الأجنبي يجب أن تكون كافية لإعطاء الثقة لمجلس صاحبة العملة.

9.1 خلاصة الدراسات السابقة.

من خلال الدراسات السابقة، يرى الباحث أن هذه الدراسات مفيدة وهامة في بعض جوانبها، ولكنها لم تغطِ الموضوع محل البحث بشكل متكامل، حيث أنها ركزت في معظمها على أهمية العملة والآثار السلبية المترتبة من عدم وجود عملة وطنية، وأن إصدار العملة يجب أن يكون في الوقت المناسب، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية، وإمكانيات الاقتصاد الفلسطيني من حيث جدوى إصدار العملة بالنسبة للخصوصية الفلسطينية.

وفي حالة تمت عملية الإصدار ما هي قيمة وكمية النقد المصدر، وما هو عرض النقود، وسعر الصرف الملائم وعملة الربط، وإمكانية عمل قيمة حسابية تمهيداً لإصدار العملة، وهل سيتم طرح العملة مباشرة أم استخدام أسلوب التدرج. وما هي قيمة خسائر ريع السيادة من جراء غياب العملة الوطنية منذ نشوء السلطة الوطنية وحتى عام 2006.

وإذا تم استنتاج عدم جدوى إصدار عملة وطنية، هل نبقى على الترتيبات النقدية الموجودة حالياً، أم ماذا، وما هي الفوائد المترتبة من ذلك، وما هو شكل النظام النقدي المتوقع للخروج من مأزق الترتيبات النقدية الحالية، وقضايا أخرى ضمن الدراسة.

ويرى الباحث أن المواضيع المطروحة في الدراسات السابقة مواضيع هامة، إلا أن اغلب هذه الدراسات هي عبارة عن أوراق عمل قدمت في مؤتمر القاهرة بشأن ملامح النظام النقدي الفلسطيني عام 1999، وليست بحوث ودراسات محكمة. لذلك يجب التعمق في جزئياتها، من خلال المقابلات مع الخبراء والمختصين، وأيضاً من خلال حلقة النقاش مع الأكاديميين والمختصين، بالإضافة لاستبانة استطلاع رأي لمعرفة مدى تقبل وثقة المواطنين بالعملة المنوي إصدارها، وهذا ما سوف يقوم به الباحث من خلال ربطها بمواضيع دراسته للوصول لإطار متكامل، للخروج بالنتائج والتوصيات للموضوع محل البحث من خلال البحث الأكاديمي المتكامل، وصولاً إلى دراسة متكاملة وشاملة ذات مصداقية، لخدمة الاقتصاد الفلسطيني الذي ينقصه كثير من الدراسات المتخصصة.

الفصل الثاني

الأنظمة النقدية وتجارب الدول في إصدار النقد

1.2 مقدمة

2.2 الأنظمة النقدية والإصدار النقدي

3.2 الأنظمة النقدية

4.2 الإصدار النقدي

5.2 تجارب الدول في إصدار النقد

6.2 خلاصة

1.2 مقدمة:

يلعب النقد دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية، إلا أن طبيعته تبقى غامضة، حتى وإن اعتبر غموضها قابلاً للتبرير، فمفهوم النقد يبدو وكأنه المسعى الأولي الذي يسمح بإلقاء الضوء على مختلف نماذج النقود، إما من خلال تطورها التاريخي أو من خلال طبيعته المؤسسة التي تقوم بإصدارها (ملاك، 2000، ص5).

فالنظام النقدي الدولي الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، والمعروف بالقاعدة الذهبية، ارتكز على ثبات أسعار الصرف، وعلى الاستناد إلى الذهب في تحديد قيمة النقود. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية أنشئ نظام بريتون وودز عام 1944 الذي يقوم على قاعدة الصرف بالذهب، حيث يرتكز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب من ناحية، وعلى تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي من ناحية أخرى، ومن ثم تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار، غير أن هذا النظام لم يؤدي إلى الاستقرار المطلوب، ففي إطار هذا النظام، شكلت بلدان الوحدة الأوربية العملة الأوروبية الموحدة "اليورو". وخرج الذهب من نظام النقد الدولي، وأصبح سعر الذهب يتحدد بناءً على قوى السوق، وعانى الاقتصاد العالمي من حالة عدم الاستقرار النقدي (نجيب وآخرون، 2001، ص65)

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن ملامح النظام النقدي في أي دولة، يرتكز على مجموعة من الركائز الهامة والمتفق عليها، مثل الاستقرار النقدي وثبات قيمة العملة، إلا أنها وبدرجة كبيرة تعكس واقع وخصوصية كل دولة ضمن ظروفها الخاصة (الهسكوري، 1999، ص11).

وقد كانت تجارب الدول في إصدار عملاتها تجارب يمكن الاستفادة منها للحالة الفلسطينية في حال أرادت السلطة الفلسطينية إصدار عملة خاصة بها. لذلك سوف يتناول هذا الفصل، الخلفية النظرية فيما يخص الأنظمة النقدية وأنظمة الإصدار النقدي، بالإضافة لتجارب الدول في إصدار النقد.

2.2 الأنظمة النقدية والإصدار النقدي:

النظام النقدي هو مجموعة القواعد والإجراءات التي يقرها مجتمع ما، بهدف إصدار النقود والمحافظة على قيمتها التبادلية، وسحبها من التداول عند الضرورة. وقد مر النظام النقدي ونظم الإصدار بالعديد من المراحل التي تتماشى مع التطورات الاقتصادية والدولية المستمرة. ويتم توضيح في هذا الفصل أنواع النقود، وتطور الأنظمة النقدية ونظم الإصدار.

1.2.2 النقود ووظائفها:

فيما يلي يتم توضيح وظائف النقود ومراحل تطورها.

1. تعريف النقود:

رغم وجود العديد من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النقود، وبرغم تعدد التعريفات، إلا أن هناك اتفاقاً يقارب الإجماع بين جمهرة الاقتصاديين على أنه من الأفضل أن تعرف النقود بوظائفها. وبمقتضى ذلك تعرف النقود على أنها "أي شئ يلقى قبولا عاما بين المتعاملين كوسيط للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والآجلة" (سلامة وآخرون، 1983، ص10).

وعليه فإن كلمة " أي شئ" في التعريف تكون ضرورية لعدم وجود كلمة أكثر تحديداً قادرة على أن تشمل كل الأشياء التي استخدمت كنقود على مر التاريخ. ولكي يستقر استخدام "أي شئ" كنقود يجب أن يتوافر في هذا الشيء عددا من الشروط التي من أهمها - القبول العام لدى أفراد المجتمع- تجانس الوحدات - القابلية للتجزئة - سهولة الحمل حتى يتمكن الشخص من حمل القدر الكافي لشراء السلع ذات القيمة المرتفعة - وأن يكون الشئ المستخدم كنقود لا يتعرض للتلف بسهولة. والقبول العام في التعريف، هي الصفة التي يجب أن يتمتع بها الشيء المستخدم كنقود، فهي تميزه عن بعض الأشياء التي تحظى بالقبول الخاص.

أما اقتصاره على تعبير وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، فهو باعتبارهما الوظيفتين الأساسيتين للنقود، وما عداهما مشتق أساسا منهما، فوظيفة النقود كأداة للادخار أو مستودع للقيمة مشتقة من

وظيفة النقود كوسيط للتبادل، ووظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة مشتقة من وظيفة النقود كمقياس للقيمة (نجيب وآخرون، 2000، ص14).

2. وظائف النقود:

من المؤكد أنه لكي يكون النقد مقبولاً من الجميع، يجب أن تركز قيمته على الثقة التي يوليها إليه حاملوه. هذه الثقة لا تتجلى إلا داخل تجمع نقدي معين هو الوطن أو الدولة، لكن على الرغم من ذلك فإن بعض الأدوات النقدية يمكن استخدامها خارج إطار الدولة وتكتسب بذلك خصائص النقد الدولي (الذهب، الدولار).

إذا يبدو النقد كسلعة محددة مطلوبة بحد ذاتها، نظراً للوظائف الأساسية التي يقوم بها، تقليدياً هناك ثلاث وظائف للنقد، فهو: وسيط في المبادلات _ وحدة قياس للقيم _ أداة ادخار للقيم. التحليل الحديث أثبت أن هذه الوظائف تتوضح عبر خاصية أساسية للنقد تتمثل في كونه يشكل حصراً للسيولة بامتياز¹ (ملاك، 2000، ص13).

أ- **النقد وسيط في المبادلات:** وهو بذلك يتجنب المقايضة barter، فبدلاً من مبادلة السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى، فإننا نبادلها بالنقود، بمعنى بيع سلع معروضة مقابل النقد وبعدها مبادلة النقد الذي تم الحصول عليه مقابل شراء سلعة أخرى.

وفي الواقع، فإن استخدام النقود كوسيط للتبادل يترتب عليه نتيجتين:

الأولى: هي أنه يكون ممكناً تحديد معدلات التبادل لمختلف السلع والخدمات، الأمر الذي يسمح بالتخصص وتقسيم العمل ومن ثم الكفاءة في الإنتاج.

الثانية: هي إمكانية توسيع نطاق عمليات السوق عبر الزمن.

¹ - ناقش وظائف النقود العديد من الكتاب، ومنهم نجيب وآخرون، دويدار والفولي، السهموري، سلامة وآخرون، و أضاف ملاك وظيفة أخرى للنقود وهي النقد يشكل بامتياز السيولة، وأن التحليل الحديث يسعى لاستخلاص هذه الميزة الأساسية للنقد التي تعتبر ركيزة للوظائف الثلاث المشار إليها فيما تقدم. وبشكل عام فإن الوظائف المتفق عليها هي التي تم مناقشتها في هذا السياق.

ب- النقود كمقياس عام للقيم: النقد وحدة حساب تسمح بقياس ومقارنة السلع غير المتجانسة، فهو يشكل أداة عامة قابلة للتطبيق على السلع والخدمات والحقوق وسائر الموجودات، سواء كانت حالية أو سابقة أو مستقبلية، فاستعمال النقد يسمح بتحديد سلم عام للأسعار، أي تحديد نسب تبادل قابلة للمقارنة.

ج- النقد أداة ادخار للقيم: غالباً ما يحدث أن ما يستبدل سلعة أو خدمة بالنقود لا يقوم بإنفاق كل النقود التي حصل عليها فوراً، وإنما يبقي جزءاً منها لاستخدامه في المستقبل، فالادخار الذي يعتبر بمثابة استهلاك مؤجل، يركز على الثقة بأن قيمة السلع الاستهلاكية التي تم العدول عن شرائها، يمكن إيجادها ثانية في المستقبل، بشكلها الأساسي التام، لذلك يجب تمتع النقود بصفة الاستقرار النسبي في قيمتها، وغالباً ما لا يحدث ذلك، فكثيراً ما ترتفع قيمة النقود أو تنخفض. ويقول كينز أن " النقد يشكل صلة بين الحاضر والمستقبل ".

3. أنواع النقود وتطورها التاريخي:

إن النقود في موكب تاريخها قد مرت بعدة مراحل، أولها النقود السلعية وأحدثها بطاقات الاعتماد:

أ- النقود السلعية:

أولى أدوات الدفع كانت تتكون من سلع مادية (رؤوس ماشية - حبوب - ... الخ) هذه السلع كان يمكن أن يقبلها أشخاص لا يفكرون في الانتفاع بها مباشرة، لأنهم يدركون أنها تحتل مكانة هامة في تقدير الآخرين الذين كانوا على استعداد بمبادلتها بالسلع العادية، وتتمتع بأوسع قبول، وقادرة على أداء وظائف النقد. هذه السلعة هي أول نقود عرفتها البشرية وهي التي نسميها النقود السلعية (دويدار والفولي، 2003، ص40).

ب- النقود المعدنية:

إن الاعتبارات التي دعت لتداول النقود السلعية هي التي أفضت في النهاية- وتحت ضغط زيادة التبادل والرغبة في تيسيره- إلى استعمال النقود المعدنية وخاصة النفيسة منها.

إذا أخذ النقد شكل المعادن الثمينة كالذهب والفضة. ومن الأسباب التي أدت إلى تفضيل الذهب والفضة في الاستعمال النقدي عن سائر السلع الأخرى، هي تلك الصفات التي تتمتع بها هذه الأنواع من المعادن، فالذهب والفضة يمتازان عن غيرهما بالندرة النسبية، والصلابة، لا يتبدل شكلها، سهولة النقل وقابلية للتجزئة، كما يسهل حملها وتخزينها.

في هذا الإطار استخدم نظام المعدنين (الذهب والفضة)، هذا النظام ساد لفترات طويلة، سواء في الشرق أو في أوروبا وخاصة في فرنسا، وحيث أن القيمة التجارية للفضة انخفضت بالمقارنة مع القيمة التجارية للذهب، في حين أن النسبة القانونية بقيت ثابتة، فهذا يعني أن الذهب أصبح عملة جيدة، ويفترض بالتالي اكتنازه، بالمقابل يجري تداول فقط النقد الفضي. وحسب قانون جريشام (وزير المالية البريطاني) فإن النقد الرديء يطرد النقد الجيد. لذلك فإن عدم الاستقرار النقدي الناشئ عن نظام المعدنين دفع إلى اعتماد نظام المعدن الواحد (ملاك، 2000، ص16).

ج- النقود الورقية:

أفضت النقود المعدنية إلى النقود الورقية، وتطور النقود الورقية طبع بمراحل ثلاث هي:

- الورقة النقدية الصادرة عن المصرف والممثلة للمعادن الثمينة: حيث كانت الورقة النقدية كناية عن شهادة ذهبية تمثل كمية معينة من الذهب المودع لدى المصرف، وهذه الورقة مغطاة كلياً بقيمة الذهب المودع، وقابلة للصرف به في أي وقت (ملاك، 2000، ص17).

- الورقة النقدية الصادرة عن المصرف القابلة للتحويل أو النقد الائتماني: تطور هذا النوع من النقود عندما كسب ثقة المتعاملين في الجهة المصدرة له، ولملاءمته في التداول. وعليه وجدت السلطات النقدية أنها في غير حاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل 100% من قيمته، ومن ثم أخذت هذه القيمة تنقل، وأصبحت قيمة هذه الأوراق المصدرة أكبر من قيمة الذهب الموجود في الغطاء، ولو أن شرط صرف هذه الأوراق بالذهب ظل قائماً. ولم تعد تلك الأوراق تستمد قوتها من رصيد الذهب والفضة التي تمثلها، بل من الثقة التي يوليها حاملها للمصرف، ومن حيث قدرة هذا الأخير على

تسديد الأوراق المذكورة بالذهب أو الفضة، لذلك تم وصف ورقة المصرف القابلة للتحويل بالنقد الائتماني (ملاك، 2000، ص18).

- **أوراق المصرف غير القابلة للتحويل:** مع تطور الظروف والأحداث التي جعلت كميات الذهب غير كافية لسد حاجة الغطاء، أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب وإن كان قد استمر مكوناً لجزء من غطاء أوراق النقد المصدرة. وبإيقاف شرط تحويل الأوراق المصدرة إلى ذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية. وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام التي يضيفها القانون، وإلى القبول العام التي تحظى بها في التبادل. وهذا يذكرنا بأهم ما جاء في تعريف النقود، على أنها أي شيء يلقي قبولاً عاماً بغض النظر عن المادة التي تصنع منها (البحصي، 1997، ص15).

د- النقود المصرفية " نقود الودائع":

تنشأ النقود المصرفية من الودائع تحت الطلب التي يودعها الأفراد أو الهيئات لدى البنوك التجارية، ومن هنا جاءت تسميتها بنقود الودائع، فهذه النقود ما هي إلا مجرد تعهد بالدفع من جانب البنوك التجارية. وتنتقل ملكية النقود المصرفية من شخص إلى آخر عن طريق الشيكات، وكما هو معروف فإن الشيك عبارة عن أمر موجه من المودع (الدائن) إلى البنك (المدين) لكي يدفع لحامله مبلغاً معيناً من النقود، وعليه فإن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس، وإنما توجد في صورة حسابات بدفاتر البنوك، وهذه الحسابات (الوديعة) هي التي تعتبر نقوداً وليس الشيكات. والشيك هو مجرد أداة تداول هذه النقود أو وسيلة لنقل مديونية البنك من شخص إلى آخر (نجيب وآخرون، 2001، ص25).

ورغم أن النقود المصرفية ليست نقوداً بالمعنى القانوني للكلمة، إلا أنها أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من العرض الكلي للنقود في الدول المتقدمة اقتصادياً، وتستمد قوتها من قبولها في التعامل بوجه عام وهذا ما يكسبها قوة إبراء اختيارية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يبلغ حجم النقد المصرفي حوالي 90% من العرض الكلي للنقود (البحصي، 1997، ص16).

هـ - بطاقات الاعتماد:

تسمح بطاقة الاعتماد لصاحبها بالاستغناء عن الأوراق النقدية والشيكات على حد سواء. يقوم الجهاز المصدر لبطاقة الاعتماد بتسليمها إلى عميله بعد تزويده برقمه السري الذي يخول له استخدام بطاقة الاعتماد، تبرز هذه البطاقة إلى الباعة الذين يستخدمون هذا النظام عند الشراء، وهؤلاء يتوجهون بدورهم إلى المصرف الذي أصدر البطاقة لكي يقوم هذا الأخير بتحويل قيمة المشتريات إلى حساباتهم، هذه البطاقات تسمح ليس فقط بتسهيل تسديد المشتريات، بل أيضا بالشراء ديناً، إضافة إلى ذلك تتيح بطاقات الاعتماد لأصحاب الحسابات الحصول على السيولة من الصراف الآلي على مدار اليوم (ملاك، 2000، ص25).

4. قياس النقود:

تقاس النقود بحجم كمية النقود الموجودة داخل الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، أحد الطرق التي يمكن استخدامها لقياس النقود هي الطريقة التي تستند إلى تعريف النقود نفسها، ففي مجتمع تكون فيه النقود سائلة والحسابات المصرفية الجارية أو الحسابات تحت الطلب التي يتم تداولها عن طريق استخدام الشيكات أو بطاقات الاعتماد، فإن كمية النقود في هذه الحالة يمكن قياسها عن طريق معرفة حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من عملات ورقية ونقود معدنية، إضافة إلى حجم النقود المودعة في الحسابات البنكية الجارية، ويشكل مجموع هذين البندين ما يطلق عليه اصطلاح " التعريف الضيق للنقود " **Narrow Definition of Money(M1)** ". بهذا المعنى فإن التعريف الضيق للنقود يشمل أساساً على أصول مالية سائلة، أي أنها أصول مالية جاهزة الاستخدام من قبل حاملها لاستخدامها " كوسيط للتبادل" في قضاء الحاجات المختلفة (السمهوري، 2000، ص54).

من ناحية أخرى فإن هناك تعريفاً أوسع وأشمل للنقود والذي يضم، بالإضافة إلى (M1) كل الحسابات البنكية الادخارية، والحسابات المربوطة لأجل، وهذه أصول مالية أقل سيولة من سابقتها، ويطلق على هذا التعريف، التعريف الموسع للنقود **(M2) Broad Definition of Money**.

كذلك يمكن الوصول إلى تعريف أكثر اتساعاً للنقود ليشمل، بالإضافة إلى (M2)، أصولاً أخرى أقل سيولة من سابقتها مثل الأوراق التجارية وسندات الخزينة قصيرة الأجل والقبولات المصرفية¹. هذا التعريف يشار إليه (M3) (السمهوري، 2000، ص55).

3.2 الأنظمة النقدية:

التطور التاريخي للنقود والذي يعكس السعي المستمر للمجتمعات نحو تخفيض تكلفة المبادلات، وتقدم الوعي المصرفي، واتساع نطاق المعاملات الاقتصادية، يبين لنا أن النقود مرت بالعديد من المراحل، تعكس كل منها نظاماً نقدياً مستقلاً، يمثل كل منها خطوة للأمام يتماشى فيها النظام النقدي مع التطورات الاقتصادية والدولية المستمرة.

1.3.2 النظام النقدي المحلي:

يعرف النظام النقدي على المستوى المحلي بأنه مجموعة القواعد والإجراءات التي يقرها مجتمع ما، بهدف إصدار النقود والمحافظة على قيمتها التبادلية، وسحبها من التداول عند الضرورة. وبمعنى آخر، فهو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة القواعد المنظمة للعمليات التالية (نجب وآخرون، 2001، ص29):

- تحديد وحدة النقد الأساسية " وحدة التحاسب " وكذا الأنواع الأخرى من النقود المتداولة.
- تحديد نسب المبادلة بين الأنواع المختلفة من النقود ووحدة التحاسب.
- ضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو الانتهائي² من التداول.

¹ - القبولات المصرفية تستخدم لتشجيع التجارة الخارجية، وهي تمثل التزاماً من البنك بدفع مبلغ معين من النقود لصالح طرف ثالث في فترة زمنية معينة.

² - تصنف النقود على أساس مدى نهائية قبول الأفراد لها إلى نوعين: نقد أساسي أو انتهائي، ونقد غير انتهائي أو مشتق. فالنقد الانتهائي هو الذي تتحدد طبيعته بنوع القاعدة النقدية السائدة، أما النقد غير الانتهائي فهو نقد اختياري يركز على النقد الانتهائي، ويستند قبول الأفراد له إلى قابليته للتحويل إليه.

- تعيين الجهات المختصة بإصدار كل نوع من أنواع النقود المتداولة بما في ذلك " وحدة التحاسب " .

ويتكون النظام النقدي لأي دولة من مختلف أنواع النقود المتداولة فيها، وكذلك مختلف التنظيمات التي تسهل قيام النقود بوظائفها في المجتمع. ويستند هذا النظام أساساً إلى وحدة التحاسب التي تتحدد على أساسها القيم القانونية لمختلف أنواع النقود المتداولة الأخرى. وأي نظام يختلف باختلاف نوع هذه الوحدة، مثل نظام المعدن الواحد (نظام الذهب) أو (نظام الفضة)، أو نظام المعدنيين، وفي حالة عدم وجود علاقة ثابتة بين وحدة التحاسب وبين الذهب و/أو الفضة، فإن النظام النقد المتبع يكون نظام النقد الورقي الإلزامي.

في هذا الإطار يتطور النظام النقدي باعتباره الشكل الخاص لتداول النقود في الاقتصاد الرأسمالي كالاقتصاد يقوم على ظاهره التداول النقدي، تداولاً يلزم تنظيمه على نحو يمكن من تحديد وحدة التحاسب النقدي، وكيفية إطلاقها في التداول والشروط الواجب إتباعها في ذلك ومدى قوتها في تسوية المعاملات، وأنواع النقود التي يمكن قبولها في التداول، وعلاقة كل نوع منها بالأنواع الأخرى وقوة كل منها في الإبراء، والكيفية التي يتم بها إصدار الكميات بالنقود المختلفة اللازمة للتداول في الاقتصاد القومي، وعلاقة النقد المتداول في الداخل بالتداول النقدي في الاقتصاد العالمي. وتنظيم كل هذه المسائل يتطلب تناول المقصود بوحدة النقود والقاعدة النقدية.

1- وحدة النقود:

وحدة النقود هي العملة التي تختارها الدولة وحدة لسائر النقود المتداولة، يتم على أساسها التحاسب في العمليات الاقتصادية، وتتحدد بالنسبة لها القيم القانونية لمختلف أنواع النقود، ويكون لوحدة العملة هذه اسم، فوحدة النقود في بريطانيا الجنية الاسترليني، وفي الولايات المتحدة الأمريكية الدولار، وفي فلسطين فتره الانتداب البريطاني الجنيه الفلسطيني، وفي اليابان الين.....الخ.

وتكون العملة مقسمة إلى أجزاء، كأن توجد في شكل قطعة معدنية، وتوجد مضاعفتها في شكل أوراق نقدية، ويستحسن ألا تكون وحدة النقود ذات القيمة الكبيرة، فتنشأ عنها الصعوبات في

التداول عند تسوية المعاملات اليومية. والتي عادة ما تكون صغيرة القيمة نسبياً أو صغيرة القيمة فيزدهم بها التداول.

وقد تلجأ الدولة إذا ما انخفضت قيمة وحدة النقود، مع الارتفاع المستمر في الأسعار، بالنسبة للسلع وأصبحت قيمتها من الصغر بحيث لا يمكن استخدامها إلا في صورته مضاعفات كبيرة جداً، قد تلجأ الدولة في هذه الحالة إما إلى تغيير وحدة النقود، وإما الاحتفاظ بنفس الاسم لوحدة النقود مع تغيير محتواه (دويدار والفولي، 2003، ص132).

2- القاعدة النقدية:

يقصد بالقاعدة النقدية، بصفة عامه، المقياس الأخير الذي يتخذه أفراد المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية لمقارنتها بعضها ببعض، غير أن هذا المفهوم العام للقاعدة النقدية يحتوى معنىً متطوراً مع تطور الاقتصاد وتطور النقود المتداولة، ففي مرحلة سيادة النقود المعدنية كانت القاعدة النقدية تدل على الوزن من المعدن الخالص التي تحتويه وحدة النقد، ثم تطور معناها لتعنى نفس المعدن الذي تصنع منه هذه الوحدة، فكان يقال أن انجلترا على قاعدة الذهب وأن فرنسا على قاعدة المعدنين، وذلك وفق لنوع المعدن الذي تسك منه النقود التي تتمتع بقوة الإبراء المطلقة (دويدار والفولي، 2003، ص134).

هنا نجد التلازم بين وحدة النقد وقاعدة النقد، هنا تتمثل وظيفة القاعدة النقدية في أنها وسيله توحيد النقد في الدولة وتحقيق التماسك بين أنواع النقد المتداولة، كما أنها تضبط كمية النقود في التداول عن طريق التحكم في كمية المعدن التي تسك، كما أنها كانت تمكن من التعرف على التغيرات التي تطرأ في قيمة وحدة النقد وذلك بمقارنته بقوته الشرائية مع قيمة هذا الوزن في سوق الذهب، وأخيراً كانت القاعدة النقدية أساس عقد المبادلات في الخارج.

ومع حلول النقود الورقية، ثم النقود المصرفية في مرحلة تاليه، محل النقود المعدنية تضمن ذلك التخلي عن النقود المعدنية، واقتصر مفهوم القاعدة النقدية على القيمة التي تنسب إليها وحدة النقد الوطنية، فإذا كانت وحدة النقد الوطنية ولتكن الدينار مثلاً تنسب إلى الدولار الأمريكي أي أن

الدولار يمثل القيمة التي تعادل بها وحدة النقد، يكون الدولار هو المقياس الأخير للقيمة الاقتصادية في هذا النظام النقدي، أي قاعدة النقد، وتستقل هذه القاعدة عن وحدة الدينار، فيكون الدينار هو وحدة القياس والتحاسب النقدي في داخل المجتمع، أما القاعدة النقدية، الدولار في مثالنا هذا، فهي القيمة التي تنسب إليها قيمة الدينار الذي يمثل الوحدة النقدية الوطنية، هذه القاعدة النقدية يمكن استخدامها لتسوية المدفوعات بصفة نهائية داخل البلد أو خارجه (دويدار والفولي، 2003، ص135).

هنا تقتصر وظيفة القاعدة القانونية كونها أساس إتمام التبادل التجاري الخارجي، وذلك عن طريق تحديد سعر الصرف، أي سعر بيع العملات الأجنبية وشرائها في مقابل العملة الوطنية، وذلك لتسوية المعاملات الدولية، وعليه يمكن القول إجمالاً بوجود نظامين نقديين رئيسيين هما: نظام النقد المعدني ونظام النقد الورقي الإلزامي.

أولاً- نظام النقد المعدني:

وحدة النقد قد ترتبط بنوع واحد من المعادن وقد ترتبط بنوعين، أي نظام المعدن الواحد أو نظام المعدنين، وسيقتصر التوضيح هنا على نظام المعدن الواحد (نظام الذهب)، إذ أن كل ما يقال عنه يمكنه أن ينسحب على نظام الفضة.

1- قاعدة الذهب:

يتميز نظام الذهب بأن قيمة وحدة التحاسب الأساسية فيه (الدينار أو الدولار أو الجنيه.... الخ) تكون عبارة عن وزن معين من عيار معين من الذهب، ومعنى ذلك أن هذه الوحدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالذهب، بل وتتبادل قوتها الشرائية مع القوة الشرائية بكمية معينة منه. ولقد اتخذ نظام الذهب من حيث الشكل التي تتخذ النقود المتداولة ثلاث أشكال هي: نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية ونظام الصرف بالذهب.

أ- نظام المسكوكات الذهبية:

الشرط الأساسي لهذا النظام هو تحديد نسبه ثابتة بين وحده النقود الأساسية للدولة (وحدة التحاسب) وبين وزن معين من عيار معين من الذهب، ووفق هذا النظام يكون هناك علاقة بين الوحدة النقدية الأساسية (وحدة التحاسب) و بين الذهب، وإذا كان الأصل أن النقود الأساسية المتداولة هي نقود ذهبية، فان ذلك لم يمنع من وجود أنواع أخرى من العملات المساعدة المصنوعة من معادن منخفضة القيمة أو أوراق البنكنوت تسهياً للمعاملات التجارية الصغيرة، وطبيعة الحال فان هذه النقود الورقية المساعدة كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية (نجيب وآخرون، 2001، ص31).

ب- نظام السبائك الذهبية:

في ظل هذا النظام تسحب المسكوكات الذهبية من التداول، وتستمر السلطات النقدية في شراء سبائك الذهب بسعر ثابت والاحتفاظ به في خزائنها، حتى تحول دون ارتفاع القيمة النقدية للذهب عن قيمته السوقية. بالإضافة لذلك فقد قيدت حرية تحويل أنواع النقود المتداولة الأخرى إلى ذهب، ولم تعد السلطات النقدية تسمح ببيع الذهب إلا في شكل سبائك لا تقل عن وزن معين (البحيبي، 1997، ص27).

ج- نظام الصرف بالذهب:

يتميز هذا النظام عن النظامين السابقين في أن وحدة النقد الأساسية لدولة ما لا تتحدد مباشرة بالذهب، وإنما ترتبط به بطريقة غير مباشرة عن طريق ارتباطها بنسبة ثابتة مع وحدة النقد الأساسية لدولة أخرى تسير على نظام الذهب، إلا أن ما يعاب عليه هو تأثير الدولة ذات العملة التابعة بالأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة ذات العملة المتبوعة، هذا إلى جانب علاقة الدولتين (التابعة والمتبوعة) لا تكون علاقة تبعية نقدية فقط وإنما أيضاً علاقة تبعية اقتصادية وسياسية (نجيب وآخرون، 2001، ص35).

ثانياً- نظام النقد الورقي الإلزامي:

كان الأفراد يقبلون الشهادات الورقية التي تصدرها البنوك، مقابل وضع المعدن النفيس في خزائن البنك، حيث كانت قبولهم مستنداً إلى ثقتهم في قدرتهم على استيفاء مقابلها من المعدن النفيس متى طلبوا ذلك من البنك. بمعنى أن قبول الأفراد بهذه الشهادات إنما كان يتم اختيارياً¹، إلا أنه بانتشار استخدامها في التعامل تدخل القانون لإجبار الأفراد على قبولها باعتبارها نقود متداولة، ولذلك أصبح لها قوة إبراء غير محددة من الناحية القانونية. كما أنها لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة، بالإضافة إلى أن قوتها غير مرتبطة بهما، وبمعنى آخر لم يعد هناك علاقة بين وحدة النقود الورقية وبين ما كانت تساويه من ذهب في ظل نظام الذهب. إلا أن هذا لا يحول دون أن يكون الذهب جزءاً من الغطاء النقدي (نجيب وآخرون، 2001، ص38).

المعاملات الداخلية تسوى إذن بنقود ورقية إلزامية غير مرتبطة بالذهب، وعادة ما تحدد الدولة الكمية المصدرة منها لترابطها، كقاعدة عامة، بحجم الإنتاج القومي. أما المعاملات الدولية تسوى عن طريق استخدام العملات الورقية الأجنبية على أساس سعر تحويل العملة الوطنية إليها، ويستخدم الذهب كاحتياطي لتسوية المعاملات الدولية، حيث يستخدم في تسوية فروق المدفوعات مع الخارج فيصدر مباشرة إلى الدولة الدائنة، أو يحول إلى عملات أجنبية يتم الدفع بها. إذن قد يحتفظ للذهب بدور في مكونات الغطاء النقدي للعملة الورقية النقدية " تلك هي القاعدة الورقية التي تسود الأنظمة النقدية المعاصرة " (دويدار والفولي، 2003، ص150).

2.3.2 النظام النقدي الدولي:

يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على أنه " مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة من التجارب العملية، والاتفاقيات والأعراف الدولية التي تتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة ". وبمعنى آخر هو النظام الذي يؤدي إلى ما اصطلح على تسميته " النقد الدولي " أو ما

¹ - من المعلوم أن النقود الورقية استخدمت منذ بداية العمل بقاعدة الذهب، وكانت قابلة للتحويل إلى ذهب بمجرد تقديمها للبنك وبنسبة 100% من قيمتها، ولذلك سميت بالنقود النائية أي التي تنوب عن الذهب المودع في البنك.

يسمى " بالسيولة الدولية " وتتمثل في ذلك الشيء الذي يستخدم وسيطاً في التبادل الدولي ومقياساً للقيم الأجنبية ومستودعاً لها (نجيب وآخرون، 2001، ص 43).

قد تميزت الفترة التالية للحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية بعدم وجود نظام نقدي دولي ناجح. وبالفعل في العام 1944 انعقد مؤتمر "بريتون وودز Bretton woods" لوضع نظام نقدي دولي جديد، شارك فيه 44 بلداً، ويقوم هذا النظام على قاعدة الصرف بالذهب، حيث يركز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب من ناحية، وعلى تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي من ناحية أخرى، ومن ثم تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار (دويدار والفولي، 2003، ص 152). وقد أقر المؤتمر بإقامة مركز نقدي دولي تمثل هذا المركز في صندوق النقد الدولي، التي تمثلت أهم أهدافه في (نجيب وآخرون، 2001، ص 51):

- اختيار أسعار التعادل والعمل علي استقرارها، بمعنى أن الحدود الدنيا والعليا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء لا يجب أن تحيد عن سعر التعادل عن 1% (ارتفاعاً وانخفاضاً).
- ضبط تغيير أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول المختلفة، فالصندوق يوافق تلقائياً على تخفيض قيمة عملة ما إذا كان هذا التخفيض في حدود 10% من سعر التعادل الخاص بهذه العملة، أما إذا كان التغيير أكثر من 10% فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق.
- استفادة الدول الأعضاء من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت، وبشروط محددة، لتصحيح العجز المؤقت في موازين المدفوعات، هذا فضلاً عن تأمين وسائل السيولة الدولية اللازمة لذلك.

وعندما أخذ عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يتفاقم أخذت الأمور تتعقد شيئاً فشيئاً، ومع استمرار العجز في ميزان المدفوعات أقدمت الولايات المتحدة في عام 1971 على إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما يعنى انتهاء العمل بقاعدة الصرف بالذهب الذي قام عليها نظام بريتون وودز.

1- النظام النقدي الدولي والتقويم المدار:

إن إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، على أثر قرار الرئيس نيكسون في أب 1971 لم يضع حداً للمضاربة على الدولار، هذا الواقع دفع بالولايات المتحدة الأمريكية وبالبلدان الأوربية الرئيسية إلى توقيع اتفاقية واشنطن في ديسمبر 1971 والتي سميت " باتفاقية سميثونيان " من أهم بنودها (ملاك، 2001، ص439):

- إلغاء الرسوم الإضافية الأمريكية، على الواردات الصناعية ونسبتها 10% وهو ما يعنى عملياً تخفيض قيمة الدولار بهذه القيمة.

- رفع قيمة الين بالنسبة للذهب بمعدل 7.56% وقيمة الفرنك السويسري بمعدل 7% والدوتش مارك بمعدل 4.61% وكل من الفرنك البلجيكي والفلورون الهولندي ب 2.76% .

- بقاء الفرنك الفرنسي ثابتاً مقارنة مع سعره بالنسبة للذهب، وتخفيض قيمة كل من الليرة الإيطالي والعملات الاسكندنافية وعملات بلدان أمريكا اللاتينية بمعدل 1%.

- تكوين لجنة من قبل صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراحات بشأن إصلاح نظام النقد الدولي.

ومع ذلك فان هذه الاتفاقية لم تدم إلا 14 شهرا وأعقبتها تطورات أخرى من أهمها (نجيب وآخرون، 2001، ص62):

- ارتفاع سعر الذهب من 42 دولار للأوقية في السوق الحرة عام 1971 إلى 65 دولار عام 1972 ثم إلى 112 دولار في عام 1973.

- استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، مع تدفق الدولارات بمعدلات كبيرة خارج الولايات المتحدة.

- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مره ثانية بنسبة 10%.

- ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب اندلاع حرب أكتوبر عام 1973.

إن هذه التطورات أدت إلى انهيار نظام أسعار الصرف المركزية المتفق عليها في "سميثونيان " وأطلقت العنان لتعويم العملات الرئيسية الباقية. وتم التخلي في النهاية عن فكرة وضع

أسعار تعادل ثابتة، وسادت فكرة مؤداها أن أسعار الصرف المرنة يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية، وهى الفكرة التي روج لها أنصار المدرسة النقدية بزعامة "ميلتون فريدمان" وتحمست لها الولايات المتحدة الأمريكية.

وشهد العالم خلال منتصف السبعينات ما يشبه الحرب النقدية، فكل مركز من المراكز الرأسمالية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان) كان يصارع من أجل الحفاظ على مصالحه الخاصة، وكان التصدع الذي حدث في نظام النقد الدولي يهدد هذه المصالح، مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في الإصلاح المنشود، فاضطر مجلس محافظي صندوق النقد الدولي لعقد اجتماعا في جاميكا عام 1976، وتم فيه التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز، من أهم ما تضمنه هذا التعديل هو الاستقرار والحرية في نظام الصرف، فعلى كل دولة من دول الأعضاء أن تتعهد بأن تتعاون مع الصندوق والدول الأخرى بوضع نظام مستقر لسعر الصرف عن طريق السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية، وأن يقوم نظام الصرف على أسعار تعادل ثابتة يمكن تعديلها عند الضرورة.

2- النظام النقدي الدولي الراهن في ظل التجربة العملية:

أشير إلى أنه منذ اتفاقية جاميكا أصبح التعويم هو السمة السائدة للعمليات الرئيسية القوية، وانتهى تماماً عصر ثبات أسعار الصرف، وخرج الذهب من نظام النقد الدولي، وأصبح سعره يتحدد بناءً على قوى السوق، وعانى الاقتصاد العالمي من حالة عدم الاستقرار النقدي.

* الآثار الاقتصادية الناجمة عن خروج الذهب من نظام النقد الدولي (نجيب وآخرون، 2001، ص67):

- **عدم التحكم في السيولة الدولية:** نتيجة استمرار تزايد عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة، مما أغرق العالم بالدولارات لسد هذا العجز نظراً لاستمرار الدولار في القيام بدوره كعملة احتياطي رئيسية. لهذا يمكن القول أن اضطراب النظام النقدي الدولي الحالي هو انعكاس مباشر لحالة الاقتصاد الأمريكي وهيمنة الدولار على النظام العالمي.

- **عدم التحكم في مشكلة التضخم:** نتيجة الإفراط في السيولة الدولية التي مصدرها عجز ميزان المدفوعات الأمريكية من جهة، وتوزيع احتياطات الدول من العملات الأجنبية الأخرى بخلاف الدولار من جهة أخرى.

- **عدم حل مشكلة عملة الاحتياطي:** فبالرغم من اتفاقية جاميكا بأن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) ¹ هي العنصر الرئيسي في الأرصدة الاحتياطية في النظام النقدي الدولي، فإن دورها ما زال بعيداً عن القيام بذلك، وهذا راجع إلى:

أ- استمرار الدولار في القيام بدوره كعملة الاحتياطي الرئيسية وزيادة الطلب على الأرصدة الدولارية.

ب- استمرار قيام الذهب بدور هام في تكوين الاحتياطات الدولية في مختلف دول العالم، باعتباره سلعة مقبولة في الوفاء بقيمة المعاملات على المستوى الدولي.

ج- قصر استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة على السلطات الحكومية الرسمية، وعدم استخدامها في المعاملات الخاصة أو كضمان للقروض المصرفية، بالإضافة لعدم استقرار قيمتها.

- **عدم استقرار أسعار الصرف:** فقد أتضح أن نظام النقد الدولي لم يكن في الواقع إلا تعويماً للدولار تجاه العملات الأخرى، ويتضح ذلك في عدم استقرار أسعار الصرف في الدول المتخلفة- فبعد اتفاقية جاميكا التي قررت حرية الدول في اختيار ما تشاء من نظم

¹ - Special Drawing Rights- SDR- حقوق السحب الخاصة هي احتياطات دولية في صندوق النقد الدولي بدأ التعامل بها في عام 1970، وهي عبارة عن وحدات نقدية حسابية تعطي صاحبها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني بعملة قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق. وتحسب قيمتها باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية تشمل الدولار بنسبة 44% واليورو بنسبة 34% والجنيه الإسترليني بنسبة 11% والين بنسبة 11%، وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً. وتبلغ قيمتها حالياً 1.51 دولار أمريكي بينما كانت في العام 2001 تساوي 1.26 دولار. وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية، والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية. وتعتبر حقوق السحب الخاصة نقداً دولياً جديداً (نقود ائتمانية) لدعم موجودات احتياطات معاهد الإصدار في الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي، ولتلبية حاجات نمو المبادلات الدولية، فيتم خلق هذا النقد الدولي الجديد من قرار عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بأكثرية 85% من الأصوات.

الصرف- لجأت الدول المتخلفة إلى تعديل نظام الصرف الأجنبي فيها، فمنها من لجأ إلى التعويم ومنها من ربط عملته بعملة ارتكازية، ومنها من لجأ إلى تثبيت عملته بسلة مرجحة من العملات، ومنها من ربط عملته بوحدات حقوق السحب الخاصة.

- **عدم المساهمة في حل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية:** فتفاقم العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وحدثت أزمة حادة في سيولتها النقدية الخارجية خصوصاً وأن صندوق النقد الدولي يلعب دوراً متواضعاً في توفير السيولة الميسرة لها، ولجوء الدول إلى استخدام احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، إلا أن ذلك لم يمنع الدول المتخلفة إلى الاقتراض من الخارج بصورة متزايدة وبخطى سريعة وبشروط صعبة، مما أسفر عن ذلك تزايد المديونية ونمو خدمة أعبائها إلى درجة جعلت معظم هذه الدول تعجز عن مواصلة دفع هذه الأعباء، بل ومطالبة الدول الدائنة بإعادة جدولة الديون، كما اهتزت ثقة الأسواق النقدية في الجدارة الائتمانية لهذه الدول وقدرتها على السداد، ومن ثم صعوبة الحصول على قروض جديدة وما إلى غير ذلك.

3.3.2 النظام النقدي الأوروبي:

في مواجهة المتغيرات الدولية، كان يتوجب على بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تتكيف مع التطورات، إذ أصبح من الصعب البقاء في سوق موحد شاسع، مع وجود عملات وطنية تتداول على نطاق ضيق ولا يستقر سعر صرفها فيما بينها على حال.

توجت جهود الدول الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية المعروفة باسم "اليورو"، وقد جاء ميلاد هذه العملة ليؤكد نجاح تجربة الأوروبيين التي بدأت منذ ما يزيد على 50 عامًا، ولذلك فإن اليورو الذي وصل إلى جيوب الأوروبيين في أول يناير 2002 ليس مجرد عملة، ولكنه تجربة فريدة ينظر إليها العالم أجمع بمزيج من الإعجاب والترقب والحذر، لأنها تجربة ليس لها سابقة من نوعها.

ففي عام 1988 اعتمد البرلمان الأوروبي توصية قضت بإطلاق الوحدة النقدية، عبر أحد عشرة دولة من بلدان المجموعة الخمسة عشر¹، كذلك تم التوافق على حاكم البنك المركزي الأوروبي. أما بخصوص أسعار الصرف داخل منطقة اليورو Euro، فقد قرر وزراء المالية للبلدان الأعضاء في الوحدة الاقتصادية والنقدية في عام 1998 تحديد أسعار الصرف المتبادلة لل عملات الداخلة في اليورو، وذلك من خلال أسعار صرفها المركزية ضمن النظام النقدي الأوروبي. وما تجدر الإشارة إليه أن اليورو دخل فعلاً قيد الاستخدام بدءاً من يناير 1999، ولكن بدأ التداول الفعلي له في يناير 2002 (ملاك، 2001، ص512).

1- أهداف اليورو:

لقد كان الهدف الرئيسي للإعلان عن ميلاد اليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة؛ وذلك لأن وجود عملة موحدة سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية، وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء، خاصة في المجال النقدي وأسعار الصرف، إلى جانب ذلك تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها (موقع Islam online، 2001/12/14):

- خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي، خاصة أمام الدولار الأمريكي.
- اتباع سياسية نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسية الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.
- تلافى سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

¹ - دول الإتحاد الأوروبي 15 وهم فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، أيرلندا، أسبانيا، البرتغال، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، اليونان، فنلندا، الدانمرك، السويد والنمسا. استثنى لأسباب اقتصادية أو لعدم وجود دعم شعبي لليورو كل من، اليونان، بريطانيا، الدانمرك والسويد.

- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء

4.2 الإصدار النقدي:

تعد البنوك المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي، فقد نشأت هذه المصارف كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وقد كانت الوظيفة الأولى التي أنشئت البنوك من أجلها هي الإصدار النقدي، ويتطور الأمر أصبحت هذه البنوك تقوم بالعديد من الوظائف بهدف المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي. وتبقى العلاقة بين البنوك المركزية والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وقد اختلفت تسمية وتعريف المصارف تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلق تسمية نظام الاحتياط الفيدرالي، وفي الهند أطلق عليه تسمية البنك الاحتياطي في حين في فرنسا أطلق عليه تسمية بنك فرنسا، وفي بعض الدول العربية جاء تحت تسمية مؤسسة النقد، وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي.

قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للبنوك المركزية، حيث عرفتها **فيراسميث**¹ " بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد"، حيث أكدت **فيراسميث** في تعريفها على وظيفة إصدار النقد. أما **شاو** فقد عرفه بأنه البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه. وعرفه **سامويلسون** بأنه بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود. في حين عرف **دي كوك** البنوك المركزية بأنها "البنك المركزي": هو البنك الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من

¹- فيراسميث، شاو، سامويلسون ودي كوك هم علماء في علم الاقتصاد.

العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية". هذا التعريف يعتبر جامعاً شاملاً لوظائف البنك المركزي (الدوري والسامرائي، 2006، ص25).

لقد كانت وظيفة إصدار النقد هي الوظيفة الأولى للمصارف المركزية حتى أطلق عليها في بادئ الأمر بنوك الإصدار، حيث إن إصدار الأوراق وأنواع النقود الأخرى كانت دائماً امتيازاً محصوراً بالدولة، وبينما أبقّت الدولة على امتيازها فيما يخص العملة المعدنية قررت (مع بعض الاستثناءات) تسليم إصدار الأوراق النقدية إلى المصارف عندما ظهرت هذه المصارف للعيان وتطورت. وقد جرى في بعض الدول تحويل بعض المصارف امتياز الإصدار، ولكن مع مرور الوقت وتزايد عدد المصارف في كل بلد، وانتشار استعمال الأوراق النقدية بشكل أوسع بسبب التوسع في التجارة، ظهرت الحاجة ليس فقط إلى تماثل الأوراق المتداولة، ولكن أيضاً إلى تنظيم أحسن لإصدار الأوراق، مما دفع بكل البلدان تقريبا إلى سن تشريعات يمنح مصرفاً واحداً إما احتكاراً كلياً لإصدار الأوراق النقدية أو احتكاراً جزئياً.

ومن مزايا تركيز وظيفة الإصدار في مصرف واحد ما يلي (الدوري والسامرائي، 2006، ص34):

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين بأوراق النقد المصدرة.
- تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع.
- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار النقد الذي ينتج عن تعدد مصارف الإصدار.

1.4.2 أسس إصدار النقود:

يوجد في الفكر الاقتصادي مدرستان فيما يتعلق بأسس إصدار النقود: المدرسة الأولى تعتمد الأساس المصرفي banking principle ، والمدرسة الثانية تعتمد الأساس النقدي currency principle، يرى رواد المدرسة الأولى بأن الأساس النقدي يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية

بسبب عدم مرونة كمية النقد المصدرة تبعاً لكمية الذهب المتاحة، حيث أنها تهمل الحجم الأمثل للنقد المصدر الذي يجب أن يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية، فعندما يكون هناك رواج اقتصادي يزداد طلب الأفراد على الاقتراض من المصارف، هذه المصارف تحتاج بدورها إلى نقد إضافي تستخدمه للتوسع في حجم الائتمان الذي تمنحه، كما تزداد أيضاً حاجة التداول إلى أوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي بناءً على زيادة حجم المعاملات. ويقول رواد هذا الرأي أن العكس يجب أن يحدث في حالة الركود الاقتصادي، حيث تنخفض حجم المعاملات وينخفض معه حجم الطلب على النقود (الدوري والسامرائي، 2006، ص36).

ولكن هذا الرأي الذي يخضع الإصدار إلى حاجة سوق النقد قد انتقد على أساس أن تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي، ففي حالة الرواج وعندما ترتفع قيمة المعاملات وبالتالي يزداد الطلب على النقود ويزداد معه الإصدار والودائع المصرفية، تميل مستويات الأسعار إلى الارتفاع ويتوالى ارتفاع الأسعار، والنتيجة هو التضخم النقدي مما يهدد بتدهور قيمة العملة، ومن المتوقع أن يحدث العكس في حالة الكساد الاقتصادي. وخلاصة الأمر أن إطلاق الإصدار حراً وإخضاعه للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيد من شأنه أن يساهم في خلق زيادة غير مرغوب فيها في كمية النقود والائتمان في أوقات الرواج، ونقص غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان في أوقات الكساد .

أما بالنسبة للمدرسة الثانية وهي مدرسة الأساس النقدي فإنها ترى أن إصدار النقد يجب أن يكون محدوداً باحتياجات الذهب التي في حوزة البنك المركزي، ورواد هذه المدرسة يرون أن السبب الرئيسي في اختيار الأساس النقدي هو إمكانية التحويل الكامل للعملة المصدرة إلى ذهب، ويتضح من ذلك أن كمية الإصدار سوف تكون مقيدة بكمية الذهب وعرضة للتغيير سواء بالزيادة أو النقصان تبعاً لكمية الذهب المتاحة لدى البنك المركزي، بمعنى أن زيادة كمية الذهب المتاحة للدولة سوف يتبعها زيادة النقد المصدر وانخفاض كمية الذهب سوف يتبعها انخفاض النقد المصدر. وقد واجهت هذه المدرسة انتقادات حادة، حيث يلاحظ أن الأساس النقدي لا يأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومتطلبات التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك لا تأخذ هذه المدرسة في الحسبان قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان. وتختلف هذه القيود باختلاف نظم الإصدار، ومن أهم نظم إصدار النقود ما يلي (الدوري والسامرائي، 2006، ص37):

1- نظام غطاء الذهب الكامل:

في هذا النظام يتم تقييد مقدرة البنك المركزي في إصدار النقود بحجم الذهب الموجود لديه، ويكون احتياطي الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل 100% من قيمتها، وعيب هذا النظام أنه يؤدي إلى تقييد شديد في قدرة البنك المركزي على إصدار النقود، فالمصرف لا يستطيع إصدار النقد في حالة زيادة الطلب عليها بسبب احتياجات التجارة وفي أوقات الرواج إذا لم يتوفر له رصيد ذهبي كاف، وهذا ما دفع الدول المختلفة إلى استخدام نظم أخرى للإصدار.

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

المظهر الرئيسي لهذا النظام هو تثبيت مبلغ معين بموجب القانون والذي يمكن تغطيته فقط بسندات حكومية، بينما يجب أن تتم تغطية أي إصدارات إضافية من الأوراق النقدية تتجاوز هذا المبلغ كلياً بالذهب، ويرى أنصار هذا النظام أن هذا الأمر مرغوباً لأنه يحول دون زيادة الإصدار زيادة غير مرغوبة فيها مما يهدد قيمة النقد بالتدهور، أما منتقدوا هذا النظام يرون أن هذه الطريقة غير قادرة على التجاوب الكافي مع الطلب المتزايد على النقود في الحالات الطارئة الأخرى، بمعنى أن مقدار النقد المصدر ما زال خاضعاً لكمية الذهب التي في حوزة البنك المركزي. وقد لا تتلاءم كمية النقد المصدرة مع الظروف الاقتصادية وخصوصاً إذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو التوسع في النشاط الاقتصادي.

3- نظام غطاء الذهب النسبي:

طبقاً لهذا النظام فإن القانون ينص على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من تلك الأهمية التي يحتلها في النظام السابق، فيسمح القانون لبنك الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة من قيمتها 50%، ويغطي المتبقي من الأوراق النقدية المصدرة بموجودات محددة مثل الأوراق التجارية والسندات الحكومية سواء كانت أصدرتها الحكومة المحلية أو حكومة أجنبية تكون عملته قابلة للتحويل أو عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب.

يتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة حيث أنه يؤدي إلى تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي إلى حد كبير وفي نفس الوقت يضع حدوداً لعدم الإشراف بدرجة كبيرة في إصدار النقد وبالتالي يؤدي إلى ثقة الجمهور في النقود. إلا أن ما يعيب هذا النظام هو تقييد الإصدار إلى حد ما باحتياجات الذهب الموجودة لدى البنك المركزي وعدم تحويل جميع النقد المصدر إلى ذهب، وفي نفس الوقت قد تعجز الدولة عن توفير النسبة المطلوبة من الذهب.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار:

يعتبر هذا النظام أكثر مرونة من الأنظمة السابقة، إلا أنه بالرغم من عدم وجود علاقة ثنائية أساسية بين أوراق النقد المصدرة وبين الاحتياطات الذهبية، فإنه قد اشتمل على جمود من نوع آخر. يظهر هذا الجمود عند بلوغ الإصدار الحد الأقصى، فقد تحتاج سوق النقد إلى كميات إضافية من أوراق النقد في وقت يكون فيه البنك المركزي قد بلغ الحد الأقصى مما يستتبع معه تغيير القانون، وقد لا يكون في الإمكان تغيير القانون بزيادة الحد الأقصى بالسرعة المطلوبة مما يحدث أثراً انكماشياً في سوق النقد (الدوري والسامرائي، 2006، ص39).

5- نظام الإصدار الحر:

بموجب هذا النظام يسمح للبنك المركزي بإصدار النقود حسب ما يقدره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية من النقود، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي ولا يرتبط ذلك برصيد ذهبي أو بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي إلى النقود. ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في البلاد المختلفة لأنه يحقق أقصى درجات المرونة، ويمكن البنك من تأدية دوره وممارسة مسؤولياته في توجيه النشاط الاقتصادي.

2.4.2 السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والأنظمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد القومي. وتهدف السياسة النقدية

إلى تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف، وتحقيق مستوى جيد من النمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية، وتحقيق استقرار سعر الفائدة.

ويستخدم البنك المركزي في رقابته على الائتمان أدوات مختلفة للسياسة النقدية، وتشمل هذه الأدوات على سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة والإفئاع الأدبي (بن فهد، 2003، ص 263).

5.2 تجارب الدول في إصدار النقد:

نلقي الضوء على تجارب بعض الدول في إصدار عملاتها، حتى نتمكن من الاستفادة منها في حال إصدار العملة الفلسطينية.

1.5.2 تجربة الجنيه الفلسطيني:

قبل الانتداب البريطاني لفلسطين، كانت الدولة العثمانية هي الدولة المهيمنة سياسياً على فلسطين، وكان النقد المتداول في ذلك الوقت هو نظام المعدنين، ثم اقتصر التداول على نظام المعدن الواحد (الذهب) إضافة إلى العملة العثمانية الورقية التي انخفضت قيمتها في فلسطين إلى أقل من 10% من قيمتها القانونية إبان دخول القوات البريطانية عام 1917، وقد حجم النقد العثماني في فلسطين في ذلك التاريخ بحوالي 800 ألف ليرة عثمانية ورقية (عاشور، 1995، ص 85).

بعد هزيمة تركيا وإعلان الانتداب البريطاني على فلسطين، أصدرت حكومة الانتداب بتاريخ 22 يناير 1921 مرسوماً يعتبر فيه ما يلي نقداً قانونياً:

أ- العملة المصرية (الليرة الذهبية، مسكوكات فضية ونيكلية، النقد الورقي المصري).

ب- الجنيه البريطاني وبعادل 97.50 قرشاً مصريةاً.

وحيث أن العملة المصرية كانت أكثر العملات توفراً وتداولاً من قبل الفلسطينيين، غير أن ذلك لم يعد بأدنى فائدة على الحكومة الفلسطينية، لأن عوائد التعامل بالجنيه المصري كانت من نصيب البنك المركزي المصري (صامد الاقتصادي، 1988، ص238). لهذا السبب فقد تقدم بعض أعضاء الحكومة الفلسطينية باقتراح يقضي بإنشاء نظام مصرفي مستقل عن العملة المصرية، مرتبط بالجنيه الإسترليني، على الرغم من أن سلطات الانتداب لم تكن تفكر بإصدار عملة فلسطينية مستقلة عن النقد المصري.

في عام 1924 رأت سلطات الانتداب أن الأحوال أضحت ملائمة وتستدعي تأسيس نظام للنقد بفلسطين، وتم تشكيل لجنة لدراسة إمكانية سك نقد فلسطيني والخطة المناسبة للتنفيذ، وقد أثار هذا العمل الكثير من الاعتراضات والاحتجاجات من أهمها (الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص501):

- 1- قدمت الجمعية الإسلامية -المسيحية في حيفا مذكرة إلى المندوب السامي بتاريخ 12/4/1924 جاء فيها إن مشروع الحكومة بإنشاء عملة للتداول في فلسطين ضربة قاضية على اقتصاديات البلاد لأسباب كثيرة أهمها فتح الباب أمام البنوك للتلاعب بأموال البلاد تلاعباً يجرها إلى الخسارة والإفلاس".
- 2- قدمت غرفة تجارة يافا وحيفا تقريرين إلى المندوب السامي، أوضحنا فيهما الأضرار التي تنجم عن إصدار عملة فلسطينية نظراً لحالة البلاد السياسية، وإلى أن الضمانة الذهبية الضرورية غير متوفرة في البلاد.
- 3- قدمت اللجنة التنفيذية العربية مذكرة إلى المندوب السامي ذكرت فيها "أن المشروع صهيوني وضعه مدير مصرف انكلو فلسطين الصهيوني، وقدمته جمعية فلسطين الاقتصادية الصهيونية، وأشارت المذكرة إلى الأضرار التي ستنتج عن المشروع أهمها: عدم استقرار النقد على سعر ثابت لأن الحكومة تستطيع أن تصدر من الأوراق ما تشاء بلا قيود ولا مراقبة، فتعرض ثروة البلاد لتلاعب الصيارفة والمضاربيين من الأجانب.

1.1.5.2 خطة تنفيذية لإصدار الجنيه الفلسطيني:

رغم كل الاعتراضات والاحتجاجات السابقة المبنية على أسس اقتصادية بحتة، قدمت اللجنة تقريرها في حزيران، 1924 وحبذت فيه إنشاء نقد فلسطيني مؤسس على الجنيه الإسترليني، ولكن الخطوات التنفيذية الأولى لإدخال النقد الحديث تأخرت سنتين، إلا أن وزير المستعمرات البريطاني أصدر عام 1926 قراراً بإصدار النقود نيابة عن حكومة فلسطين، ليصبح بالتالي هيئة مسئولة عن إصدار النقد، وتم تعيين المستر س.س دافس مديراً للمالية في حكومة فلسطين¹ رقيباً للعملة فيها وذلك ابتداء من أول نوفمبر 1926. هذا الإصرار من وزارة المستعمرات البريطانية كأعلى سلطة من الإمبراطورية على المناطق المستعمرة لتنفيذ النقد الفلسطيني، كان من أهم أسبابه أنه عندما عادت بريطانيا إلى قاعدة الذهب في عام 1925 وأصبحت معه السندات الإسترلينية قابلة التحويل إلى ذهب، عادت مصر إلى نظام الذهب في العام نفسه، هذا بالإضافة إلى خوف بريطانيا من انفصال مصر عن العملة الإسترلينية ومردوده في تمويل نفقات جيوشها في فلسطين ومصر، فاندفعت نحو سك نقود فلسطينية بشكل يربطها معه بالفلك الإسترليني.

وصدر مرسوم النقد الفلسطيني في 1927/2/7، وأعلن وزير المستعمرات في 1927/2/21 انه سيستبدل النقد المصري بالنقد الفلسطيني، وأصدر المندوب السامي مرسوماً عين فيه الأول من نوفمبر لعام 1927 موعداً للعمل بمرسوم النقد الفلسطيني، ووضعت النصوص اللازمة لسحب النقد المسكوكات المصرية من التداول قبل نهاية مارس 1928. وكان الاحتياطي الذي يدعم النقد الفلسطيني المتداول يتألف من (الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص501) :

- حصيلة استبدال الأوراق النقدية والمسكوكات المصرية.
- حصيلة الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني.
- الدخل الذي وفرته استثمارات مجلس النقد، وكان معظمها في سندات الحكومة البريطانية.

وكانت النقود الفلسطينية التي أصدرها مجلس النقد نوعين: مسكوكات معدنية، وهي عبارة عن مسكوكات برونزية، مسكوكات نيكلية ومسكوكات فضية، بالإضافة إلى الأوراق النقدية.

¹ - الحكومة البريطانية هي التي شكلت الحكومة الفلسطينية وكانت تحت وصايتها.

وقد كتب على العملة الفلسطينية بثلاث لغات، العربية والإنكليزية والعبرية، وألحق بكلمة فلسطين بالعبرية الحرفان الأولان من كلمتي " أرض إسرائيل " (عاشور، 1995، ص87).

2.1.5.2 مجلس النقد والعملة الفلسطينية:

نصت حكومة الانتداب البريطاني على أن مهمات مجلس النقد تتمثل في الضبط والإدارة والمراقبة، كما أنيطت سك العملة وطبع النقد لهذا المجلس، وقد تم تعيين أعضاء هذا المجلس من قبل حكومة بريطانيا الذي كان مقره لندن (صامد الاقتصادي، 1988، ص240).

إن القرار باستخدام الجنيه الإسترليني كعملة ربط كان بالتأكيد خياراً غير تلقائي، لأن اختيار عملة الربط يجب أن تكون ثابتة ومستقرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون عملة الربط تتبع بلداً أجنبياً له علاقات تجارية رئيسية مع البلد الذي يتبع له مجلس النقد، مع العلم أن مجالس النقد التي أنشأها البريطانيون استخدمت عملات مثل الروبية الهندية أو الدولار الأمريكي، إلا أن فلسطين كما عرف عنها كان لها علاقات تجارية بسيطة مع الولايات المتحدة، و75% من صادرات الحمضيات تذهب لبريطانيا لذلك كان اختيار الجنيه الإسترليني اختياراً بديهياً.

وقد واجه مجلس النقد الفلسطيني في البداية مشكلتين هما: معرفة الكتلة النقدية المتداولة، بالإضافة إلى عدم معرفة ما إذا سيتم تداول العملة الفلسطينية في فلسطين فقط أو في شرق الأردن، إلا أنه وبعد قرار السلطات الأردنية في أيلول 1927 استخدم الجنيه الفلسطيني بدلاً من النقود الأخرى، فقد أعتبر النقد الفلسطيني نقداً قانونياً في كل من فلسطين والأردن، وكان يتم طبع هذه النقود في بريطانيا مقابل احتياطي ثابت حسب قانون النقد الفلسطيني.

وكان ينوب عن مجلس النقد في فلسطين مسئول النقد التي حددت اختصاصاته في رقابة تسلم كميات النقود والمحافظة عليها وإصداره في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى القيام بمهمة الوكيل المصرفي فيما يتعلق بدفع السندات والشيكات المالية العائدة إلى المجلس (نصرالله، 2000، ص11).

ومنذ إصدار النقود الفلسطينية زادت كمية النقد المتداول زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت كمية النقد المتداول من حوالي 1.9 مليون جنيه فلسطيني عام 1928 لتصل إلى أكثر من 4 مليون جنيه عام 1934، واستمرت كمية النقد المتداول في الزيادة لتصل في عام 1936 إلى أكثر من 6.2 مليون جنيه فلسطيني، إلا أنه بعد الإضراب الشامل الذي قام به الفلسطينيون عام 1936 وما رافقه من ركود في النشاط الاقتصادي، وانخفاض القيمة الشرائية، وإقبال السكان الفلسطينيين على سحب ودائعهم من البنوك خوفاً من قيام حرب عالمية ثانية، انخفضت كمية النقد المتداول لتصل إلى حوالي 5 مليون جنيه فلسطيني عام 1938 (صامد الاقتصادي، 1988، ص243).

ورغم انتظام نسبة النمو في النقد المتداول للعملة الفلسطينية، إلا أنه حصل بعض الأزمات التي أثرت وبشكل كبير على الطلب على النقد، مما ترك أثراً سلبياً على ثقة المتعاملين بالعملية وعمليات الاستثمار، وهذا أثر بدوره على حجم التدفقات النقدية من الخارج وأدى إلى سحب المودعين لودائعهم من البنوك، مما أجبر مجلس النقد الفلسطيني على القيام بإصدار نقد آخر لتلبية الطلب، حيث استطاع مجلس النقد تحقيق عوائد من عملية الإصدار، وتحويل جزء كبير من أرباحه إلى حكومة فلسطين، وإعطاء قوة إبراء أكثر للجنيه الفلسطيني. هذه الأرباح عكست السياسة الحكيمة للمجلس في عمليات الاستثمار في الخارج، حيث بلغت العوائد التي حولت إلى حكومة فلسطين 360 ألف جنيه إسترليني في ذلك الوقت، وبما يعادل 15.6% من النقد المتداول آنذاك (سلطة النقد الفلسطينية، 1999، ص2).

واستمر ارتباط الجنيه الفلسطيني¹ " بالجنيه الإسترليني حتى عام 1948، عندما قررت بريطانيا إخراج الجنيه الفلسطيني من منطقة الإسترليني، وتجميد الأموال الفلسطينية التي منع خروجها من بريطانيا، وقد قدرت بحوالي 130 مليون جنيه إسترليني منه 54 مليون جنيه على هيئة سندات لغطاء النقد و76 مليون جنيه أرصدة بنكية، ثم سمحت بالإفراج عن بعض المبالغ التي تقدر بحوالي 3 مليون جنيه للتجارة الخارجية (المبيض، 1989، ص290).

وفي عام 1949 اتفقت إسرائيل مع بريطانيا على استبدال النقد الفلسطيني الذي في حوزتها، كما اتفقت مع الأردن ابتداء من الأول من يناير 1950 أن يخصص لها حصة من الأرصدة

¹ - كان الجنيه الفلسطيني يساوي الجنيه الإسترليني البريطاني بالضبط.

الإسترلينية المجمدة كرصيد للنقد الأردني، وفي عام 1951 استبدلت مصر النقد الموجود لديها بتسوية مع بريطانيا.

وكان دافع بريطانيا لإخراج فلسطين من منطقة الإسترليني هو اتصالها من التزامها حيال الشعب الفلسطيني، وتنفيذ وعد بلفور للحركة الصهيونية، بالإضافة لخشيتها من بيع السندات التي كانت تستعمل كغطاء للجنيه الفلسطيني والتخلص من دفع الفوائد عليها، وسحب الأرصدة الإسترلينية التي لفلسطين.

وتم استبدال الجنيه الفلسطيني بالدينار الأردني منذ إنشاء مجلس النقد الأردني عام 1952، في حين استمرت العملة الفلسطينية بالتداول في قطاع غزة حتى عام 1951 عندما قرر الحاكم المصري استبدالها بالعملة المصرية.

2.5.2 تجربة مصر النقدية:

كان الاقتصاد المصري مرتبطاً بالاقتصاد البريطاني، رغم اختلاف هياكلهما الاقتصادية ومراكزهما الدولية، لذلك فقد خضع النظام النقدي المصري لنفس التغيرات والتقلبات التي طرأت على النظام النقدي البريطاني، مما أفقد الجنيه المصري لشخصيته. وقد كان البنك الأهلي المصري يسيطر على عملية الإصدار، وكانت السياسة النقدية توضع من خلال لجنة النقد التي مقرها لندن، وكان الضرر الذي لحق بمصر كبيراً جداً نتيجة لآلية الإصدار المتبعة مع جمود سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الإسترليني، وعلاقة التابع والمتبوع بين الدولتين، وكان التناسب طرئاً في الارتفاع والانخفاض في قيمة العملة بغض النظر عن ظروف مصر الاقتصادية (نصر الله، 2000، ص14).

بعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في الثلاثينات، قررت الحكومة المصرية بقاء الارتباط بالإسترليني مستفيدة من قوة مركزه واستقراره، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية ظهرت خطورة هذا الارتباط نتيجة تراكم الأرصدة وتجميدها في بريطانيا، مما أثر على الوضع الاقتصادي، ونقص فعالية الغطاء النقدي. وقدرت حجم الأرصدة الإسترلينية المتراكمة لحساب مصر مقابل إصدار

الجنيه المصري حوالي 430 مليون جنيه (سلامه وآخرون، 1983، ص67)، واتخذت مصر خطوتين للتخلص من الإسترليني كغطاء وحيد للإصدار والتبعية النقدية للإسترليني:

1- الانضمام لاتفاقية صندوق النقد الدولي عام 1946، وتحديد قيمة الجنيه المصري بالذهب والدولار الأمريكي عوضاً عن الجنيه الإسترليني. وترتب على هذا أن أصبحت مصر تأخذ رسمياً بنظام الصرف بالدولار.

2- خروج مصر من منطقة الإسترليني في عام 1947¹، وفرض الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي (نصر الله، 2000، ص15).

وعندما خفضت إنجلترا عام 1949 قيمة عملتها، اتبعت مصر نفس السياسة فخفضت قيمة الجنيه المصري بنفس النسبة، فبعد أن كان يساوي 4.13 دولار انخفض إلى 2.87 دولار، وبعد أن كان مقوماً بوزن 3.67 جرام من الذهب الخالص انخفض إلى 2.55 جرام (فهمي، 1975، ص30).

أصبح للحكومة المصرية دور في الرقابة على كمية الأوراق المصدرة ضمن قانون البنوك والائتمان لعام 1957، إذ أصبحت تحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية. في حين يحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد حسب الظروف السائدة طبقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك لتحقيق مرونة أكثر في الإصدار وتحقيق استقلالية النظام النقدي المصري.

ونتيجة للاعتداء الثلاثي على مصر الذي زاد من الحصار الاقتصادي ومصادرة الأرصدة الأجنبية في هذه الدول، أصبح ضمان الإصدار مكوناً من الذهب والأذونات والصكوك المصرية، والتخلص من الصكوك الأجنبية، مما أضاف فرصة عظيمة على الإصدار وانتهى دور العلاقة بالإسترليني من عام 1956.

¹ - خرجت مصر من منطقة الإسترليني ولكن علاقتها بالإسترليني لم تنقطع، لأن رصيدها النقدي كان مقوماً بالإسترليني.

وقد عملت السلطات النقدية على إرساء الجنيه على أسس وطيّدة لتحقيق استقلاليته، وخصوصاً في دعم التجارة الدولية سواء كانت من خلال الخصومات التشجيعية أو العلاوات، و حاولت السلطات النقدية اتباع سياسة جديدة مستفيدة من تجاربها، وذلك بتسليط الضوء على نقطتين هامتين، لهما أثر كبير في دعم النقد:

1- حظر استيراد وتصدير البنكنوت المصري.

2- تسوية الديون الناشئة عن التجارة الدولية بالنسبة لبلاد العملات الحرة فقط. بينما دول الاتفاقيات فيتم الدفع لها بعملة حسابية (فهمي، 1975، ص77).

نشأت اتفاقيات الدفع بالجنيه المصري نتيجة الحصار الاقتصادي على مصر بعد تجميد الأرصدة الإسترلينية، ومع انتهاء هذه الاتفاقيات الثنائية أصبح الجنيه المصري في عزلة نقدية، بمعنى أن الجنيه المصري لم يعد صالحاً لتسوية الديون الدولية، وكانت التسويات تتم بالإسترليني الحسابي فيما يتصل بدول الاتفاقيات، وبذلك كان السعر الرسمي للجنيه المصري مقوماً بالدولار إضافة على كونه رمزياً في الوقت ذاته.

في عام 1951 تم تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي، للإشراف على إدارة النظام النقدي المصري، وحقق البنك أهدافه من حيث إصدار العملة، واستقرار قيمتها الداخلية والخارجية، وتعرضت مصر لعجز كبير في ميزان المدفوعات خلال فترة السبعينات، وللحد من ذلك طبقت مصر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، سواء من خلال رخص الاستيراد، أو من خلال تنازل المصدرين عن إيراداتهم من العملات الصعبة للحكومة حسب سعر صرف محدد، واتبعت مصر نظام صرف معقد بسبب ضعف أداء اقتصادها وعجز ميزان مدفوعاتها (فهمي، 1975، ص78).

ومنذ بداية التسعينات اتبعت مصر سياسة سعر صرف العملات الأجنبية، وعمليات التبادل التجاري بدون قيود إدارية، وذلك بعد تحول البنك المركزي من التحكم بالقطاع النقدي عن طريق نظام الاقتصاد الموجه لتحقيق أهداف السياسة النقدية والائتمانية عام 1961 إلى استخدام أدوات التحكم غير المباشرة مع بداية التسعينات فور التحول لاقتصاديات السوق من خلال الانفتاح الاقتصادي التي أعلنها الحاكم بمصر (نصر الله، 2000، ص17).

وقد اعتمدت مصر الدولار أساسا لتحديد سعر صرف عملتها منذ مايو 1962 بحيث يظل سعر الصرف المحلي ثابتا بالنسبة للدولار، ويتغير سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة لباقي العملات تبعا لتغير أسعارها بالنسبة للدولار، مع اعتماد أسعار صرف موازية ضمن ترتيبات صرف متعددة في أوقات الأزمات، وقد استمر الحال كذلك حتى عام 1979، مع العلم بأن مصر قد حررت أسعار صرف العملات الأجنبية عام 1991، وظلت العلاقة بين الدولار والجنيه معمول بها حتى بداية الألفية الثانية، رغم التخفيض المتكرر للجنيه أمام الدولار، حيث انخفضت قيمة الجنيه من 2 جنيه لكل دولار في عام 1990 لتصل إلى 3.38 جنيه لكل دولار عام 1999 (البنك المركزي المصري، 1999، ص3).

1.2.5.2 بداية الدولار مع الجنيه المصري:

في بداية الستينات أعلنت مصر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي أن سعر صرف الجنيه يعادل 2.3 دولار أمريكي، وأخذ هذا السعر في الثبات لفترة طويلة، إلى أن شرع تراجع الجنيه أمام الدولار حتى وصل إلى 3.2 جنيه لكل دولار في بداية عام 1991. وكان سبب هذا التراجع هو الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتم تثبيت الجنيه مقابل الدولار.

ومع سياسة تثبيت سعر الصرف، بدأت قيمة الدولار في الازدياد مقابل الجنيه المصري في عام 1998 ليصل إلى 3.47 جنيه للدولار، هذا الأمر أثار قلق البنك المركزي المصري والذي شرع بالتدخل السريع لضبط سعر الصرف عن طريق ضخ كمية كبيرة من النقد الأجنبي. وسار البنك المركزي على نفس المنوال في بداية 1999 من ضخ كميات كبيرة من النقد الأجنبي، في محاولة منه للسيطرة على ارتفاع الأسعار.

الجدير بالذكر أن عملية الضخ التي قام بها البنك المركزي أدت إلى انخفاض الاحتياطي، وتكبد خسائر فرق السعر بين السعر الرسمي 3.4 جنيه، وسعر بيعه في السوق 3.48 جنيه. ورغم عمليات الضخ إلا أن الدولار واصل ارتفاعه أمام الجنيه المصري، ورغم المحاولات التي باءت بالفشل للمحاولة على ضبط سعر الصرف، إلا أن الارتفاع توالى في سعر الدولار ليصل إلى نحو 7 جنيهات في عام 2003 مما يعني أن نسبة ارتفاع الدولار بلغت نحو 100% في تلك الفترة.

اتجهت الحكومة المصرية إلى النقيض وهو تحرير سعر الصرف في العام 2003، إلا أن الاقتصاد المصري لم يتعاف من جميع عله، فالارتفاع في قيمة الدولار أمام الجنيه أدى إلى تضخم أسعار معظم السلع وبخاصة السلع الأساسية، هذا إلى جانب ازدياد الدين العام والاقتراض الخارجي (www.ebnmasr.net، بتاريخ 2004/10/1) ليستقر سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في حدود 5.6 جنيه لكل دولار في عام 2006.

3.5.2 تجربة استونيا النقدية:

استونيا دولة صغيرة، يبلغ عدد سكانها حوالي 1.4 مليون نسمة وهي أصغر دول البلطيق، وموقعها على شاطئ بحر البلطيق جعلها تاريخياً كمنفذ رئيسي بين أوروبا وروسيا. واستعادت استونيا استقلالها الوطني عن الاتحاد السوفيتي عام 1990.

الجدير بالذكر أن التحضيرات لتشكيل عملة استونيا الوطنية بدأ بشكل أولي قبل الحصول على الاستقلال، بينما كانت تحت الإشراف السوفيتي، فقد تضمنت هذه الأفكار رؤية محدودة لتقدير دوران النقد لفصل المنطقة على الأقل عن الفوضى النقدية الشاملة في نهاية الثمانينات، فانفصال الاتحاد السوفيتي أعاد تشكيل بيئة العمليات الأساسية وأكمل العودة للإصلاح كحقيقة عملية. فخلال تسعة شهور كانت الصيغة النهائية للإصلاح قد شكلت، فقد تم تشكيل لجنة الإصلاح النقدي وتضمنت ممثلين عن الحكومة والهيئات النقدية والعلمية وتم إعطاؤها قوى قانونية أكبر.

وفي صيف 1992 تم طرح العملة الجديدة للتداول، وقد تم هذا بشكل موسع مع خطوات أولية حيث تم تفعيلها في نفس الوقت للتعجيل بعملية الإصلاح للقطاعات المهمة في الاقتصاد مثل الإصلاح المالي، والخصخصة... الخ. إن الهيئة الأساسية المسؤولة عن إصلاح وإصدار العملة، هو أن العملة قد اتخذت كهدف واضح للوصول إلى بيئة نقدية ثابتة وموثوق بها لغرض التحضير للسياسة النقدية. وللوصول إلى ذلك تم وضع إطار عام لنظام مجلس نقد يشتمل على ثلاثة أركان (روس، 1999، ص2):

الأول: سياسة سعر صرف ثابت كلياً: فقد اختارت استونيا تثبيت العملة مقابل المارك الألماني، هذا الخيار جاء تبعاً للرغبة في دعم الشفافية والمصدقية في النظام العام، ونتيجة للرغبة الإستراتيجية لدعم التكامل الاقتصادي مع أوروبا.

ثانياً: تم تأسيس ووضع قيود وشروط قانونية واقية لهيكلية مجلس النقد، مثل أن احتياطاته الأجنبية السائلة يجب أن تزيد عن مطلوباته في جميع الأوقات.

ثالثاً: تم ضمان العملة الاستونية (الكرون) بدرجة كبيرة من الحسابات الرأسمالية والجارية القابلة للتحويل.

هذا وفي أواخر عام 1994 تضاعفت احتياطات وممتلكات السلطة النقدية في استونيا من الذهب والعملة القابلة للتحويل ثلاث مرات خلال النصف الأول من العام 1994، متجاوزة الكمية المطلوبة لدعم الكرون في التداول بأكثر من 15%، ويعود ذلك إلى تحويل المواطنين مخزون عملتهم الصعبة للعملة المحلية، وإعادة ودائع المواطنين في الخارج، مع تدفق الاستثمار الأجنبي لاستونيا (نصرالله، 2000، ص21).

سياسة سعر الصرف الثابت وبالتحديد تبني أسلوب مجلس النقد، فرضت عوائق على الاستخدام المؤقت للسياسة النقدية، لذلك لم يكن هناك أية أهداف للسياسة النقدية غير سعر الصرف طوال عدة سنوات، هذا الوضوح كان أساسياً لنجاح العملة الاستونية.

فقد كانت العملة الاستونية (الكرون) تستمد قوتها من السكان الاستونيين الذين أظهروا اعتزازهم غير العادي في دعم قوة عملتهم، ويعتبر ذلك الضمان الأفضل لأي عملة من الانهيار، بالإضافة لذلك تعهدت أغلبية الأحزاب السياسية الاستونية الرئيسية بالالتزام والمحافظة على الكرون ودعم قوته وجعلها عملة قابلة للتحويل (نصر الله، 2000، ص22).

وقد عملت استونيا على خصخصة قطاعها العام، والتحول إلى اقتصاد السوق، فبذلت جهوداً تسويقية كبيرة استهدفت المستثمرين الاستراتيجيين، حيث لم تبع استونيا سوى 50% من مؤسساتها، وقد صاحب مجال الخصخصة استمرار إصلاح النظام المصرفي، وتقوية أنظمة المحاسبة

والمدفوعات، مما أدى إلى انخفاض عدد البنوك في استونيا إلى النصف منذ استقلالها نتيجة عمليات الدمج (البنك الدولي، 1994، ص135).

4.5.2 تجربة لبنان النقدية:

كانت العملة العثمانية هي العملة الشرعية الوحيدة التي يتم تداولها في لبنان، وبعد الحرب العالمية الأولى رفض اللبنانيون التداول بالنقود العثمانية لانعدام قيمتها. ففي عام 1918 حلت الأوراق النقدية المصرية والليرة العثمانية الذهبية مكان الليرة العثمانية الورقية، وبموجب المرسوم رقم 129 للعام 1920 أوقف المندوب السامي الفرنسي التعامل بالنقد المصري، ووضع بنك سوريا ولبنان الكبير قيد التداول نقداً جديداً يرتكز على الفرنك الفرنسي هو الليرة السورية اللبنانية (ملاك، 2000، ص57).

وقد خضعت الليرة السورية اللبنانية خلال سنوات الانتداب لجميع التقلبات التي تعرض لها الفرنك الفرنسي، وبشكل مستقل عن العرض والطلب عليها. وبعد الحرب العالمية الثانية حصل تضخم نقدي كبير في لبنان، تمثل بارتفاع كل النقد المتداول بنسبة 980% (نصرالله، 2000، ص19). وفي عام 1944 عقد اتفاق نقدي بين فرنسا والحكومة اللبنانية، تعهدت فيه فرنسا بإعادة تقييم الموجودات المقدمة بالفرنك الفرنسي في غطاء العملة في حال أي تخفيض للفرنك بالنسبة للجنيه الإسترليني، وهو ما حصل في العام 1945.

بعد مفاوضات عديدة مع الحكومة الفرنسية حول الاتفاقية السابقة، تم عقد اتفاقية النقد في عام 1948، تمخض عنها انفصال النقد اللبناني عن النقد السوري وما أعقبه من زوال للوحدة الجمركية بين البلدين، وعلى أثر ذلك استقلت الليرة اللبنانية وتحررت من أي سعر رسمي باستثناء السعر المعلن لدى صندوق النقد الدولي، وتحقق الاستقلال النقدي للبنان في مايو 1949 بعد صدور قانون العملة الذي نص على أن يكون نظام غطاء الذهب النسبي¹ هو أساس إصدار الليرة اللبنانية، مما خلق درجة من المرونة في عرض النقد.

¹ - ينص هذا النظام على أن إصدار العملة لا يتم إلا عن طريق غطائها 50% من الذهب والعملية الصعبة، و50% غطاء محلي من شهادات وأذونات حكومية.

وفي العام 1949 تأسس صندوق تثبيت القطع بهدف تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية. بقي صندوق التثبيت يمارس مهامه حتى صدور قانون النقد والتسليف لعام 1964، الذي أنهى امتياز بنك سوريا ولبنان بإصدار النقد، وأنشئ بنك لبنان المركزي مكانه (ملاك، 2000، ص57).

تطور الوعي المصرفي لدى السكان اللبنانيين، وزادت الثقة بالنقد اللبناني دون الاعتماد على أي فلسفة نقدية، وكانت قوى العرض والطلب على النقد والائتمان في السوق الحرة من العوامل المؤثرة على التوازن. وقد تميزت العملة اللبنانية في سوق الصرف الحرة باستقرار كبير، ولم ينحرف سعرها الحر في المتوسط بمعدل 2.7% خلال الفترة (1950-1966).

استخدمت الحكومة اللبنانية والبنك المركزي اللبناني سياسة محافظة لاستقرار العملة، ولعدم مس احتياطي الذهب الذي وصل في بداية السبعينات حوالي 262 طن. إلا أن تخلي الدولة اللبنانية عن سياسة الاستقرار النقدي، وامتصاص احتياطي الدولار بعقد صفقات التسليح، وإطلاق الشائعات لتخويف المواطنين بمصير الليرة، بالإضافة لإصدار (الدولار الحسابي) لاحتساب الرسوم الجمركية، كلها عوامل أدت إلى التآمر على الليرة اللبنانية وانهايار قيمتها مع بداية الثمانينات.

فقد انخفضت قيمة الليرة بالنسبة للدولار من 3.6 في بداية الثمانينات إلى 842 ليرة لكل دولار مع بداية التسعينات، واستمر الانخفاض في قيمة الليرة لتصل في عام 1998 إلى 1502 ليرة لكل دولار. لذلك دعا كثير من الباحثين والاقتصاديين لإصدار ليرة جديدة خالية من الاصفار، لضرورات اقتصادية ومالية ونفسية. وقدرت خسارة لبنان من تجميد ثروته الذهبية حوالي 1992 مليون دولار خلال الفترة (1980-1998)، حيث كانت قيمة الثروة اللبنانية في بداية عام 1980 تعادل 4611 مليون دولار، استناداً على أن معدل السعر الذي سجل في ذلك العام 500 دولار للأونصة، بينما بلغت قيمة الثروة اللبنانية في أواخر التسعينات حوالي 2619 مليون دولار، كل ذلك يعود إلى انخفاض أسعار الذهب عالمياً (نصرالله، 2000، ص20).

6.2 خلاصة التجارب النقدية السابقة:

لقد تم استعراض المبادئ الأساسية للتجارب النقدية السابقة التي مرت بها الدول في إصدار عملاتها الوطنية، ويمكن أن نأخذ هذه التجارب كدروس مستفادة من الواقع العملي لهذه الدول، والاستفادة من الايجابيات والابتعاد عن السلبيات.

لعل من أهم الدروس المستفادة التي استخلصها الباحث من التجارب السابقة، والتي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، هو أن ملامح النظام النقدي في أي دولة يرتكز على مجموعة من الركائز الهامة والمتفق عليها بصورة عامة في جميع الحالات، إلا أنها وبدرجة كبيرة تعكس واقع وخصوصية كل دولة ضمن ظروفها الخاصة.

يمكن إجمال أهم الدروس المستفادة في النقاط التالية:

- 1- الإجماع الوطني- سواء من قبل السكان، أو الأحزاب الوطنية- على إصدار العملة كعنصر مهم في زيادة الثقة فيها والطلب عليها، كما حصل في استونيا.
- 2- يجب دراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية لفلسطين قبل اتخاذ أي إجراءات متسعة من شأنها تدمير الاقتصاد، كما حصل في مصر ولبنان، وهذا يعني أنه يجب التمهيد والتحضير بعناية فائقة وليس الإسراع والدخول في ترتيبات قد تكون غير مرضية.
- 3- يجب استقلالية مجلس النقد أو البنك المركزي عن السلطة التنفيذية، وتوفير الكفاءات البشرية المختصة في إدارة شؤون النقد بالحكمة والعقلانية، كما حصل في الجنيه الفلسطيني.

4- يجب اختيار عملة الربط بناء على المصلحة الاقتصادية والتجارية بدون التحيز لأي دولة، بمعنى حسب الشريك التجاري الرئيسي¹.

5- التمهّل في إحلال العملة المحلية مكان العملات الأجنبية المتداولة حسب رغبات السكان وقدرتهم على الثقة بها، والسماح بتداول العملة الجديدة بجانب العملات المتداولة في بداية الأمر.

6- نجاح مجلس النقد الفلسطيني القديم أعطى الثقة للجنه الفلسطيني، والحفاظ على قيمته ساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني في ذلك الوقت.

7- اختيار مجلس النقد الفلسطيني القديم عمداً للجنه الإسترليني كعملة ربط كونه مستقراً ومتداولاً لدى جيرانها ولدى شريكها التجاري الرئيسي خدمها بشكل جيد.

8- عمل مجلس النقد الفلسطيني القديم بفائض معقول يزيد عن مطلوباته، ولم يتم المجلس بإجراءات السياسة النقدية، ولم يعمل كمقرض أخير للبنوك، ولذا كان هذا الفائض متاحاً لحكومة فلسطين.

9- يجب بناء النظام النقدي على الحرية الاقتصادية من خلال السماح بحرية التجارة الدولية، والتعامل بالعملات الأجنبية، وحرية حركة العملة المحلية ضمن المعقول.

10- إبرام الاتفاقيات اللازمة لدعم العملة الجديدة، وجلب التأييد الإقليمي من خلال البنوك المركزية المجاورة، إلى جانب الثقة والتأييد المحلي للعملة.

¹ - تعددت أنظمة الربط منذ انهيار نظام بريتون وودز، هناك دول اتبعت نظام الربط بعملة واحدة تتصف بالاستقرار مثل الدولار، وهناك دول ربطت عملتها بسلة عملات الشركاء التجاريين لها، وهناك من ربطت عملتها بحقوق السحب الخاصة، وهناك دول تركت عملتها بدون ربط تتحدد قيمتها طبقاً لقوى السوق.

الفصل الثالث

ملاح النظام النقدي في فلسطين

1.3 مقدمة

2.3 الترتيبات النقدية ضمن الاتفاقيات الاقتصادية

3.3 التطورات النقدية والمصرفية في فلسطين

4.3 السياسة النقدية المستخدمة في سلطة النقد

5.3 العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني

6.3 خلاصة

1.3 مقدمة:

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، سيطرت إسرائيل على الموارد الاقتصادية الفلسطينية، وألحقت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي حتى جعلته تابعاً اقتصادياً.

ففي الجانب النقدي، أغلقت إسرائيل جميع البنوك العربية عشية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى انتشار البنوك الإسرائيلية التي لم يستفد منها الاقتصاد الفلسطيني، حيث قامت البنوك الإسرائيلية بتحويل ما أودع فيها إلى الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لفرض إسرائيل عملتها (الشيكل حالياً) للتداول بسبب عدم توفر العملة الفلسطينية. مع ذلك فقد استمرت التبعية النقدية في الأراضي الفلسطينية لكل من البنك المركزي الأردني وبنك إسرائيل، بالإضافة لعدم التحكم في الأوضاع المصرفية.

في ظل هذا الوضع جرى اتفاق أوسلو عام 1993م ومن ثم اتفاق باريس الاقتصادي في أبريل 1994م بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، حيث اتفق الجانبان من خلالها على ترتيبات نقدية بينهما خلال المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تنتهي عام 1999م، وكذلك تم توقيع الاتفاقية التجارية مع الحكومة الأردنية، تم الاتفاق من خلالها على الترتيبات النقدية الخاصة بتداول الدينار الأردني، وعمل البنوك الأردنية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

يركز هذا الفصل على دراسة النظام النقدي الذي مرت به فلسطين خلال فترة الاحتلال، باعتباره قاعدة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، ونتعرف على التحولات التي مر بها القطاع النقدي، والتبعية التي تعرض لها من قبل الأنظمة النقدية للدول المجاورة، بالإضافة للاتفاقيات الاقتصادية في المجال النقدي، والتي من خلالها بدأت تتبلور ملامح النظام النقدي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، والتي عملت على إنشاء أول هيئة مصرفية (سلطة النقد الفلسطينية) التي أخذت على عاتقها تطوير النظام النقدي والمصرفي ليصبح قادراً على دعم متطلبات الدولة الفلسطينية.

2.3 الترتيبات النقدية ضمن الاتفاقيات الاقتصادية:

بعد اتفاق أوسلو وقعت السلطة الوطنية العديد من الاتفاقيات، لعل أهمها اتفاق باريس الاقتصادي، والاتفاقية الاقتصادية مع الأردن، والتي تم من خلالهما الاتفاق على الترتيبات النقدية الخاصة بالأراضي الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، وفيما يلي تفصيل لهذه الاتفاقيات.

1.2.3 الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل:

لقد أدت اتفاقية إعلان المبادئ في سبتمبر 1993 الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل إلى توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية في 29 ابريل 1994، وذلك لتحديد طبيعة العلاقة المستقبلية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تحديد الترتيبات النقدية خلال المرحلة الانتقالية كما وردت في المادة الرابعة من بروتوكول باريس الاقتصادي، كما اتفق الجانبان على (م.ت.ف، 1994، ص181):

1. تأسيس سلطة نقدية فلسطينية تسمى اختصاراً "PMA"¹ سلطة النقد الفلسطينية، وهي تتمتع بجميع صلاحيات البنك المركزي ما عدا إصدار العملة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة، بالإضافة لفقدان الاقتصاد الفلسطيني إيرادات سك العملة أو ريع الإصدار (seignorage) الناتج عن غياب العملة الفلسطينية.

2. استمرار استخدام الشيكال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية كأحدى العملات الرئيسية المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية كوسيلة دفع وتحصيل المعاملات الرسمية التي تستلزم ذلك سواء في البنوك أو المعاملات الجارية أو الضرائب، وبذلك ضمنت إسرائيل بقاء الشيكال متداولاً من قبل السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيين، ولكن بدون مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأي مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية، والتي تعود فائدة استخدامها على البنك المركزي الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى ظل الاقتصاد الفلسطيني عرضة لتقلبات أسعار صرف الشيكال والسياسات النقدية الإسرائيلية

¹ PMA- اختصاراً لـ "Palestine Monetary Authority".

التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، كما حدث في أواخر عام 1998، حيث انخفض الشيكل بحوالي 20% من قيمته وخاصة أن تدفق الشيكل يأتي بشكل أساسي من عوائد العاملين في إسرائيل والمبادلات التجارية (سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد 12، 1999، ص 28، النسبة استخراج الباحث) ¹ " .

3. سمحت الاتفاقية النقدية لسلطة النقد الفلسطينية استبدال الشواكل الفائضة عن حاجتها إلى عملة أجنبية، حسب الكمية الزائدة من الشواكل طبقاً لميزان المدفوعات ضمن حدود معينة، وحسب أسعار الصرف الرسمية في بنك إسرائيل، إلا أن ميزان المدفوعات الفلسطيني مع إسرائيل هو في حالة عجز دائم ضمن الترتيبات النقدية الحالية، لأن محددات الطلب على الشيكل أعلى من محددات العرض عليه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

4. تأجيل إصدار عملة فلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، وتأجيل البت في هذه المسألة من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة حول إمكانية إصدار عملة وطنية، أو اتخاذ أي ترتيبات نقدية أخرى. إلا أنه بعد انتفاضة الأقصى في أواخر سبتمبر 2000 لم تجتمع اللجنة الاقتصادية بتاتاً.

وقد قامت سلطة النقد الفلسطينية بإجراء المناقشات حول إمكانية إصدار عملة محلية، إلا أن البعض لا يحبذ إصدارها في الوقت الراهن، لأنها يجب أن تبنى على قاعدة اقتصادية إنتاجية قوية وإلا أصبحت عبئاً على الاقتصاد الفلسطيني. كما يمكن القول بأنه ما دام هناك عمال يعملون في إسرائيل، واستمرار العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني مع إسرائيل، وغياب العملة الفلسطينية، فلا يمكن الاستغناء عن الشيكل بسهولة.

2.2.3 الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن:

نظراً لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الشعبين الفلسطيني والأردني منذ فترة طويلة، وحفاظاً على هذه العلاقات المترابطة، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين السلطة الفلسطينية والأردن من بينها اتفاقية التعاون في مجال شؤون النقد والمصارف، الموقعة بين السلطة الوطنية

¹ - سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في يناير 1998 كان 3.5 شيكل، وفي ديسمبر 1998 كان 4.2 شيكل. الفرق 0.7 ، وبالمعادلة يكون: $0.7 = 100 * 3.5 / 0.7 = 20\%$.

الفلسطينية والحكومة الأردنية بتاريخ 26 يناير 1995، لتحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل الاقتصادي بين فلسطين والأردن، وقد تم توقيع الاتفاقية بعد سلسلة من المباحثات بدأت في أيار 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، حيث تعتبر اتفاقية باريس الاقتصادية هي المرجع الأساسي لإقامة أية علاقات تجارية أو اقتصادية أو نقدية بين فلسطين وباقي دول العالم، وقد اتفق الجانبان الفلسطيني والأردني على (عاشر، 1995، ص214):

1. استمرار تداول الدينار الأردني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جانب العملات الأخرى، كوسيلة دفع قانونية لجميع الغايات بما في ذلك المعاملات الرسمية إلى أقصى الحدود الممكنة، إلا أن الجانب الفلسطيني لم يطالب الجانب الأردني بأي مبالغ مقابل استعمال الدينار الأردني.

2. يلتزم الطرفان الفلسطيني والأردني بالتنسيق المتبادل حول تنظيم الأوضاع النقدية والمصرفية، وخصوصاً تداول العملة الأردنية وآلية عمل المصارف الأردنية، وتقديم التسهيلات اللازمة وفق التشريعات النافذة بين البلدين، وعلى أساس شروط الرعاية الأفضل لفتح فروع المصارف الأردنية والفلسطينية بين البلدين.

3. يتعهد الطرفان بأن لا يتخذ أي طرف منهما في جميع الأحوال أي إجراء نقدي مفاجئ يتنافى واستقرار الأوضاع النقدية في البلدين، وخاصة إذا أرادت السلطة الفلسطينية إصدار عملة وطنية، واستبدال الدينار الأردني المتداول بها، وما ينشأ من ذلك من ترتيبات والتزامات متبادلة، وذلك فيما إذا قررت السلطة الفلسطينية اتخاذ هذا الإجراء.

يتضح من خلال الاتفاقية وجود التفاهم المتكامل بين الطرفين حول المسائل النقدية والمصرفية بينهما، سواء فيما يتعلق بفتح تراخيص للبنوك الأردنية، أو الرقابة على عمل هذه البنوك، وتداول العملة الأردنية ضمن التنسيق المشترك بينهما. بالإضافة على أن هذه الاتفاقية تفرض على الفلسطينيين مشاوره الشريك الأردني، في حال رغبت في إصدار نقد فلسطيني بما يضمن عدم تعريض الدينار الأردني لهزات مفاجئة.

لا شك بأن الترتيبات النقدية ضمن اتفاق باريس الاقتصادي قد جاءت لتحد وبشكل فعال من قدرة سلطة النقد على التأثير في الكتلة النقدية، وبالتالي على قدرتها في تبني سياسات نقدية فعالة.

إذا قدرة سلطة النقد على استخدام سياسة نقدية لتحقيق الأهداف العامة، تعتبر ناقصة في ظل حرمانها من الأدوات النقدية اللازمة نتيجة غياب العملة الوطنية. ومهما حاولت سلطة النقد الفلسطينية (في حال إصدار العملة) استخدام الأدوات النقدية على نطاق ضيق لامتنعاص التغييرات قصيرة الأجل عن طريق استخدام "نافذة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني"¹ وبالتالي التأثير على القاعدة النقدية بالاتجاه المطلوب، إلا أن طلب كبير على الاحتياطات الأجنبية لا يمكن تلبية نظراً لمحدودية المصادر من العملات الأجنبية وخاصة في ظل العجز المستمر في ميزان المدفوعات الفلسطيني (اشتيه، 2003، ص 360).

3.3 التطورات النقدية والمصرفية في فلسطين:

مر النظام النقدي في فلسطين بالعديد من المراحل، فخلال الانتداب البريطاني تم إنشاء مجلس النقد الفلسطيني وإصدار العملة الفلسطينية التي بقيت تدور في فلك الجنيه الإسترليني طيلة حقبة الانتداب البريطاني لغاية 22 فبراير 1948م، حيث صدر قرار بريطاني بالخروج من فلسطين تنفيذاً لوعده بلفور، وذلك تمهيداً لقيام دولة إسرائيل بعد ثلاث أشهر والتي تم الإعلان عنها في أيار/مايو عام 1948م.

عند قيام دولة إسرائيل وسيطرت القوات المصرية على قطاع غزة، والقوات الأردنية على الضفة الغربية، تم استبدال النقد الموجود لدى الفلسطينيين بالنقد الأردني في الضفة الغربية بعد عام 1950م والنقد المصري في قطاع غزة في عام 1951م.

¹ أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة هي: عمليات السوق المفتوحة ويقصد بها دخول البنك المركزي بانعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية بهدف التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش عن طريق التأثير في عرض النقود. سعر الخصم يمثل سعر الفائدة الذي تتعامل بمقتضاه البنوك مع البنك المركزي، فقد يحتاج أحد البنوك أو أكثر إلى سيولة نقدية فيلجأ للبنك المركزي لخصم بعض الأوراق التجارية على أساس سعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي، ويستطيع البنك المركزي من خلال سعر الخصم التأثير على حجم الائتمان. نسبة الاحتياطي القانوني تهدف إلى التأثير في قدرة البنوك على خلق النقود من خلال التحكم في حجم الائتمان الذي تستطيع أن تمنحه هذه البنوك، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك على منح الائتمان وزادت قدرتها بالتالي على خلق النقود، وبالتالي تساهم في زيادة العرض النقدي وإحداث الموجات التضخمية والعكس بالعكس.

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام 1967م، تم إخضاع المناطق الفلسطينية لترتيبات النقد في إسرائيل، بحيث أصبحت العملة الإسرائيلية هي العملة القانونية المعتمدة في تسوية المدفوعات.

ومع بداية عملية السلام في أواخر عام 1993م شهد القطاع النقدي والمصرفي الفلسطيني مرحلة جديدة، أحدثت تغييرات واضحة على الأوضاع النقدية والمصرفية في المناطق الفلسطينية، وتم إعادة بناء النظام النقدي والمصرفي الفلسطيني من خلال الترتيبات النقدية والمصرفية المتفق عليها مع كل من إسرائيل والأردن.

1.3.3 النظام النقدي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي:

عشية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م، قامت سلطات الاحتلال على الفور بإغلاق فروع البنوك العربية العاملة في فلسطين وتجميد أرصدها ونقل الموجود فيها في حسابات خاصة بها لدى البنك المركزي الإسرائيلي، ومنع التعامل بالعملة الأجنبية والذهب اعتباراً من 13/6/1967م، والإعلان بأن العملة الإسرائيلية (اللييرة) هي العملة القانونية الوحيدة المسموح تداولها في قطاع غزة والضفة الغربية (لبد، 2005، ص6).

وبعد ذلك تم إخضاع المناطق الفلسطينية المحتلة للترتيبات النقدية في إسرائيل حسب الأوامر العسكرية الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية، حيث أوجدت هذه الأوامر مجموعة معقدة من القواعد المالية في المناطق الفلسطينية عن طريق الإجراءات والسياسات التالية:

1. الإعلان عن العملة الإسرائيلية كعملة قانونية يعتبر بحد ذاته تقييداً لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على سداد مدفوعاته بالعملة الأجنبية، خاصة وأن العملة الإسرائيلية عملة غير قابلة للتحويل، بالإضافة لتعقيدات السلطات المالية الإسرائيلية لعمليات تحويل العملة الإسرائيلية مقابل العملات الأجنبية.

2. إخضاع المناطق الفلسطينية المحتلة للقوانين الإسرائيلية الصارمة المتعلقة بالنقد الأجنبي، حيث ساهمت هذه القوانين في زيادة قدرة بنك إسرائيل على التحكم بأسعار الصرف، وتبني سياسات نقدية فعالة لصالح إسرائيل، ووضع الأساس لتقويم العملة الإسرائيلية، وقد شكلت هذه الفوائد لإسرائيل

خسارة للاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

3. إغلاق جميع البنوك الموجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة، والسماح للبنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل (بنك ديسكونت، بنك لؤمي، بنك مزراحي، بنك هبوعليم، بنك بارك ليز، بنك عين حي) (عاشور، 1995، ص120).

4. سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتداول الدينار الأردني بجانب العملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيكل حالياً)، وتم في عام 1986م الموافقة على إعادة فتح بنك القاهرة عمان، وسمح له بالتعامل بالدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي معاً تحت إشراف كل من بنك إسرائيل والبنك المركزي الأردني، وقد سمح بتحويل الدينار الأردني إلى العملة الإسرائيلية بالأسعار الرسمية، مما خلق طابعا مميزا في المناطق المحتلة، حيث أصبح هناك عملتان للتداول.

5. في قطاع غزة أصدرت الأوامر العسكرية بعدم قانونية الجنيه المصري، وتم سحبه بالتدريج من التداول، وبذلك بقيت العملة الإسرائيلية السند القانوني الوحيد في قطاع غزة، وسمح عام 1981م لبنك فلسطين باستئناف أعماله المصرفية كأول بنك فلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، مع اقتصار تعامله بالشيكل الإسرائيلي، وبقيت العملة الإسرائيلية هي عملة التبادل الرسمية، مما جعل قطاع غزة أقل استقلالاً من الضفة الغربية، بالرغم من تداول الفلسطينيين في غزة للدينار الأردني والجنيه المصري بشكل غير رسمي من خلال الصرافين (نصرالله، 2000، ص33).

6. خلال تلك الفترة انتشرت فروع البنوك الإسرائيلية حتى وصل عددها في عام 1986م إلى 36 فرعاً: منها 17 فرعاً في الضفة الغربية و 5 فروع في قطاع غزة، بالإضافة إلى 14 فرع في المستوطنات الإسرائيلية التي أُقيمت في الأراضي المحتلة (صامد الاقتصادي، عدد99، 1995، ص166).

وعلى الرغم من انتشار فروع البنوك الإسرائيلية، إلا أنها لم تقم بالدور المتوقع منها كمؤسسات تمويلية، إذ اقتصر نشاطها على تقديم الخدمات التقليدية، فهي لم تمنح تسهيلات إلا في أضيق الحدود، وفي ظل ضمانات تفوق أضعاف مضاعفة قيمة القرض، ولم تستطع هذه المصارف اكتساب ثقة المواطنين في اجتذاب مدخراتهم، وبقي نطاق التعامل معها محصوراً في فئات بسيطة

من المواطنين للتعامل معها مثل الموظفين الحكوميين والتجار (شؤون تموية، 1995، عدد1، ص13).

لم تمول هذه المصارف أي مشاريع تموية في الضفة والقطاع، كما أن الطابع التجاري قد غلب عليها، وبالتالي لم يكن هناك أي بنك متخصص في المجالات الاجتماعية، وهذا دليل على أن مصارفها لم تكن تهدف إلا لخدمة المستوطنين وتكريس الاحتلال.

وتعكس حالة الخدمات المصرفية التي قدمت من قبل البنوك الإسرائيلية مساهمتها الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة، فلم يصل الائتمان المقدم من قبلها في المتوسط عن 4% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1968-1975م، وانخفضت هذه النسبة إلى 1% خلال الفترة 1977-1987م، وتعكس هذه المؤشرات مدى فشل البنوك الإسرائيلية في تغطية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الاقتصادية لسكان الضفة وغزة¹.

لقد تعامل الفلسطينيون مع هذه البنوك بنوع من الحذر خاصة فيما يتعلق بالائتمان وذلك خوفاً من إعطاء البنوك الإسرائيلية الحق في مصادرة الرهونات المقدمة (أرض وعقارات) كضمانات لهذا الائتمان. وعلى الرغم من سماح السلطات الإسرائيلية بإعادة افتتاح بنك فلسطين في عام 1981 وبنك القاهرة عمان في عام 1986، إلا أن البنكين قد فشلا في تأدية وظيفة الوسيط المالي الكفؤ في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للقيود المختلفة المفروضة على عملهما، ولغياب السلطات التنفيذية والتشريعية وضعف القضاء وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وقد تمتع هذان البنكان بأوضاع احتكارية ساهمت مرة أخرى في تدني نوعية الخدمات المصرفية المقدمة وزادت من تكلفتها، بالإضافة إلى أن الأوضاع الاحتكارية قد قللت من حوافز المنافسة، مما لم يغير من الوضع كثيراً وبقي الائتمان منخفضاً عند نسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي (اشتيه، 2003، ص318).

¹ - هذه السياسة مقصودة من المصارف الإسرائيلية بهدف إضعاف بنية الاقتصاد الفلسطيني.

استمر تواجد المصارف الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إلى بداية الانتفاضة الأولى في عام 1987 عندما واجهت هذه المصارف رفضاً جماهيرياً قوياً، وأغلقت مراكزها من داخل المدن وأصبحت لا تعمل بصورة واضحة.

ومع استمرار التغير في قيمة العملة الإسرائيلية، لجأ السكان الفلسطينيون إلى الاحتفاظ بالدينار الأردني كمخزون للقيمة نتيجة استقرار سعر صرفه مقابل الشيكل، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي الذي يعتبر مخزن للقيمة في المناطق المحتلة نتيجة استقراره النسبي، وبذلك استخدمت العملة الإسرائيلية في الضفة والقطاع كوسيلة للدفع وتلبية الحاجات اليومية الصغيرة، وتكاد لا تكون مستخدمة إلا كوسيلة للتبادل، لذلك ضعفت الثقة بالشيكل الإسرائيلي باعتباره عملة السلطة المحتلة، إضافة للانخفاض المتكرر في قيمته، فرغم التبعية الاقتصادية والارتباط الهيكلي بالاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن استخدام العملة الإسرائيلية لم يحقق تقدماً كبيراً بالنسبة لأداء الوظائف الأساسية للنقود.

بناء على ما سبق يمكن توضيح أوضاع النظام المصرفي والنقدي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بالنقاط التالية:

1. **غياب سلطة نقدية مركزية:** يخضع النظام النقدي في كل دولة إلى بنك مركزي أو سلطة نقدية وطنية، لضمان الاستقرار النقدي والإشراف على النظام المصرفي، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني أفقد هذه السلطة النقدية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومارس بنك إسرائيل سلطة البنك المركزي على البنوك الإسرائيلية في المناطق المحتلة، بالإضافة لتنظيم عمليات بنك فلسطين، إلا أن نظام الصرف والتحويل في الضفة وغزة ومصادر الإقراض الرئيسية، هي خارج رقابته، ومنع الاحتلال البنك المركزي الأردني من ممارسة أي رقابة مباشرة أو إشراف على الشؤون النقدية والمالية في المناطق المحتلة، وبذلك كان غياب السلطة النقدية هو العائق الأساسي لنظام نقدي يعمل بفعالية.

2. **غياب عملة فلسطينية:** غياب العملة الفلسطينية بعد عام 1950، أدى إلى تعدد العملات المتداولة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مما أفقد الاقتصاد الفلسطيني من عوائد الإصدار، وعوائد استثمار الاحتياطي النقدي.

3. غياب الإطار السياسي والتشريعي: نتيجة غياب سلطة فلسطينية، أخضع النظام المصرفي والنقدي الفلسطيني في المناطق المحتلة، للأنظمة والقوانين والتشريعات الإسرائيلية والأردنية التي هي في الغالب لصالح الدول صاحبة التشريعات.

4. ضعف النظام النقدي: نتيجة لما سبق لم يستطع النظام النقدي السائد في المناطق المحتلة من توفير مصادر تمويلية، لتنمية ذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

نستدل مما سبق على محدودية النظام النقدي السائد في المناطق المحتلة، واعتماد المناطق المحتلة على الأنظمة النقدية في كل من إسرائيل والأردن، بالإضافة لمحدودية الوجود البنكي، مما أجبر كثير من السكان الفلسطينيين على اكتناز مدخراتهم نقداً أو كموجودات أجنبية، مما أدى إلى استنزاف الأموال القابلة للاستثمار في السوق المحلي.

نتيجة للعملية السلمية وما تلا ذلك من توقيع اتفاقيات اقتصادية وسياسية ثنائية بين كل من حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن بعد اتفاقية أوسلو 1993م، والتي سمحت بإنشاء سلطة نقدية فلسطينية، فتم إعادة فتح فروع البنوك الأردنية وإنشاء بنوك وطنية جديدة، حيث شهد القطاع المصرفي توسعاً كبيراً.

2.3.3 النظام النقدي في فلسطين منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية:

يلعب الجهاز المصرفي في أي دولة في العالم دوراً أساسياً في عملية التنمية من خلال حشد المدخرات وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية، بالإضافة لتوجيه البنك المركزي السياسة النقدية بالطريقة الملائمة وتفاعلها مع باقي السياسات الاقتصادية إذا توفرت له الظروف الملائمة. ويتكون الجهاز المصرفي لأي اقتصاد من البنك المركزي الذي يحتل بحكم وظائفه وعلاقته السياسية الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز، أما البنوك التجارية فمركزها القانوني أدنى من البنك المركزي، لكن مركزها الفعلي أكثر عظمة فيما يتعلق بالنشاط المصرفي والتمويلي، ويتواجد مع هاتين المؤسستين مؤسسات أخرى متخصصة تقدم الائتمان والتمويل لقطاعات وأنشطة محددة، ومع كل ذلك نستطيع القول أن خصائص الجهاز المصرفي وكذلك طبيعة العلاقات بين مكوناته تختلف من بلد إلى آخر وفقاً للظروف التي رافقت نشأته والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

وتعتبر سلطة النقد الفلسطينية نواة البنك المركزي الفلسطيني لذا فهي تقوم بجميع وظائف البنك المركزي ما عدا إصدار العملة. وقد شهد الجهاز المصرفي تطوراً ملحوظاً منذ إنشاء سلطة النقد إلا أن الخصوصية الفلسطينية وعدم الاستقرار السياسي كانت تحد كثيراً من نشاطه وخاصة دوره في التمويل والتنمية، إلا أن حرص سلطة النقد هو إقامة نظام مصرفي سليم ومعافى وقوي.

يمكن القول بأن انتفاضة الأقصى وما اتبعتها من حصار إسرائيلي دليلاً واضحاً على أن الجهاز المصرفي يتعامل مع هذه الظروف بكفاءة عالية، حيث أنه أثبت فعاليته ووجوده على الساحة الفلسطينية من خلال اتباعه بعض الإجراءات لمواجهة الظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب الفلسطيني واقتصاده. ورغم كل هذا فإن القطاع المصرفي ما زال مطلوب منه المساهمة الفعالة في مواجهة متطلبات البناء والتعمير وتمويل التنمية الاقتصادية وهذه ليست مسألة مصرفية بحتة وإنما مسألة اقتصادية مصرفية قانونية.

أما بالنسبة لقدرة البنوك في مواجهة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وخاصة عندما أعتبر قطاع غزة كياناً معادياً، فإن البنوك لم تقم بالدور المطلوب منها، نتيجة الانقسام الداخلي والضغوطات الخارجية المفروضة عليها، مما أدى بقطاع غزة إلى الدخول في أزمة نقدية خانقة وخاصة أزمة السيولة.

1.2.3.3 سلطة النقد الفلسطينية:

تأسست سلطة النقد الفلسطينية "PMA" أواخر عام 1994، وذلك انسجاماً مع اتفاق باريس الاقتصادي، وقد جاء التأسيس في غياب الإطار التشريعي الذي يحدد أهداف السلطة وأعمالها، وعدم توفر الخبرات المناسبة التي تمكنها من النهوض بهذه المهمة. ولتجاوز هذه الصعوبات تمت الاستعانة في مرحلة التأسيس بالخبرات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى عدد من البنوك المركزية العربية، وبعض البنوك التجارية الفلسطينية والعربية واستقطاب عدد من الخبراء المؤهلين من تلك المؤسسات بالإضافة إلى الكوادر المحلية، فتكونت بذلك النواة الأساسية

سلطة النقد الفلسطينية لتتمكن من مباشرة أعمالها (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص59).

من المعروف بأن السلطة النقدية في أي بلد تقوم بوضع السياسات وإعداد الدراسات حول هيكلية الجهاز المصرفي، حسب احتياجات الاقتصاد المحلي ضمن الأنظمة والقوانين المتواجدة، إلا أن الوضع في فلسطين كان بشكل مختلف، فقد تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية في الوقت التي كانت هناك العديد من البنوك وفروعها المنتشرة في الأراضي الفلسطينية.

1- أهداف سلطة النقد:

تستهدف سلطة النقد الفلسطينية "PMA" بناء النظام المصرفي والنقدي وضمان استقراره وتشجيع النمو الاقتصادي للأراضي الفلسطينية وذلك من خلال الوسائل التالية (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص60).

- تنظيم وإدارة النقد.
- تقرير السياسات النقدية اللازمة.
- الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
- توجيه وتنظيم حجم وكتلة الائتمان وفقاً لمتطلبات وضرورات الاقتصاد الفلسطيني.
- المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.

2- وظائف سلطة النقد:

تقوم سلطة النقد الفلسطينية "PMA" بجميع وظائف البنك المركزي فيما عدا إصدار النقد الفلسطيني والتي سيجري التباحث فيها مع حكومة إسرائيل عندما تقرر سلطة النقد ذلك. أما وظائف سلطة النقد فإنها تنحصر فيما يلي (سلطة النقد، قانون رقم 2 لسنة 1997، ص4):

- الإشراف والرقابة على أعمال البنوك العاملة في مناطق السلطة الوطنية وتنظيمها وإصدار أو إلغاء تراخيص البنوك.
- وضع السياسات النقدية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وتوجيهها وتنظيمها

وتنفيذها.

- تعمل سلطة النقد كمستشار اقتصادي ومالي للحكومة كما تعمل كبنك للسلطة الوطنية.
- حماية حقوق المودعين لدى البنوك العاملة من خلال الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي.
- توجيه حركة الاستثمار من خلال أدوات السياسة النقدية.
- إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
- تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف عليها.
- ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري لذلك.

نلاحظ بأن الوظائف السابقة التي حددت ضمن قانون سلطة النقد الفلسطينية، هي من اختصاصات جميع البنوك المركزية في كل الدول، بما في ذلك امتياز إصدار النقد الفلسطيني في الوقت المناسب، وتهدف الوظائف السابقة لإعادة بناء النظام المصرفي والإشراف عليه، ورفع كفاءته إلى المستوى الذي يمكنه من القيام بالدور المطلوب منه في عملية إعادة البناء والتعمير الشاملة التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني.

إن سلطة النقد تقوم بممارسة الرقابة والإشراف على عمل البنوك، وتنظيم النظام المصرفي حسب الآليات والسياسات المتوفرة ضمن المرحلة الانتقالية، رغم المصاعب والمعوقات التي تواجهها في تحقيق ذلك: إما بسبب عدم إصدار العملة الفلسطينية المستقلة، لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية، أو الاختلالات الهيكلية في بعض القطاعات الاقتصادية، مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة والتضخم والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لعدم الوضوح في طبيعة مرحلة الحل النهائي من الناحية السياسية والاقتصادية، لما لها من تأثير على حركة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

3- إنجازات سلطة النقد:

استطاعت سلطة النقد تحقيق العديد من المهام والإنجازات وذلك من خلال (سلطة النقد، التقرير السنوي 11، 2006، ص 127):

أ- الإعداد والمصادقة على العديد من التشريعات المصرفية والنقدية: استطاعت سلطة النقد المصادقة من قبل المجلس التشريعي على كل من قانون سلطة النقد الفلسطينية لعام 1997، قانون المصارف و القرار الخاص بتنظيم مهنة الصرافة، وبذلك تكون سلطة النقد قد أنجزت في النواحي التشريعية بما يلبي حاجات القطاع المصرفي وبما يحقق الاستقرار النقدي في فلسطين.

ب- في النواحي المؤسسية: تم إنجاز الهيكلية التنظيمية لإدارت سلطة النقد وهي كالتالي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، الإدارة المالية، الإدارة الإدارية، إدارة مراقبة البنوك، إدارة الاستثمارات والعمليات المصرفية، إدارة التدقيق والتنظيم الداخلي بالإضافة لبعض الوحدات والمستشارين المتخصصين التابعين لمكتب المحافظ.

ج- أما في مجال العلاقة مع البنوك: فقد أصدرت سلطة النقد تراخيص للبنوك الفلسطينية وفروع البنوك العاملة بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد المحلي، حيث وصل عدد البنوك إلى 22 بنكا لها 142 فرعاً منتشرة في الضفة والقطاع، وللمرة الأولى في تاريخ الجهاز المصرفي الحديث، يصبح عدد فروع البنوك الوطنية أكبر من الوافدة.

د- وفي مجال علاقة سلطة النقد مع المؤسسات المحلية والخارجية: فقد واصلت سلطة النقد تعاونها وتنسيقها مع العديد من المؤسسات المحلية، مثل الجامعات والمراكز البحثية والإحصائية الوطنية، أما على الصعيد الخارجي، فقد أولت سلطة النقد اهتماما خاصا لبناء وتعزيز علاقاتها القائمة مع العديد من البنوك المركزية، والمؤسسات المالية والمصرفية الإقليمية والدولية، خاصة صندوق النقد الدولي.

هـ- في مجال إدارة الأموال: فقد واصلت سلطة النقد استثمار الأموال المودعة لديها، كاحتياط نقدي إجباري مفروض على نسبة الودائع لدى البنوك العاملة، حيث يتم استثمار هذه الأموال لدى

البنوك العاملة في فلسطين، أو البنوك المراسلة في الخارج وفقاً لعروض أسعار الفائدة التي تتلقاها من تلك البنوك، لضمان وسلامة واستقرار هذه الاحتياطات.

و- أما في مجال توفير المعلومات: فمن منطلق أهمية هذا الدور الذي تلعبه المعلومة في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات، فقد قامت سلطة النقد بإصدار نشرة يومية لأسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين وغيرها من العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، كما تقوم بنشر بيانات إحصائية عن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص من خلال سلسلة الإصدارات الدورية الشهرية، بالإضافة لتقرير سنوي يحتوي على كافة التطورات النقدية والاقتصادية.

كما أنها تقوم بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار نتائج ميزان المدفوعات، بالإضافة لنشرات تقارير ربع سنوية تعني بمراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، إضافة إلى تزويد المكتبة في سلطة النقد بأحدث المنشورات والمراجع العلمية التخصصية، كما تقوم سلطة النقد بتطوير موقعها الإلكتروني حتى يتسنى استخدامه كمنبر حي لنشر المعلومات، كما تقوم سلطة النقد أيضاً بإعطاء دورات تدريبية لموظفي سلطة النقد والمؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين في معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، للإطلاع على التطور المصرفي والتكنولوجي في العالم من خلال إيفاء خبراء من المؤسسات والبنوك العربية والدولية.

7- المؤتمرات: أعدت سلطة النقد المؤتمر المصرفي الأول في العام 1998، واستعرضت من خلاله الكثير من الدراسات حول هيكلية النظام المصرفي الفلسطيني، وإمكانية تطويره من قبل العديد من الباحثين المحليين والأجانب، بالإضافة لعقد مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني في عام 1999 بالتعاون مع جامعة الدول العربية في القاهرة حول إمكانية إصدار عملة فلسطينية.

2.2.3.3 القطاع البنكي:

يشير جدول رقم (1.3) إلى أنه في أواخر عام 1994، ومع تأسيس "PMA" ارتفع عدد البنوك من 8 بنوك و33 فرع إلى أن وصل في عام 2000 إلى 22 بنكاً بشبكة فروع ومراكز رئيسية بلغت (120) فرعاً ومكتباً، في حين وصل عدد البنوك في الأراضي الفلسطينية في عام

2006م إلى 22 بنكاً بشبكة فروع بلغت 142 فرعاً. منها (103) فرعاً ومكتباً في الضفة الغربية ممثلة ما نسبته 72.5% من إجمالي عدد الفروع، في حين حازت محافظات غزة على (39) فرعاً ونسبة 27.5% من إجمالي عدد الفروع، ومن المتوقع زيادة عدد الفروع لتصل إلى (200) فرع أي ما يعادل فرعاً واحداً لكل (15) ألف نسمة.

وفيما يلي تفصيل لهذه البنوك والفروع حسب جنسيتها في نهاية عام 2006م:

- أحد عشرة (11) بنكاً وطنياً بشبكة فروع بلغت (72) فرعاً تشكل ما نسبته 50% من إجمالي عدد البنوك، وعلى 50% من إجمالي عدد الفروع.
- ثمانية (8) بنوك أردنية بشبكة فروع بلغت (59) فرعاً تشكل ما نسبته 36.4% من إجمالي عدد البنوك، و 41.5% من عدد الفروع.
- بنكان (2) مصريان ولهما (8) فروع وتشكل ما نسبته 9.1% من إجمالي عدد البنوك، و 5.6% من عدد الفروع.
- بنك أجنبي واحد، له فرع واحد، ويشكل ما نسبته 4.5%، و 0.7% من إجمالي عدد البنوك وعدد الفروع على التوالي.
- أما فرع بنك ماركانيتل ديسكونت الإسرائيلي في مدينة بيت لحم فقد تم شطبه من قائمة البنوك العاملة في فلسطين في أواخر عام 2000 بعد عدم استجابة البنك لتعليمات سلطة النقد.
- في عام 2001 تم منح ترخيص للمؤسسة المصرفية الفلسطينية، وهي مؤسسة مصرفية متخصصة كانت تسمى صندوق التنمية الفلسطيني وهي عبارة عن تجميع ثلاثة مؤسسات تمويلية أيام الاحتلال.
- في عام 2002 تم إلغاء أو شطب بنك أجنبي (كربندلز) وكان له فرعان.
- في عام 2004 تم شراء أصول بنك القاهرة عمان/ المعاملات الإسلامية من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني.
- في عام 2006 تم ترخيص بنك الرفاه وله فرع واحد (سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد 106، 2005، ص1).

جدول (1.3) البنوك وفروعها في الأراضي الفلسطينية

البيان	عدد البنوك	الفروع	الضفة الغربية	قطاع غزة
1994	8	33	-	-
1995	14	57	38	19
1996	17	71	49	22
1997	21	89	61	28
1998	23	105	74	31
1999	23	115	82	33
2000	22	120	85	35
2001	23	126	91	35
2002	22	126	91	35
2003	22	133	95	38
2004	22	135	97	38
2005	21	141	102	39
2006	22	142	103	39

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

ويمكن إرجاع الزيادة في عدد البنوك وفروعها إلى عدة عوامل:

- 1- افتقار الأراضي الفلسطينية للبنوك الوطنية والعربية أيام الاحتلال مع انتشار البنوك الإسرائيلية التي كانت تخدم بالدرجة الأولى سكان المستوطنات ومن الملاحظ أنها كانت تهدف إلى تكريس الاحتلال.
 - 2- قامت سلطة النقد بمنح التراخيص للبنوك والفروع في الأراضي الفلسطينية وذلك بهدف انتشارها للنهوض بالاقتصاد الوطني.
 - 3- قيام بعض البنوك الوطنية بافتتاح فروع لها في القرى والأرياف ومثال على ذلك فرع بنك القدس للتنمية والاستثمار في سلفيت (مقداد، مجلة رؤية، عدد 27، 2004، ص 132).
- وبذلك تمكنت سلطة النقد من إحداث تعديل في هيكل البنوك العاملة، الذي اتسم بضعف الوجود المصرفي الفلسطيني، وبهذا التوسع الجديد، وللمرة الأولى في تاريخ الجهاز المصرفي الحديث، ليصبح عدد فروع البنوك الوطنية أكبر من الوافدة. أنظر جدول (1.3).

أولاً. الميزانية الموحدة للبنوك:

رافق التوسع في أعداد البنوك وفروعها إقبال متنامٍ من المواطنين على التعامل معها، فقد ارتفع إجمالي موجودات/ مطلوبات البنوك العاملة كما هو موضح في جدول رقم (23) من 1439 مليون دولار في نهاية عام 1995م إلى أن وصل في عام 2006 إلى حوالي 5740 مليون دولار، وبذلك يكون متوسط النمو للموجودات/ المطلوبات منذ إنشاء سلطة النقد لغاية عام 2006 حوالي 14%. أنظر جدول (23).

جدول (2.3) تطورات الميزانية الموحدة لدى البنوك في فلسطين

العام	الموجودات/المطلوبات	معدل التغير*	الودائع	نسبة الودائع/المطلوبات*
1995	1439	-	1175	81.7%
1996	2200.3	53%	1711	78%
1997	2907.5	32%	2090	72%
1998	3336.6	14.7%	2415	72.4%
1999	3857.4	15.6%	2875	74.5%
2000	4594.2	19%	3506.9	76.3%
2001	4422.7	-3.7%	3398.8	76.8%
2002	4268.8	-3.5%	3430	80.3%
2003	4729	10.8%	3624.4	76.6%
2004	5113.6	8%	3957.8	77.4%
2005	5601.4	9.5%	4190.2	74.8%
2006	5739.9	2.5%	4202.5	73.2%

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

- * النسب: استخراج الباحث.

1. هيكل موجودات البنوك العاملة في فلسطين:

تتكون موجودات البنوك العاملة فلسطين من عدة بنود، لعل أهمها بند الموجودات الأجنبية التي تستحوذ على ما نسبته 47% من إجمالي الموجودات كما هو موضح في جدول رقم (3.3) وتمثل ما نسبته 57.5% من مجموع الودائع، بعد أن كانت تمثل أكثر من 70%، وهذا ما زال يعتبر مؤشر سلبي على توظيف الأموال الفلسطينية بالخارج، وعدم استثمارها في الاقتصاد المحلي، وتشكل أرصدة البنوك في الخارج ما نسبته 50% من إجمالي الموجودات الأجنبية، وتبرر سلطة النقد ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات إلى حاجة البنوك العاملة لمصادر استثمارية غير خضرة من أجل العوائد المترتبة على الودائع.

جدول (3.3) هيكل موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين لعام 2006

الأهمية النسبية	مطلوبات البنوك	الأهمية النسبية	موجودات البنوك
3.1%	ودائع سلطة النقد	9.1%	أرصدة لدى سلطة النقد
3.3%	ودائع البنوك في فلسطين	3.7%	أرصدة لدى البنوك في فلسطين
71.6%	ودائع العملاء المقيمين	47%	الموجودات الأجنبية
3.2%	المطلوبات الأجنبية	31.7%	التسهيلات الائتمانية
10.6%	رأس المال	2.9%	محفظه الأوراق المالية
8.2%	المطلوبات الأخرى	5.6%	الموجودات الأخرى
100%	المجموع	100%	المجموع

- المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد106.

- الجدول إعداد الباحث.

2. هيكل مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين:

يعتبر بند ودائع العملاء المقيمين من أهم البنود في هيكل مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 71.6% من إجمالي المطلوبات كما هو موضح

في جدول رقم (3.3)، وتشكل ودائع المواطنين ما نسبته 90.8% من إجمالي ودائع العملاء المقيمين، مما يدل على نجاح البنوك في جلب مدخرات المواطنين. أما بند ودائع البنوك العاملة في فلسطين فيشكل ما نسبته 3.3% من إجمالي المطلوبات، في حين يشكل بند المطلوبات الأجنبية المتمثلة في (ودائع البنوك خارج فلسطين وودائع العملاء غير المقيمين) ما نسبته 3.2%، أما بند رأس المال فارتفعت نسبته من 250 مليون دولار عام 2000 إلي 606 مليون دولار عام 2006 ليشكل ما نسبته 10.6% من إجمالي المطلوبات لعام 2006.

ثانياً. الودائع المصرفية:

تطورت ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل كبير منذ قدوم السلطة الوطنية، كما هو موضح في جدول رقم (4.3). حيث ارتفع حجم الودائع من 1175 مليون دولار عام 1995م لتصل عام 2006 إلى حوالي 4202.5 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 73.2% من إجمالي المطلوبات. ويمكن تفسير زيادة حجم الودائع منذ قدوم السلطة الوطنية بالعوامل الثلاثة الآتية (مقداد، مجلة رؤية، عدد 27، 2004، ص 134):

- 1- زيادة عرض العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني الذي يعود أساساً إلى المساعدات الخارجية.
- 2- نقل حسابات العملاء من الدول الأخرى إلى البنوك العاملة في فلسطين.
- 3- اتجاه المواطنين للاحتفاظ بأموالهم في البنوك بدلاً من اكتتازها في بيوتهم كما كان الوضع خلال فترة الاحتلال. كل ذلك ساهم في إنجاح البنوك في استقطاب كميات كبيرة من الودائع.

ومن حيث توزيع الودائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة استحوذت الضفة الغربية على النصيب الأكبر للودائع بواقع 1249.2 مليون دولار مقابل 462 مليون دولار لقطاع غزة في عام 1996، أما بالنسبة لعام 2006 فقد ارتفع حجم الودائع في الضفة الغربية ليصل إلى 3285.5 مليون دولار، في حين انخفضت الودائع في قطاع غزة إلى 917 مليون دولار مشكلة ما نسبته 22% من إجمالي الودائع.

كما يبين جدول رقم (4.3) البنية الهيكلية للودائع في المناطق الفلسطينية، حيث يلاحظ أن الودائع لأجل ارتفعت من 879.4 مليون دولار عام 1996 لتصل في عام 2006 إلى 1873 مليون دولار. ثم تلتها الحسابات الجارية حيث ارتفعت من 589.2 مليون دولار عام 1996 إلى حوالي 1402 مليون دولار في عام 2006م. وأخيراً حسابات التوفير ارتفعت من 242.7 مليون دولار عام 1996 إلى 465 مليون دولار عام 2000، واستمرت في الارتفاع لتصل في عام 2006 إلى 927.4 مليون دولار. هذا الارتفاع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير كان على حساب الودائع الآجلة (انظر جدول 4.3) وذلك بسبب الظروف السائدة في الأراضي الفلسطينية منذ سبتمبر 2000 التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة وتوقف العاملين عن العمل في إسرائيل مما اضطر كثير من العمال لسحب مدخراتهم الآجلة.

جدول (4.3) البنية الهيكلية للودائع في المناطق الفلسطينية

مليون دولار

إجمالي الودائع	معدل تغير	حسابات توفير	معدل تغير	حسابات جارية	معدل تغير	ودائع لأجل	العام
1711.3	-	242.7	-	589.2	-	879.4	1996
2090.2	%16.2	282	%8	635.6	%33.3	1172.6	1997
2414.7	%11	312.5	%9	692.7	%20.2	1409.5	1998
2875	%21	377.8	%12	776.9	%22	1720.4	1999
3506.9	%23	465	%13.2	879.7	%25.7	2162.5	2000
3398.8	%7	497.9	%7-	816.5	%3.6-	2084.3	2001
3430	%7.9	537.4	%8.8	888.7	%3.8-	2003.9	2002
3624.4	%15	616.9	%31	1164.7	%8-	1842.8	2003
3957.8	%23	759.1	%21.4	1414	%3.1-	1784.7	2004
4190.2	%7.2	813.5	%9.7	1551.1	%2.3	1825.6	2005
4202.5	%14	927.4	%9.6-	1402.3	%2.6	1872.8	2006

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

- النسب استخراج الباحث.

ويتضح من هيكل الودائع أنه يميل إلى الودائع الادخارية (توفير مربوط الأجل) حيث شكلت هذه الودائع ما نسبته 60% بالمتوسط السنوي مما يزيد من القدرة على منح الائتمان، ومن ناحية أخرى تركز الودائع في أكبر ثلاثة بنوك. فهذا التركيز يعطي الفرصة للوحدات الكبيرة على إطلاق المزيد من المصادر الاقتصادية دون الخوف من الوقوع في أزمات السيولة.

ويبين جدول رقم (5.3) هيكل الودائع حسب نوع العملة حيث تشير البيانات حول عملية الإيداع إلى تنامي الاتجاه نحو الودائع الدولارية في المناطق الفلسطينية، إذ إنه بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية التي تبنت سياسة عدم التدخل في السوق النقدية، ونشوء وتطور النظام المصرفي الفلسطيني، وبدأ الاقتصاد الفلسطيني يتجه بصورة تدريجية نحو الدولار تحت تأثير قوى السوق.

جدول رقم (53) النسبة المئوية لهيكل الودائع حسب نوع العملة

المجموع	أخرى	الشيكل	الدينار	الدولار	العام
%100	%0.6	%23	%46	%30.4	1995
%100	%0.9	%19.8	%37.7	%41.6	1996
%100	%1.2	%15.9	%34.4	%48.5	1997
%100	%0.8	%14.2	%24	%61	1998
%100	%2.1	%12.7	%22	%63.2	1999
%100	%1.9	%15.3	%20.6	%62.25	2000
%100	%2.7	%15	%21.9	%60.4	2001
%100	%2.5	%13.3	%22.4	%61.8	2002
%100	%2.6	%14.1	%23.2	%60.1	2003
%100	%4.1	%14.4	%22.5	%59	2004
%100	%5.2	%17.4	%24.9	%52.5	2005
%100	%5.2	%14.3	%25.6	%54.9	2006

- المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

- النسب استخراج الباحث.

فلو أخذنا ايداعات الجمهور لدى البنوك كمؤشر على بنية الكتلة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني، نجد أن الايداعات بالدولار الأمريكي ارتفعت نسبتها من 30% عام 1995م إلى 62% عام 2000، وإلى حوالي 55% عام 2006، هذا الانخفاض البسيط سببه ارتفاع نسبة العملات الأخرى وخاصة اليورو في التعامل من حوالي 05% إلى 5%.

في المقابل انخفضت حجم الودائع بالدينار والشيكال، حيث انخفضت نسبة الودائع بالدينار من 46% عام 1995 لتصل إلى ما نسبته 25% عام 2006م. وانخفضت نسبة الودائع بالشيكال من 23% عام 1995 إلى 14% عام 2006، وهذا راجع إلى ثبات قيمة الدولار واستقراره مقابل العملات الأخرى وخاصة الشيكال المتقلب وغير المستقر.

ويمكن الاستنتاج بأن الدولار يقوم بوظيفة مخزن للقيمة بالنسبة للمدخرات الفلسطينية مقارنة بالعملات الأخرى، والدينار يستخدم كمخزن للقيمة ولكن بشكل أقل بكثير، أما الشيكال الإسرائيلي فيستخدم كوسيلة للمبادلات التجارية، بسبب الاعتماد التجاري الكبير على إسرائيل، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة كميات العملة الإسرائيلية المتداولة بأيدي السكان الفلسطينيين نتيجة الترابطات الاقتصادية التي أفرزتها اتفاقية باريس الاقتصادية.

ثالثاً. التسهيلات الائتمانية:

أحد السمات الملفتة للنظر في موجودات النظام المصرفي الفلسطيني، الانخفاض النسبي لمستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع مما يعكس تدني دورها في التنمية. وانطلاقاً من سعي سلطة النقد الفلسطينية لرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك لتعزيز دورها في التنمية، أصدرت سلطة النقد عدة تعاميم آخرها التعميم رقم (20/أ/98) إلى كافة البنوك والداعي إلى رفع نسبة الائتمان إلى 40% كحد أدنى. ونتيجة لذلك نمت التسهيلات الائتمانية خلال السنوات السابقة بشكل ملحوظ والموضحة في جدول رقم (6.3).

حيث ارتفعت من 257 مليون دولار عام 1995 إلى 424 مليون دولار عام 1996 مشكلة ما نسبته 24% من حجم الودائع لنفس العام. واستمر تزايد قيمة التسهيلات لتصل في نهاية عام

2006 إلى 42025 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 453% من إجمالي الودائع، وبذلك تصل نسبة التسهيلات الائتمانية لحجم الودائع للنسبة القانونية 40% لأول مرة منذ صدور التعميم الخاص بذلك.

*أسباب تدني حصة التسهيلات:

يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب:

- 1- أن معظم البنوك هي بنوك تجارية ولا تقدم سوى القروض قصيرة الأجل بهدف الربح لكونها أكثر ضماناً.
- 2- استحوذ البنوك غير الوطنية على حوالي 80% من إجمالي الودائع وحوالي 70% من إجمالي الائتمان واستثمارها في بلدهم الأصلي (مقداد، مجلة رؤية، عدد 27، 2004، ص 136).
- 3- عدم وجود الضمانات الكافية والمحاكم التجارية المتخصصة.
- 4- عدم رغبة البنوك في تحمل المخاطرة، وما زالت تقليدية في سياستها الائتمانية من حيث إصرارها على توفر الضمانات العينية فقط، وعدم الأخذ بعين الاعتبار نجاح المشروع المقترح والتدفق المالي للمشروع ومصداقية الشخص. (هيفا، 1998، ص 16)
- 5- ارتفاع كلفة القرض المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة على القرض.

وعند النظر إلى البنية الهيكلية للتسهيلات الائتمانية في جدول رقم (7.3) يلاحظ أن رصيد جاري مدين ارتفعت قيمته من 2554 مليون دولار عام 1996 إلى 702 مليون دولار في عام 2006. وارتفعت قيمة القروض من 1462 مليون دولار إلى 5156 مليون دولار عام 2000، وبعد ذلك استمرت بالارتفاع بصورة كبيرة لتصل في عام 2006 إلى أكثر من 1193 مليون دولار. وارتفعت قيمة السحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة من 22 مليون دولار عام 1996 إلى 66 مليون دولار في عام 2000، ثم انخفضت إلى صفر عام 2006. في حين ارتفعت قيمة التمويل التأجيلي لتصل إلى 104 مليون دولار عام 2006، بعد أن بدأت البنوك بتقديم هذا التمويل في العام 2002.

حيث نلاحظ أن الجاري مدين يمثل المرتبة الأولى من حيث نسبته من إجمالي التسهيلات، إذ أنه بلغ في المتوسط من الفترة 1996 إلى 2004 ما نسبته 546%، أما القروض فتحتل المرتبة الثانية بنسبة 434% في المتوسط خلال نفس الفترة. مع العلم أن القروض تتميز عن الجاري مدين بانخفاض نسبة الفائدة وطول فترة السداد نسبياً والتي تصل إلى 3-4 سنوات، إلا أنه في عامي

2006 و2005 احتلت القروض المرتبة الأولى بنسبة 64.4% و 62.6% على التوالي، وانخفاض نسبة الجاري مدين من إجمالي التسهيلات لتشكل ما نسبته 35.3% و 63.8% لعامي 2005 و2006 على التوالي. وهذا راجع إلى اتجاه البنوك إلى القروض بضمانات كبيرة بدلاً من السحب على المكشوف بعد انقطاع رواتب الموظفين.

جدول رقم (6.3) نمو حجم الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية

مليون دولار

العالم	الودائع	معدل التغير*	التسهيلات الائتمانية	معدل التغير*	نسبة التسهيلات/ الودائع*
1995	1175	-	257	-	21.9%
1996	1711.3	45.6%	424	65%	24.8%
1997	2090.2	22.1%	613	44.6%	29.3%
1998	2414.7	15.5%	833	36%	34.5%
1999	2875	19%	1005	20.6%	35%
2000	3506.9	22%	1346.2	33.9%	38%
2001	3398.8	-3%	1220	-9.4%	35.9%
2002	3430	0.9%	957	-21.5%	27.9%
2003	3624.4	5.7%	1072	12%	29.6%
2004	3957.8	9.2%	1427.6	33.2%	36%
2005	4190.2	5.9%	1791.8	25.5%	42.8%
2006	4202.5	0.3%	1905.4	6.3%	45.3%

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

- النسب استخراج الباحث.

كما أن جزءاً كبيراً من القروض قد تم توجيهه إلى السلطة الوطنية، وهو بالتالي غير مخصص لخدمة القطاع الخاص. ومن جهة أخرى فإن باقي الإقراض قد يحتوي على قروض استهلاكية مقدمة لتمويل شراء سلع معمرة (سيارات، أدوات كهربائية،... الخ) للقطاع العائلي أو

الاستثمار في عقارات غير منتجة، مما يعني أن الإقراض المقدم لبناء التراكم الرأسمالي ضئيل وغير محفز للنمو الاقتصادي.

والملاحظ أيضاً أن تركيز البنوك في تقديم التسهيلات للعملاء يعتمد بشكل أساسي على تقدير قدرة الزبون المالية في استيفاء الديون وعلى سمعته وعلاقته الشخصية، حيث أكدت بعض البنوك على أنها تهتم بتوفير مصادر السداد في حال فشل المشروع وتعتبرها أهم من الربحية. وهذا يدل على أن البنوك الأردنية المستحوذة على ما نسبته 80% من إجمالي ودائع البنوك العاملة في فلسطين هي التي تستخدم سياسات ائتمانية متشددة.

جدول رقم (73) البنية الهيكلية للتسهيلات الائتمانية

إجمالي التسهيلات	سحوبات مصرفية وكمبيالات مخصصة	التمويل التاجيري	الجاري مدين	القروض	العام
423.9	22.2	0	255.4	146.3	1996
612.9	34.7	0	325.6	252.6	1997
833.1	56.4	0	448.9	327.8	1998
1005.4	38.3	0	530.9	436.2	1999
1346.2	66	0	764.6	515.6	2000
1220	35.1	0	643.3	541.6	2001
957.1	12.4	6.9	521	416.8	2002
1072	9.8	6.3	581.1	474.8	2003
1427.6	5.7	7.2	795.5	619.2	2004
1791.8	3.9	10.4	623.2	1154.3	2005
1905.4	0	10.4	701.8	1193.2	2006

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، لعداد مختلفة.

4.3 السياسة النقدية المستخدمة في سلطة النقد:

تقع تحت إدارة السلطة النقدية في أي دولة، استخدام أدوات السياسة النقدية من أجل التدخل في الحياة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد البلد، سواء معدلات

تضخم مرتفعة أو بطالة أو انخفاض في معدلات النمو أو تشوهات في ميزان المدفوعات أو من أجل الحفاظ على سعر الصرف. مع ضرورة أن يكون هناك التنسيق بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية من أجل فعالية هذه السياسة.

وتتلخص أهداف السياسة النقدية للبنوك المركزية فيما يلي (محيسن، 2000، ص2):

- تحقيق الاستقرار النقدي للعملة، ممثلاً في المحافظة على مستويات أسعار السلع والخدمات.
- تحقيق معدلات النمو المرغوبة في الاقتصاد القومي.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة:

1- أدوات السياسة النقدية المباشرة:

- القيود على سعر الفائدة
- السقوف الائتمانية لكل بنك.
- نسبة السيولة النقدية.
- الائتمانات المباشرة.
- حصص إعادة الخصم لكل بنك على حده.

2- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

- نسبة الاحتياطي الإلزامي.
- عمليات السوق المفتوحة.
- سعر إعادة الخصم.

إن غياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أهم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. لذلك فقد حرمت من التحكم في عرض النقد كأداة رئيسية لتحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني من ناحية، ومعالجة مشاكله الاقتصادية من ناحية أخرى، كما أفقد سلطة النقد التأثير على حجم التداول النقدي، والتأثير على سعر الفائدة التي تعتبر أهم ركيزة في السياسة النقدية، وبالتالي اختزل معه جزءاً من مهام سلطة النقد، وحصرها في مهمة رئيسية تتعلق بالإشراف على البنوك في ظل غياب السياسة النقدية الفعالة، وبذلك أصبحت هذه الوظيفة بمثابة تحدٍ حقيقي لسلطة النقد من أجل تطوير الجهاز المصرفي الفلسطيني، وخاصة أن الوضع الحالي وفي ظل غياب الكثير من الإجراءات تطلب فرض الكثير من التشريعات التي قامت بها سلطة النقد بسنها، لضمان الالتزام والإشراف المستمر للممارسات المصرفية الصحيحة (سلطة النقد، التقرير السنوي 11، 2006، ص106).

ففي ظل غياب عملة فلسطينية، فإن السياسة النقدية تركز على التأثير في قدرة البنوك على الإقراض من خلال نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، ونسبة الائتمان إلى الودائع، ونظراً لأوضاع المناطق الفلسطينية التي تتصف بعدم الاستقرار، فإن هذه السياسة غير فعالة، حيث أن نسبة التسهيلات إلى الودائع في حدود 40%، وباقي الودائع يتم إيداعها لدى البنوك خارج المناطق الفلسطينية.

أما عند إصدار العملة الفلسطينية فإن سلطة النقد سوف تتجه من حيث المبدأ نحو الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، أي استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، بحيث يتم التأثير على سيولة البنوك من خلال عمليات السوق المفتوحة. حيث أن هذه الأداة من أكثر أدوات السياسة النقدية شيوعاً في الدول المتطورة، وتعتمد عليها البنوك المركزية لتنظيم عرض النقد من يوم لآخر.

5.3 العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني:

بشكل عام فإن هناك ثلاث عملات رئيسية يتم تداولها في فلسطين، هذه العملات هي: الشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني والدولار الأمريكي الذي انشر تداوله نتيجة تدفق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني فيما بعد أوصلو، والتي كانت محكومة في معظمها بالدولار الأمريكي.

إن استخدام العملات الأجنبية في التداول له آثار على الاقتصاد الفلسطيني، وتحدد هذه الآثار بحسب نوعية العملات المستخدمة في الاقتصاد، من أهمها (اشتيه، 2003، ص361):

1. إن تداول العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني، وغياب النقد الوطني يحرم سلطة النقد وبالتالي السلطة الفلسطينية من عوائد طبع النقود، فالدولة تقوم بمبادلة عملتها مقابل العملات الأجنبية المختلفة، التي يتم استثمارها في الأسواق العالمية وتحقيق عوائد عليها، كما قد تقوم الحكومة أحيانا بتمويل نشاطاتها المختلفة وعجز الموازنة عن طريق طبع النقود.

2. استخدمت فلسطين عبر العقود الماضية الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني، ونتيجة تخلف القطاع المالي في الماضي وكبر حجم الاقتصاد الموازي، فإن النقد المتداول شكل نسبة كبيرة من عرض النقد، مما أدى إلى أن يحقق البنك المركزي الأردني وبنك إسرائيل عوائد كبيرة من طلب المناطق الفلسطينية على النقود.

3. استخدام العملات الأجنبية في التداول يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لسياسات أسعار الصرف المتبعة في الأردن وإسرائيل، فالتجارة الفلسطينية تكون عرضة لسياسات أسعار الصرف الإسرائيلية والأردنية، كما تؤثر هذه السياسات على معدلات التضخم.

4. استخدام العملات الأجنبية في التداول في فلسطين أدى إلى تسمية السلع المختلفة بالعملات المختلفة، مما أدى إلى إتاحة المجال أمام تذبذبات العملات المتداولة للعب أدوار قد تكون مهمة في تحديد الأسعار النسبية للسلع المختلفة، وبالتالي لتغيير هيكل الحوافز في الأسواق، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى أن تقوم الوحدات الاقتصادية للاستجابة لهذه التغيرات غير الحقيقية، والنتيجة هو سوء في تخصيص المصادر الاقتصادية نتيجة للاستجابة لإشارات غير حقيقية في الأسواق تمت صياغتها وفق متطلبات اقتصاد أخرى.

5. أدى الانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي وبمعدلات عالية إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين، أما تدهور الدينار الأردني نتيجة فك ارتباط الضفة الغربية عن الأردن في عام 1988 فقد أفقد الناس ما يعادل نصف مدخراتهم المتراكمة.

6. إن استخدام عملات مختلفة في التداول في فلسطين، قد يخفف من حدة الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني عند اتباع سياسات نقدية معاكسة في دول الأصل.

7. استخدام العملات الأجنبية المختلفة قد أدى إلى زيادة مخاطر أسعار الصرف للنشاط الاقتصادي في فلسطين، فمخاطر أسعار الصرف تعيق جهود الوحدات المالية العاملة في تحويل الأجال والقيام بعمليات التمويل طويل الأجل للقطاعات الاقتصادية، ذلك التمويل الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك خوفا من الانخفاض المفاجئ لموجوداتها بالنسبة لمطلوباتها نتيجة تغيرات أسعار الصرف.

8. استخدام عملات الدول الأخرى ينقل التضخم للاقتصاد الفلسطيني، أو ما يسمى بالتضخم المستورد.

9. استخدام العملات الأجنبية وخاصة الشيك الإسرائيلي، جعل الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة السياسات الإسرائيلية. وخاصة بعد الأزمة النقدية التي يعيشها قطاع غزة، بعدما أعتبر قطاع غزة كيان معادي، وهددت البنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع البنوك الفلسطينية في غزة مما أدى إلى خلق أزمة سيولة نقدية في قطاع غزة.

6.3 خلاصة:

يعتبر القطاع النقدي الفلسطيني من أكثر القطاعات تضرراً نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وما نتج عنه من قرارات وسياسات أدت بالنتيجة إلى إغلاق جميع البنوك العربية لتحل محلها البنوك الإسرائيلية، وحلت العملة الإسرائيلية كعملة قانونية إضافة إلى العملة الأردنية. وقد أدى هذا الواقع بالنتيجة إلى تدمير البنية التحتية للقطاع النقدي والمصرفي في فلسطين، حيث استمر هذا الوضع حتى سمح لبنك فلسطين بإعادة افتتاح فروعه في قطاع غزة عام 1981، وإلى بنك القاهرة عمان بإعادة افتتاح فروعه في الضفة الغربية عام 1986، ومع بدايات الانتفاضة الأولى عام 1987 أغلقت البنوك الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أبوابها ليصبح الاعتماد في التعامل المصرفي على بنك فلسطين وبنك القاهرة عمان.

وقد استمر هذا الوضع حتى توقيع اتفاقات أوسلو في العام 1993م، وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات نقدية مع كل من إسرائيل والأردن. ونتيجة لذلك تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، والتي سمح لها بالقيام بجميع مهام البنك المركزي ما عدا إصدار العملة، فكان الهدف الرئيسي لسلطة النقد هو إقامة جهاز مصرفي سليم. فمنحت سلطة النقد التراخيص للبنوك حتى وصل عددها في نهاية عام 2006 إلى 22 بنكاً بشبكة فروع بلغت 142 فرعاً، احتلت البنوك الوطنية ما نسبته 50% من إجمالي البنوك والفروع العاملة في فلسطين.

وقد حققت البنوك العاملة في فلسطين نجاحاً كبيراً في جلب مدخرات المواطنين إلى أن وصلت بنهاية عام 2006 لحوالي 4.2 مليار دولار، منها 55% بالدولار، و25.5% بالدينار الأردني، و14% بالشيكال وحوالي 5% عملات أخرى. في المقابل انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية مقارنة بالودائع نتيجة عدم الاستقرار السياسي وارتفاع نسبة المخاطرة.

ويتصف النظام النقدي القائم في فلسطين بوجود ثلاث عملات رئيسية، يستخدم منها الشيكال الإسرائيلي لإتمام المعاملات اليومية، بينما الدولار الأمريكي والدينار الأردني كعمليتي ادخار وقياس.

غياب العملة الوطنية، واستخدام ثلاثة عملات رئيسية في التداول قد أثر بشكل مباشر وكبير على أداء سلطة النقد والاقتصاد الفلسطيني، فغياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد من عوائد طبع النقود، ومن استخدام أدوات السياسة النقدية لتحكم بعرض النقود والتأثير على سعر الفائدة، مما حصر مهمتها في الإشراف والرقابة على عمل البنوك في ظل غياب السياسة النقدية الفعالة. واستخدام هذه العملات في التداول قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، وجعله عرضة لسياسات أسعار الصرف المتبعة في الدول المصدرة للعملة، وخاصة الانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي.

وأخيراً يمكن القول أن فلسطين قد عانت وما زالت تعاني من غياب المميزات المرتبطة بوجود النقد الوطني والسياسة النقدية المستقلة، ومن السياسات النقدية وأسعار الصرف لدول الأصل، فالتضخم وتشوه الأسعار النسبية وسوء توزيع المصادر الاقتصادية وارتفاع مخاطر النشاط الاقتصادي، وانخفاض القوة الشرائية لمخدرات الناس، والصدمات الأخرى المستوردة، هي بعض ملامح استخدام عملات أجنبية في التداول. فالسياسات النقدية التي تم تصميمها لخدمة اقتصادات دول الأصل قد أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني، ولم يوازها تعويضات مقابلة.

الفصل الرابع

المقومات الاقتصادية لإصدار العملة الفلسطينية

1.4 مقدمة:

2.4 الآثار الناجمة عن غياب العملة الوطنية:

3.4 أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني.

4.4 محاذير إصدار العملة الفلسطينية.

5.4 الخصوصية الفلسطينية وأداء الاقتصاد الفلسطيني.

6.4 متطلبات إصدار العملة الفلسطينية.

7.4 خلاصة.

1.4 مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات التي تتميز بخصوصية منفردة، تختلف عن دول العالم سواء من حيث التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، أو تداول ثلاث عملات رئيسة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة لعدم وجود عملة وطنية لتوجيه السياسة النقدية لخدمة متطلبات الاقتصاد الفلسطيني.

وحيث أن العملة الوطنية تعتبر أحد مقومات السيادة السياسية والاقتصادية، وإحدى روافد التنمية في الاقتصاد القومي، فإن مصداقية العملة المصدرة تركز على قوة الأداء الإنتاجي والتصديري والاستثماري والمصرفي. وحيث أن إصدار العملة الفلسطينية ليس بالأمر اليسير، لأنه ليس المهم إصدار العملة الوطنية وإنما تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي لإصدار هذه العملة والمحافظة على قيمتها، وزيادة الطلب عليها لما له من تأثير إيجابي على النظام النقدي والاقتصادي في فلسطين.

نسلط الضوء في هذا الفصل على الآثار الاقتصادية الناجمة عن غياب العملة الوطنية، والمقومات الأساسية لإصدار النقد الفلسطيني، من خلال أهمية إصدار عملة وطنية للاقتصاد الوطني، والإمكانيات والمقومات الاقتصادية المطلوبة من خلال واقع الاقتصاد الفلسطيني.

2.4 الآثار الناجمة عن غياب العملة الوطنية:

يعتبر إصدار العملة الوطنية من رموز السيادة الوطنية، ومن أجل تحسين مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، حيث تعتبر العملات المتداولة في فلسطين مظهراً من مظاهر التبعية للدول صاحبة هذه العملات وخصوصاً إسرائيل، بالإضافة لتأثيرها السلبي على الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على التحكم بالسياسة النقدية الموجه لخدمة الاقتصاد الفلسطيني، ومن أهم الآثار الناجمة عن غياب العملة الوطنية ما يلي:

1.2.4 أثر غياب العملة الوطنية على السياسة النقدية:

عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها للأرض الفلسطينية على السيطرة على جميع النواحي المالية والنقدية للضفة الغربية وقطاع غزة، وفي خضم العملية السلمية عام 1993 وما نتج عنها من اتفاقيات سياسية واقتصادية بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والأردن، افتتحت آفاق جديدة أمام إعادة بناء وتطوير القطاع المصرفي الفلسطيني. وتوج اتفاق باريس بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، وأعطى لها كافة الحقوق التي يتمتع بها أي بنك مركزي في دولة مستقلة عدا حق إصدار النقد. وبالرغم من كل التطورات على الصعيد المالي والنقدي، تبقى مشكلة أساسية لهذا القطاع خاصة وللإقتصاد الفلسطيني عامة ألا وهي قضية غياب العملة الفلسطينية، التي نص اتفاق باريس على عدم إصدارها في ظل المرحلة الانتقالية، ومواصلة النقاش حولها مستقبلاً من خلال اللجنة الاقتصادية الفلسطينية المشتركة.

فالساسة النقدية تعتبر من العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تؤثر على مجملات الطلب، وبالتالي على النمو والاستقرار من خلال تشجيع: استقرار الأسعار، المحافظة على نظام سعر صرف مناسب يتلاءم مع حاجات الإقتصاد، المساعدة في توفير السيولة وتوجيه الائتمان، المساعدة في الحفاظ على عمالة كاملة وتوازن داخلي وخارجي، ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة، الرقابة المصرفية وإصدار النقود (البليل، 2005، ص2).

يستخدم البنك المركزي في أي دولة مجموعة من الأدوات يستطيع من خلالها التأثير أو السيطرة على حجم التداول، وتحديد سعر الفائدة المناسب الذي يعتبر أهم ركيزة في السياسة النقدية لتحقيق متطلبات الاقتصادية.

إن غياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أدوات السياسة النقدية، وكان لها آثاراً سلبية نجمها فيما يلي (أبو راس، 1998، ص3):

- غياب العملة الوطنية قد أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بمؤثراته المختلفة سواء كانت نقدية أو مالية أو اقتصادية، وحقق الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة نتيجة غياب العملة الوطنية واستخدام العملات المختلفة في التداول ولاسيما الشيكل الإسرائيلي.
- غياب العملة الوطنية حد من قدرة سلطة النقد الفلسطينية في التأثير على القاعدة النقدية سواء بشكل مباشر من خلال الإقتراض من البنوك المركزية صاحبة العملات المتداولة- الذي سيزيد من أعباء سلطة النقد بتسديد فوائد هذه القروض- أو بشكل غير مباشر من خلال عمليات السوق المفتوحة، أو نسبة الاحتياطي القانوني أو سعر الخصم.
- غياب العملة الفلسطينية يفقد سلطة النقد القدرة على إدارة دفة السياسة النقدية، والتي تعتبر من أهم وظائف السلطات النقدية على الإطلاق، بما يحقق المصالح العليا للاقتصاد الفلسطيني.
- غياب النقد الفلسطيني يحرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة لحفز الاستثمارات الخاصة. حيث تحدد أسعار الفائدة في فلسطين بناءً على السياسات النقدية المتبعة في الأردن وإسرائيل، والتي تعكس المصالح الاقتصادية للبلدين والتي لا تعكس بالضرورة المصالح الاقتصادية الفلسطينية.
- غياب العملة الفلسطينية يزيد من درجة عدم التأكد المصحوبة بالاستثمارات طويلة الأجل، فالاختلاف بين العملة التي يتم من خلالها الإقتراض، حيث أن أكثر من 90% من القروض هي بالدولار أو الدينار، وعملة الإيرادات المتحصلة هي في الغالب بالشيكل، مما يزيد من مخاطر

تقلب أسعار الفائدة، وإذا ما أضيف لذلك مخاطر تغير السياسات النقدية في الأردن وإسرائيل وتأثير ذلك على هيكل الفوائد في فلسطين، يتضح جلياً أن وجود عملة فلسطينية يمكن من خلالها التحكم بهيكلية معدلات الفائدة في فلسطين وخفض درجة عدم التأكد المصحوبة بأسعار صرف الشيكل مقابل الدينار أو الدولار، وحتى تلك المتعلقة بسعر صرف الدينار.

إذاً لا يقتصر أثر غياب العملة الوطنية على غياب السياسة النقدية الفلسطينية فحسب، ولكن تجعل الاقتصاد الفلسطيني ملتبساً لأثر السياسة النقدية في الدول الثلاث التي يتم تداول عملاتها في فلسطين، وخصوصاً السياسة النقدية في إسرائيل وفي الأردن، حيث أن هذه السياسات تؤدي إلى التأثير على سعر الفائدة أو سعر الصرف أو كليهما، وبالتالي ينعكس ذلك على القطاع المصرفي وعلى مستويات الدخل الوطني الحقيقي.

2.2.4 التكاليف المرتبطة بانخفاض أسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين.

تتعرض العملات المتداولة في فلسطين لتذبذبات شديدة في أسعار صرفها نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على اقتصاديات الدول صاحبة هذه العملات، فمثلاً التخفيض الدائم لسعر صرف الشيكل يمثل أحد الاستراتيجيات الرئيسية المستخدمة في إدارة الاقتصاد الإسرائيلي. ويعمل بنك إسرائيل على تدعيم القدرة التنافسية من خلال خفض سعر الصرف الحقيقي للشيكل، هذه السياسة تعمل على تآكل المدخرات والحيازات الفلسطينية من العملة الإسرائيلية، حيث تم تخفيض قيمة العملة الإسرائيلية في العديد من المرات منذ السبعينات حتى يومنا هذا. بالإضافة لانخفاض قيمة الدولار أمام الذهب واليورو، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الأردني.

ولانخفاض العملات المتداولة تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب العملة المحلية نجلها فيما يلي:

1. ارتفاع معدل التضخم في فلسطين - وفق معدلات التضخم في إسرائيل - مما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وسيطرة الشيكل على المعاملات والمبادلات التجارية اليومية، ويدل على ذلك من خلال احتكار إسرائيل للسوق الفلسطينية تصديراً

واستيراداً، حيث تبلغ نسبة التبادل التجاري مع إسرائيل في حدود 80% من مجمل التجارة الخارجية لفلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، ص52)، ولضمان استمرار استحوادها على السوق الفلسطينية أبقّت إسرائيل حركة التجارة من وإلى فلسطين في قبضتها من خلال سيطرتها على المعابر، والتعقيدات المرافقة لعملية التبادل التجاري بين فلسطين وبقية العالم الخارجي.

2. انخفاض القيمة الحقيقية للودائع والديون - خاصة الودائع المصرفية المودعة بالشيكال:

حيث تتأثر هذه الودائع بالانخفاض الحقيقي في قيمتها، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، مما يؤثر على القطاع المصرفي في فلسطين وخاصة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقدمة بالشيكال وأسعار الفائدة عليها وعلى حركة الودائع، وخصوصاً متوسطة وطويلة الأجل بالشيكال. حيث بلغت نسبة الفائدة على القروض بالشيكال 12.9% عام 2005م مقارنة مع 15.47% عام 2002م، في حين بلغت نسبة الفائدة على القروض بالدينار الأردني والدولار الأمريكي عام 2005 حوالي 9% و8% على التوالي (سلطة النقد، التقرير السنوي 11، 2006، ص110).

3. تآكل عائدات العمالة الفلسطينية في إسرائيل - الذي انخفض عددها من 135 ألف عامل عام 1999 إلى حوالي 60 ألف عامل عام 2006م (سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد106، 2007، ص2) والتي تعتبر من أهم مصادر عرض الشيكال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني بدون أي تعويضات على مستحقات هؤلاء العمال، بالإضافة لتآكل رواتب العاملين في الاقتصاد المحلي، وخاصة في القطاع العام، بدون النظر لجدول غلاء المعيشة كما يتبع في إسرائيل، وهذا يؤثر على مستوى المعيشة للسكان الفلسطينيين، وتزايد نسبة السكان تحت خط الفقر.

4. تآكل الإيرادات المحلية الحقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية - سواء كانت المتعلقة بالمقاصة مع الجانب الإسرائيلي، والتي يتم تحصيلها بالشيكال ضمن مواعيد تحددها سياسة المماطلة الإسرائيلية، أو الإيرادات المحلية المحصلة في مناطق السلطة الوطنية والتي هي في الغالب بالشيكال الإسرائيلي. كل ذلك يؤثر على خزينة السلطة، وينعكس أثرها على الإنفاق العام.

5. ارتفاع كلفة تبديل العملات: وتتمثل في الخسائر الناجمة عن كلفة التحويل بين العملات المتداولة في مناطق السلطة الوطنية في ظل غياب العملة الفلسطينية، حيث يختلف استخدام العملات

حسب طبيعة المعاملة مما يتطلب توفير العملة المناسبة حسب المعاملة، والتي في الغالب يتم توفيرها من خلال الصرافين، مما يزيد من التكاليف الناجمة عن كلفة التحويل. (نصرالله، 2000، ص75).

6. **زيادة عجز الميزان التجاري الفلسطيني** - وخاصة مع الجانب الإسرائيلي نتيجة استخدام العملة الإسرائيلية والانخفاض المتكرر لقيمتها، أو تكلفة التحويل للعملة الإسرائيلية، حيث ترتفع الأسعار على المنتج أو المستهلك الفلسطيني، وتنعكس أيضاً على ارتفاع أسعار السلع المصدرة بحكم ارتفاع عناصر الإنتاج، مما تؤثر على القدرة التنافسية معها وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

وتشير دراسات متنوعة أجريت حول الخسائر الإجمالية الناجمة عن استعمال الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بأنها تتراوح بين 500 - 600 مليون دولار سنوياً، بينما يقدرها الجانب الإسرائيلي بحوالي 400 مليون دولار سنوياً، وتشمل هذه التقديرات الخسائر المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني من جراء الاعتماد على العملة الإسرائيلية أما الخسائر غير المباشرة فهي أكبر بكثير (قدح، 1999، ص10).

أما فيما يخص الدينار الأردني، فإنه تعرض وبشكل مفاجئ لأزمته في انخفاض سعر صرفه أمام الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، كانت إحداهما في سبتمبر 1988 بسبب انخفاض سعر صرف الدينار في أسواق الصرف الأردنية الرسمية، والثانية في تموز 1988 بسبب مضاربات الصرافين والتي استمرت لفترة من الزمان، الأمر الذي أدى لرفع سعر صرف الشيكل نسبياً، وتهافت المواطنين بالتفريط بمدخراتهم بالعملة الأردنية، والتي انخفضت قيمتها بنسبة 75% منذ أزمة عام 1989 نتيجة فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن ومضاربات الصرافين، مما أثر على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وخسارة المدخرات الفلسطينية بالدينار الأردني بقيمة الانخفاض في سعر صرف الدينار الأردني. (نصرالله، 2000، ص76).

3.2.4 مشاكل تطبيق موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية:

يمثل الإنفاق الحكومي أحد المكونات الرئيسية للطلب المحلي على السلع والخدمات، ويزاد هذا الدور في اقتصاديات الدول النامية لما له من أثر في تعويض القصور في استهلاك القطاع الخاص، وزيادة الأموال الموجهة نحو الإنفاق الاستثماري وخاصة تلك المتعلقة باستثمارات البنية التحتية وتلك الموجهة نحو تدعيم التنمية والنمو الاقتصادي. فخلال السنوات السابقة ازداد دور الإنفاق العام في فلسطين، وتضاعفت النفقات الحكومية الجارية، حيث يتم تمويل هذه النفقات من متحصلات الإيرادات المحلية، بالإضافة للمنح والمساعدات الدولية.

إن التوجه الدولي الداعي إلى الاعتماد على المصادر المحلية المتاحة في الاقتراض، والتقليل من الاقتراض من الأسواق العالمية تتطلب وجود أدوات دين عام يمكن الحكومة من خلالها حشد المدخرات الوطنية لتمويل إنفاقها الاستثماري طويل الأجل، وفي ذات الوقت يوفر لها مصدر لتمويل عجز السيولة الناجم عن عدم توافق توقيت الإيرادات والنفقات الحكومية، إلا أن غياب العملة الفلسطينية حرم السلطة الوطنية من استخدام السوق المحلية كمصدر متوفر ذو تكلفة ملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن الاقتراض الحكومي المحلي بالعملة المتداولة حالياً يفرض تكاليف إضافية تتمثل في إمكانية اختلاف عملة الاقتراض وعملة الإيرادات (أبو راس، 1998، ص5).

إن عدم وجود عملة وطنية يتم من خلالها تحديد الإيرادات والنفقات العامة، واستخدام عملات مختلفة لذلك، يلقي عبأً كبيراً على السلطة المالية أثناء إعدادها للموازنة العامة للدولة، لهذا فإن وزارة المالية الفلسطينية والوزارات الأخرى تواجه مشكلة إعداد الموازنات الدورية، حيث يتم تقدير النفقات والإيرادات بأكثر من عملة حسب طبيعة مصدرها، ولكن التذبذب الشديد في أسعار صرف هذه العملات يعرض هذه التقديرات للخطأ من ناحية، والعجز في تلبية الاحتياجات المقدرة لهذه المؤسسات لاختلاف مستويات الأسعار من ناحية أخرى (صبري، 1999، ص17).

لهذا فإن عدم ثبات أسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين وخصوصاً الشيكيل الإسرائيلي، في ظل الزيادة السريعة في النفقات والزيادة البطيئة في الإيرادات يؤدي إلى صعوبة

عمل تقارير فصلية لغرض الرقابة والمتابعة، وكذلك صعوبة عمل الحساب الختامي وبالتالي يؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة للموازنة.

4.2.4 ضعف القدرة على ضبط إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية:

في ظل غياب كل من الحدود السياسية الفاصلة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل والعملة الوطنية، فإن عملية مراقبة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل تصبح بلا جدوى، إن العجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل والذي يفوق 2 مليار دولار سنوياً، يؤكد على الفوائد التي تجنيها الصناعات الإسرائيلية على حساب الصناعات الفلسطينية. بالإضافة إلى أن غياب العملة الوطنية يحرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام معدل الفائدة على تلك العملة وسعر صرفها لمراقبة وضبط التدفقات النقدية الكبيرة لخارج فلسطين، وجذب الاستثمارات الأجنبية والتي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني.

إن سعر صرف العملة يستخدم كأداة من أدوات السياسة التجارية للحفاظ على تنافسية الصادرات الوطنية في الاقتصاد العالمي، ورفع تكلفة الواردات من الخارج، وهذا للعمل على خفض العجز التجاري للاقتصاد المعني، حيث إن صافي الصادرات يعتبر استثماراً خارجياً للدولة يمكن من خلاله زيادة أو خفض أصولها الخارجية والتزاماتها، فالعجز المزمن في الميزان التجاري يعتبر استنزاف لمخزونات الاقتصاد وطني، إن فقدان الصادرات والصناعات الفلسطينية لحماية سعر الصرف عمل على تقويض كثير من الصناعات التي لم تستطع مزاحمة الصناعات الإسرائيلية التي تجد كل الدعم والحماية الكافيين من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبالنظر إلى انخفاض كلفة اليد العاملة في فلسطين، فإن سعر صرف مناسب للعملة الفلسطينية مستقبلاً يزيد من إمكانيات نجاح سياسة إحلال الواردات بل تدعيم إمكانيات التصدير إلى إسرائيل والدول الأخرى مما يخفض العجز في الميزان التجاري الفلسطيني (أبو راس، 1998، ص7).

5.2.4 فقدان السلطة الوطنية لعائد الإصدار (السنوي):

إن غياب العملة الوطنية يؤدي إلى فقد الدولة لعائد الإصدار (السنوي): وهو يمثل الربح الذي يمكن للدولة الحصول عليه من جراء الإصدار)، وهذا يعني أن السنوي هو العائد على الأصول المغطاة بالعملة المصدرة. ويتوقف هذا العائد على كمية النقد المصدر وعلى حجم الأرصدة من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليها على تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي ومعدل النمو الاقتصادي (World Bank, 1993, p62).

وفي حال غياب أرصدة من العملات الأجنبية لدعم العملة الوطنية، يمكن الحصول على إيرادات لمرة واحدة عند إصدار العملة للمرة الأولى، تعادل كمية النقود التي تصدرها السلطة النقدية مخصصاً منها تكلفة إصدار تلك النقود. ولكن وجود احتياطي من العملات الأجنبية يمكن أن يخفض ربح الإصدار بما يساوي قيمة الاحتياطات، ناقصاً الفائدة التي يتم الحصول عليها على تلك الاحتياطات.

ونظراً للحجم المتوقع من تلك الاحتياطات، فإن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن من غير المحتمل أن تكون الإيرادات التي يتم الحصول عليها نتيجة لإصدار عملة فلسطينية مستقلة كبيرة، وقد لا تتعدى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ربح الإصدار قد يصبح مصدراً أكثر أهمية مع مرور الزمن نتيجة لنمو الاقتصاد، وبالتالي نمو الطلب على النقود (حتى بدون تضخم)، وبالتالي يمكن للإصدار حتى في ظروف نقدية مستقرة، أن يحقق تدفقاً نقدياً ثابتاً للسلطة النقدية. إضافة لذلك، فإن الاحتياطي عادة لا يحصل على فائدة وبالتالي فإن الفائدة التي لا يتم دفعها على الاحتياطي تعتبر مصدراً حقيقياً آخر لدخل السلطة النقدية، كما يمكن اعتبار تضخم الأسعار مصدراً حقيقياً آخر للدخل، مثله مثل الضرائب التي تفرضها الدولة (نصر، 1999، ص5).

وتشير بعض الدراسات إلى أن حجم ربح الإصدار يقدر سنوياً ما بين 55-73 مليون دولار خلال فترة الاحتلال، وتعتبر هذه خسارة مباشرة تخسرها الخزينة الفلسطينية بدون أي تعويض من أي دولة من الدول صاحبة العملات المتداولة، في حين قدر حجم السنوي الناتج عن استخدام

العملات الأجنبية خلال عام 1998 فقط ما بين 135-180 مليون دولار (نصرالله، 2000، ص72).

ويقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية والبنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب ريع الإصدار بحوالي 2%-5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (ماس والبنك الدولي، 1997، ص33).

ومن هنا يمكن تقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن عدم إصدار العملة الوطنية بحوالي 3-4%¹ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (1995-2006).

ويتضح من خلال الجدول رقم (1.4) أن حجم ريع الإصدار (السينيوريج) يتراوح بين 1422.36 - 1896.48 مليون دولار منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995 حتى عام 2006، أي بمعدل سنوي يتراوح بين 118.53 - 158.04 مليون دولار، وتعتبر هذه خسارة مباشرة تخسرها الخزينة الفلسطينية بدون أي تعويض. ونلاحظ أن السنيوريج الناتج عن استخدام العملات الأجنبية خلال عام 2006 يتراوح بين 124.52 و 166.02 مليون دولار.

من الجدير بالذكر أن الدول التي يتم تداول عملاتها في فلسطين هي التي تستفيد بهذا السنيوريج. وتقدر دراسة لسلطة النقد الفلسطينية قيمة السنيوريج في حال إصدار العملة الوطنية بحوالي مليار دولار لمدة خمسة سنوات (التقرير النهائي لمؤتمر القاهرة، 1999، ص5).

¹ - تقدير د. نصر عبد الكريم خلال حديث له في جريدة الأيام، العدد 1285، وهي نسبة لا تتعارض مع النسبة التي قدرها البنك الدولي وماس.

جدول رقم(1.4) يوضح خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب
السينيوريج (بالمليون دولار) للفترة (1995-2006)

العام	الناتج المحلي الإجمالي ¹	GDP من 3%	GDP من 4 %
1995	3193.3	95.80	127.73
1996	3285.9	98.58	131.44
1997	3701.6	111.05	148.07
1998	4147.9	124.44	165.92
1999	4511.7	135.35	180.47
2000	4261.1	127.83	170.44
2001	3917.8	117.53	156.71
2002	3556.4	106.70	142.26
2003	3995	119.85	159.80
2004	4247.7	127.43	169.91
2005	4442.7	133.28	177.71
2006	4150.6	124.52	166.02
المجموع	-	1422.36	1896.48

- جمع البيانات الواردة في الجدول واستخراج النسب من إعداد الباحث.

3.4 أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني:

ترجع أهمية العملة الفلسطينية إلى العديد من المزايا التي تحققها على جميع الأصعدة، فهي تعتبر رمزاً من رموز السيادة للدولة الفلسطينية من ناحية، ودورها الهام في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، بالإضافة للحد من مظاهر التبعية للعملة الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، فمن الضروري إيجاد عملة وطنية على أسس وقواعد مستمدة من التطورات التي حدثت أخيراً في أنظمة النقد الدولية، على أن تكون العملة قوية يعتمد عليها، ويثق بها السكان إضافة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلد.

¹ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية من النشرة الإحصائية العدد 106 لسلطة النقد الفلسطينية.

إن إصدار العملة الفلسطينية يحقق عدداً من المكاسب الاقتصادية الهامة وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار في فلسطين، لهذا يمكن التأكيد على أن أهداف السياسة الاقتصادية الفلسطينية تتمحور حول هدفين رئيسيين هما تحسين مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، وخلق فرص عمل للفلسطينيين، وهذين الهدفين أيضاً يعتبران هدفين للسياسة المالية والسياسة النقدية الفلسطينية بشكل غير مباشر.

وبشكل عام يرى الباحث بأن الدول قد تلجأ لإصدار عملة خاصة بها نتيجة لعدة أسباب، أهمها:

1. عدم تبعية اقتصاد الدولة لدولة أجنبية، بمعنى عدم وضع الأدوات المالية والنقدية تحت سيطرة دولة أجنبية، لأن لكل دولة خصوصيتها.
2. من واجب الدولة الاحتفاظ بالأدوات اللازمة لها، لبلورة سياستها المالية والنقدية بما يتناسب وخصوصيتها، لتحقيق التطور الاقتصادي بشكل مستقر ومتزايد وصولاً لأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
3. الاستفادة من مزايا العملة في الاقتصاد الوطني.
4. العملة الوطنية رمز من رموز السيادة للدولة باعتبارها قضية كرامة.

ويلخص البنك الدولي الفوائد التي يمكن أن يجيها الاقتصاد الفلسطيني من وجود عملة وطنية في عدة مجالات (World Bank, 1993, p.67):

1. استقطاب رؤوس الأموال من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، ومن خلال ريع الإصدار (والذي سوف يكون محدود في البداية).
2. إدارة التدفقات الرأسمالية.
3. تشجيع التجارة من خلال تخفيض قيمة العملة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.
4. التعامل مع الأزمات والهزات والتقلبات بدلاً من الاعتماد على السياسة المالية فقط.
5. تنظيم ومراقبة النظام المالي من خلال تحسين دور المقرض كمالاً أخيراً، بدلاً عن التنازل عن دور الرقابة على النظام المصرفي للسلطات النقدية صاحبة العملات المتداولة في فلسطين.

وبناءً على ما سبق يمكن للسلطة الوطنية تحقيق العديد من الفوائد والمكاسب عند إصدار العملة الوطنية منها:

1. تعتبر العملة الوطنية رمزاً من رموز السيادة للدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا يساعد السلطة الوطنية في تدعيم الجهد السياسي والاقتصادي الفلسطيني لخلق وقائع سيادية على الأراضي الفلسطينية.
2. الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تداول العملات الأجنبية¹ والتي تضر بالاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي إصدار عملة فلسطينية يحول هذه الآثار السلبية إلى منافع تخدم متطلبات الاقتصاد الفلسطيني.
3. انخفاض تكاليف التحويل بين العملات المتداولة من خلال اعتماد عملة وطنية تتداول بشكل قانوني في غالبية المعاملات.
4. انخفاض معدلات التضخم (التضخم المستورد) الناتجة عن استخدام العملات الأخرى.
5. القدرة على استخدام أدوات السياسة النقدية، والتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الفلسطينية.
6. وجود عملة وطنية يدعم فكرة طرح أوراق مالية حكومية تساهم في تطوير الاقتصاد.
7. تحقيق ريع الإصدار من جراء سك العملة (السنيوريج)، إذ أن إيرادات العملة بعد صدورها تزيد كثيراً عن تكاليفها، وهو ما يوفر لخزينة السلطة الوطنية إيرادات مهمة
8. الحرية في ضبط أسعار الصرف حسب السياسة العامة التي تضمن الاستقرار والنمو الاقتصادي.
9. استثمار غطاء الأوراق النقدية (عملة الاحتياطي)، إذ أن في حال تداول النقد الأجنبي، يعود لحكومات هذه العملات، أما في حال إصدار العملة الوطنية، فيعود استغلال الغطاء بعائد كبير لصالح الاقتصاد الفلسطيني (نصرالله، 2000، ص79).

¹ - خاصة الشيك الإسرائيلي، حيث تم تخفيض قيمته في العديد من المرات منذ السبعينات حتى يومنا هذا، مما كان له أثراً سلبياً على المدخرات الفلسطينية خاصة والاقتصاد الفلسطيني عامة.

ويرى بعض المختصين¹ "بأن إصدار العملة الفلسطينية مهم جداً، وهي قضية مرتبطة بالسياسة والاقتصاد، حيث أن النقود أداة مهمة في التوجيه والتأثير على النشاط الاقتصادي، وبدون عملة وطنية لا يوجد سياسة نقدية فلسطينية. وفي المقابل فإن الجانب الإسرائيلي والأردن يحققان مزايا من تداول عملاتهما في المناطق الفلسطينية.

4.4 محاذير ومعوقات إصدار العملة الفلسطينية²:

بالرغم من المكاسب الكبيرة التي يمكن للسلطة الوطنية أن تحصل عليها من إصدار العملة الفلسطينية، إلا إن تجربة إقبال السلطة الوطنية على إصدار العملة الفلسطينية ستكون أكثر خطورة من الدول الأخرى، كون فقدان الثقة بالعملة الفلسطينية لا يعني فقط فقدان قيمتها والتحول إلى عملات أخرى، وإنما صعوبة استرجاع الثقة بها مرة أخرى.

من هذا المنطلق هناك عدداً من المخاوف والمحاذير من أن تتقلب هذه الآلية الهامة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني واستقراره، إلى أداة خطيرة لعرقلته وإضعافه، بالإضافة إلى إمكانية أن يكون هناك عراقيل لعملية إصدار العملة الفلسطينية.

1- " حلقة نقاش " خاصة بموضوع الدراسة، انعقدت في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بتاريخ 2007/11/1، وحضرها مجموعة من الأكاديميين والباحثين، وأدار النقاش د. محمد مقداد. أنظر ملحق رقم (2) أسماء الحضور.

2- تقر جميع النظريات الاقتصادية والمشاهدات العملية بأن زيادة عرض النقد يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي إلى انخفاض قيمة العملة، وبالمقابل فإن انخفاض عرض النقد عن حد معين يؤدي إلى انكماش في النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة في البطالة، وهناك رأي يدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة واضحة وأكيدة بين كمية النقود ودورة الأعمال، فعادة يزداد نمو النقود قبل أو خلال فترات التضخم وينخفض خلال فترات الانكماش، وعلى ذلك فإن تحديد كمية النقود التي يجب إصدارها أو السماح بتداولها تشكل عنصراً هاماً في استقرار الاقتصاد، وبالتالي يجب تحديدها حسب متطلبات الاقتصاد بما يكفل المحافظة على قيمتها من جهة، وضمان النمو الاقتصادي في البلد من جهة أخرى.

1.4.4 محاذير إصدار العملة الفلسطينية:

ومن أهم المحاذير والمخاوف التي يمكن ذكرها حول عملية إصدار العملة الفلسطينية ما يلي:

1. الخوف من وقوع السلطة الوطنية في فخ الإغراء المتمثل في طبع المزيد من النقود لتمويل نفقاتها المتزايدة، أملاً في تحقيق إيرادات ريع الإصدار، وهو ما يفقد العملة قيمتها ومصداقيتها، فكما هو معروف، فإن قيمة العملة تتحدد بقوتها الشرائية، أي بما يمكن للمستهلك أن يشتريه من سلع وخدمات بوحدة معينة من تلك العملة، ومن الواضح أن ذلك يرتبط عكسياً بمستوى الأسعار السائدة في البلد، فإذا كان هناك ارتفاع كبير في الأسعار (تضخم) فإن قيمة العملة تتناقص، والعكس في حالة انخفاض الأسعار (نصر، 1999، ص7).

2. إن أبرز المسائل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب سياسة نقدية، ناتجة بالأساس عن غياب العملة الوطنية، هي مسألة التضخم (الارتفاع المستمر بالأسعار) الناتجة خاصة عن استخدام البنك المركزي الإسرائيلي لسياسته النقدية لمعالجة أوضاع اقتصادية تهمة. ومن هنا هناك تخوف من وقوع السلطة في فخ التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية في حال إصدارها.

3. الخوف من الإجراءات الإسرائيلية والمتوقعة والتي تستهدف إلى عرقلة استقرار العملة الفلسطينية عند إصدارها، سواء كان ذلك عبر المضاربة بها أو أي إجراءات أخرى على المستوى النقدي أو الاقتصادي (لبد، 2005، ص15).

4. الخشية من ضعف الثقة بالعملة المصدرة من قبل الجمهور ومن ثم إنهيارها.

ومن هنا يمكن التأكيد على أن إصدار عملة فلسطينية، يتطلب تحديد المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة، بما يضمن تحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر والمخاطر والتكاليف التي قد ترتبط مع إصدار هذه العملة.

2.4.2 معوقات إصدار عملة فلسطينية:

من المحتمل أن يكون هناك معوقات داخلية أو خارجية في عملية إصدار العملة الفلسطينية، فالمعوق الداخلي يكمن في الانقسام السياسي الداخلي، وفصل الضفة عن القطاع، أو عدم القدرة على بناء احتياطات نقدية كغطاء للعملة الفلسطينية، لذلك من المحتمل أن لا تحظى العملة الفلسطينية بالقبول العام. هذا ما سوف يتم توضيحه في الفصول اللاحقة.

أما المعوقات الخارجية، فمن المحتمل أن لا توافق إسرائيل أو مصر والأردن على إصدار عملة فلسطينية، أو استخدام سياسات خاصة تؤدي إلى انهيار العملة الفلسطينية.

فهناك من يرى¹ "بأن المعوقات الإسرائيلية موجودة لا شك في ذلك، وخاصة الاتفاقيات المكبل بها الشعب الفلسطيني. ولكن تتصل إسرائيل من الاتفاقيات، واعتبار قطاع غزة كيان معادي، بالإضافة لمنع دخول النقد المتداول يدفع السلطة الفلسطينية للبدل، ومن جهة ثانية هناك المعوق الأردني، حيث يمتلك الفلسطينيون ودائع كبيرة في بنوكهم تقدر بثلاثة مليارات دولار، فالأردن ستكون متضررة، لذلك سوف تعارض وتحارب العملة، ومصر حجم التداول صغير، فهي غير متضررة. لذلك يرى فريق من المختصين التمهيد لإصدار العملة الفلسطينية.

وهناك فريق من المختصين ضمن حلقة النقاش يرون بأن مسألة الحصار الإسرائيلي تعجل بالتفكير الجدي بإصدار النقد الوطني، لأن إسرائيل تهدد بفك الارتباط النقدي، وهذا حافز لدينا لإصدار العملة وبالسرية الممكنة الآن.

وهناك فريق آخر يقر بوجود المعوقات الفلسطينية الذاتية والمرتبطة بالمعوق السياسي (انعدام الوحدة الفلسطينية والانقسام الداخلي) والذي يعمق من الأزمة الداخلية، لذلك يرى هذا الفريق من المختصين بأن التوافق الداخلي شئ أساسي لعملية الإصدار العملة الجديدة حتى تحظى بالقبول العام.

¹ - " حلقة نقاش " خاصة بموضوع الدراسة، انعقدت في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بتاريخ 2007/11/1، وحضرها مجموعة من الأكاديميين والباحثين، وأدار النقاش د. محمد مقداد.

5.4 الخصوصية الفلسطينية وأداء الاقتصاد الفلسطيني:

يتمتع الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تجعله مختلفاً عن غيره من اقتصاديات الدول، نظراً للظروف التي مر بها منذ الانتداب البريطاني وحتى تاريخه. وتهدف دراسة هذه الخصوصية لتحليل البيئة التي سوف يتم فيها إصدار العملة الجديدة.

1.5.4 الخصوصية الفلسطينية:

تعددت وجهات النظر حول ماهية الخصوصية الفلسطينية، إلا أنه يمكن اجمال هذه الخصوصية بصورة عامة في عدد من النقاط الرئيسية:

1. تتميز فلسطين بعدم الاستقرار السياسي، فقد كانت في بداية القرن الماضي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ثم وضعت بعد الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني حتى حرب 1948، فتشنت الشعب الفلسطيني وتجزأت أرضه، فألحقت الضفة الغربية بالأردن بينما أنشئت في قطاع غزة إدارة مصرية حتى عام 1967 فاحتلت إسرائيل هاتين المنطقتين، وأخيراً منذ عام 1994 قامت السلطة الفلسطينية في هاتين المنطقتين وقد تركت أنظمة الحكم المتتابعة أثرها في فلسطين.

2. إن غالبية الفلسطينيين يعيشون خارج الأراضي الفلسطيني (الشتات)، وبالتالي فإن الاختيارات المختلفة لفئات الشعب وأجزاء الأرض تؤدي إلى استنتاجات مختلفة مع إسنادها إلى فرضيات ضمنية متعارضة.

3. إن تجزئة أرض فلسطين التي بدأت عام 1948، بالإضافة لمصادرات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمساحات شاسعة من الضفة والقطاع وإنشاء المستوطنات والتحكم في مصادر المياه وإنشاء الطرق بما يلائم أهدافها الإستراتيجية، وضاعفت اتفاقات أوسلو وما تبعها من مشكلة التجزئة، حيث تم فصل كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عن بعضها البعض مما حد من قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بأعمالها.

4. اعتماد السلطة الفلسطينية على مساعدات الدول المانحة والمؤسسات الأجنبية تجعل أوضاع الاقتصاد الفلسطيني معرضة للتأثيرات الخارجية إلى درجة عالية جداً، وأكبر دليل على ذلك حالة الحصار الشديد التي فرضتها إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وهذا يعني أن التنبؤ بتطور الاقتصاد الفلسطيني أمر صعب جداً، وأهم مثال على ذلك إلى عدم تنفيذ الدول المانحة لجزء من التزاماتها للسلطة الفلسطينية مما أدى إلى عدم تحقيق التوقعات المبنية على تلك الالتزامات (مقداد، 1999، ص4).

5. إن استمرار المرحلة الانتقالية لفترة زمنية طويلة مع تأخر التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي المتوج بالدولة الفلسطينية، كل هذا يحمل في طياته أخطاراً جسيمة من تقاوم عدم الاستقرار الاجتماعي وتدهور الاقتصاد واتخاذ قرارات حرجة دون معرفة الأسس التي يجب أن تركز عليها هذه القرارات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه من الصعب جداً أن تمتلك السلطة الفلسطينية نظرة التخطيط الاستراتيجي الهادف لأن المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة أكبر بكثير من الصلاحيات المتاحة لها. فعند قدوم السلطة الوطنية كان من أهم أولوياتها هو عملية إعادة بناء واعداد المجتمع الفلسطيني فأصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقريراً حول إستراتيجية التنمية في فلسطين (96 - 98) وقدمته للدول المانحة في مؤتمر باريس يناير 1996، والتي كان من أهم ملامحها قيام النشاط الاقتصادي على أساس مبدأ السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية، في حين يشرف القطاع العام على توفير البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال إطار قانوني وتنظيمي ثابت.

وفي نوفمبر عام 1996 في مؤتمر باريس قدمت السلطة الوطنية " برنامج الاستثمار العام " وتضمن البرنامج قائمة مشروعات تبلغ قيمتها 845 مليون دولار موزعة على قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص وقطاع بناء المؤسسات، ثم بعد ذلك جاءت خطة التنمية الفلسطينية (1998 - 2000) و (1999 - 2001) من منطلق تطوير عملية التخطيط القومي في فلسطين. كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد **خطة التنمية " 1999 - 2003 "** التي أولت فيها قطاع البنية التحتية النصيب الأكبر في التمويل 48 % من إجمالي الخطة. ويقدر

السقف المالي لهذه الخطة بحوالي 4.5 مليار \$. ثم خطة متوسطة المدى للثلاث سنوات "2005-2007". تؤكد الخطة أن الأهداف التي تسعى السلطة إلى تحقيقها في ثلاثة أهداف هي: 1- معالجة الفقر بشكل دائم. 2- الحد من البطالة. 3- بناء رأس المال الاجتماعي. وذلك من خلال استراتيجيات مركزية هي: 1- ربط الإغاثة قصيرة المدى باحتياجات التنمية على المدى الأطول. 2- تعزيز قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة المساعدات وتنسيقها والإشراف عليها. 3- توجيه تدخلات المانحين نحو تحريك الموارد الوطنية وتوزيعها. 4- بناء قدرات القطاع العام لتعزيز القدرة على التخطيط للتنمية (موقع وزارة التخطيط الفلسطينية).

2.5.4 أداء الاقتصاد الفلسطيني:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الفلسطيني وخلال سنوات الاحتلال عانى من اختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية، والتي ترتب عليها عدم مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على تشغيل العمالة المتولدة فيه، وتدهور البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاعتماد الكبير على الموارد الخارجية وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي تفاقم بسبب سياسة الحصار الإسرائيلي التي كانت قائمة، مما عزز من حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والتي لم تتبدل بل تكيفت مع المتغيرات التي نشأت مع توقيع اتفاقية أوسلو، والتي كانت سياسة الحصار والإغلاق وتقييد حركة التجارة والأفراد السمة العامة لها، مما ألحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني والذي لم يقوى حتى الآن للخروج منها. في ظل هذه الأوضاع لم تلتزم الدول المانحة بما تعهدت به بدعم الاقتصاد الفلسطيني من جهة، وسياسة الحصار الاغلاقات الإسرائيلية من جهة أخرى، لجأت السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية وتحسين الوضع الاقتصادي.

ورغم تحسن الأداء الاقتصادي في السنوات الأخيرة، إلا أن الحصار الشامل والاعتداءات الإسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000 قضت على كل تطور حاصل في الاقتصاد الفلسطيني، وكبدته خسائر جمة متراكمة تقدر بمليارات الدولارات منذ انتهاء سياسة الإغلاق الإسرائيلي في مارس عام 1993.

ومع الأيام الأولى لقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت تعمل بشكل كبير للنهوض بالاقتصاد الوطني، فعكست نفسها بشكل ملحوظ علي الأداء الاقتصادي المحلي رغم كل العراقيل التي تضعها إسرائيل لتقييد عملية السلام وحالة الحصار التي تفرضها علي الاقتصاد الفلسطيني. ومن هنا ولإعطاء صورة واضحة عن أداء الاقتصاد الفلسطيني، تمت عملية التقسيم إلى فترتين، فترة ما قبل الانتفاضة، وفترة ما بعده، وذلك بهدف إبراز المقومات الاقتصادية وأثر التغيرات الخارجية على أدائه.

أولاً: الوضع الاقتصادي في فلسطين قبل اندلاع انتفاضة الأقصى:

لم تطرأ تغييرات هيكلية على بني الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الممتدة من العام 1994 – 1999 ويعود ذلك لتركة الاحتلال واستمرارية نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة الانتقالية، حيث تميزت هذه المرحلة بالاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية بدلاً من تنويع وإثراء مصادر الدخل المحلية.

لقد استطاعت إسرائيل مواصلة سيطرتها الاقتصادية على السوق والتجارة الفلسطينية من خلال المزايا التي جلبها لها اتفاق باريس الاقتصادي، فإقرار الضرائب غير المباشرة على الطراز الإسرائيلي وتنسيق أو الخضوع للسياسة النقدية الإسرائيلية عبر اعتماد الشيكل عملة رئيسة متداولة في السوق والبنوك والمعاملات التجارية الفلسطينية، والتحكم بحركة العمال مضافاً إليها سياسات الإغلاق والحصار المستمر للمناطق الفلسطينية أدى إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد المحتل.

فقد شكلت الضرائب غير مباشرة كأحد أدوات السياسة المالية وبالأخص ضريبة القيمة المضافة ما نسبته 52.5% من إجمالي الإيرادات المحلية و 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي عبئاً كبيراً على كاهل المستهلك الفلسطيني خصوصاً ذوي الدخل المحدود، وهذا يدل على أن جزءاً من السياسة المالية التي تنتهجها السلطة الوطنية لا زال محكوماً باتفاق باريس خاصة المتعلقة بتغيير وتعديل القوانين الضريبية (دواس، 2001، ص 6) .

أما السياسة النقدية فهي غير مكتملة نتيجة غياب العملة الفلسطينية التي تكلف غيابها الاقتصاد الفلسطيني خسائر تقدر بحوالي 600 مليون دولار سنوياً.

أما فيما يخص السوق المالي فقد استمر التحسن في أداء السوق، فارتفع مؤشر القدس قبل بدء الانتفاضة ليصل إلى حوالي 281 نقطة، وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة لتصل إلى 936 مليون دولار، حيث أن سوق فلسطين المالي حقق أفضل أداء للتسعة شهور الأولى من العام 2000 من بين أسواق المال العربية.

فيما يخص الإنتاج فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 4480 مليون دولار، وارتفع نصيب الفرد منه ليصل إلى 1424 دولار. أما مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة إلى 12% و 13% على التوالي فيما ارتفعت مساهمة قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات إلى 10% و 65% على التوالي.

أما نسبة الاستهلاك الكلي من إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت 112% وانخفضت نسبة الاستثمار إلى 29%. أما نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي فقد انخفضت لتصل إلى 16%، فيما ارتفعت نسبة الواردات إلى 71%، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 2476 مليون دولار (مقداد، مجلة رؤية، عدد 10، ص 121).

وفيما يخص الموازنة الفلسطينية، فمن المعروف أن الضرائب و الجمارك تشكل أحد أهم بنود الموازنة و تشكل حصيلتها حوالي 60% من إيرادات الموازنة، و كثيراً ما تقوم إسرائيل بحجز هذه الأموال لتحقيق مساومات سياسية، ووضع الموازنة في حالة عجز دائم و خاصة أن الإنفاق الحكومي يتجاوز 39% من الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغت الإيرادات العامة لعام 1999 حوالي 1136 مليون دولار منها حوالي 901 مليون دولار إيرادات محلية. أما النفقات العامة فقد بلغت حوالي 1194 مليون دولار. منها 927 مليون دولار نفقات جارية، فيما وصل العجز بعد المنح و المساعدات حوالي 58 مليون دولار.

وفيما يخص المنح و المساعدات الخارجية للسياسة التنموية الفلسطينية، كثيراً ما تستخدم هذه المساعدات من قبل الدول المانحة بالتنسيق مع البنك الدولي بتحديد أولويات السياسة الاقتصادية

الفلسطينية ورسم إستراتيجيتها، بالإضافة لابتزاز الطرف الفلسطيني لصالح الإسرائيلي في مسار المفاوضات. فقد بلغت مساعدات الدول المانحة منذ عام 1994 ولغاية أوائل عام 2000 حوالي ثلاثة مليارات دولار من أصل 5.7 مليار دولار تعهدت بها الدول المانحة، حيث أن هذه المعونات كانت تتخفّض تدريجياً عام بعد عام و نتيجة لذلك فقد وصل الدين العام إلي أكثر من 600 مليون دولار بالإضافة إلي القروض وذلك لتمويل العجز في الموازنة (مقداد، مجلة رؤية، عدد14، ص112).

ثانياً: الوضع الاقتصادي في فلسطين في ظل انتفاضة الأقصى:

كان الاقتصاد الفلسطيني لحظة اندلاع الانتفاضة في 29/09/2000 في حالة انكشاف وتبعية، فالاختلال الهيكلي في بنى الإنتاج كان واضحاً والعجز في الميزان التجاري كان مفزعا والبنى الأساسية الإنشائية والاجتماعية مهملة إلى حد كبير، والاستثمار والميل إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية محدود للغاية، والقطاع المالي والنقدي مرتبك وترافق ذلك مع أزمة في السيولة النقدية، ومعدلات البطالة رغم تدهورها في عام 1999 كانت عالية ومرتفعة مع بطالة مقنعة وبطالة جزئية، كما أن مستوى الأسعار كان عالياً أدت إلى تدهور في المستوى المعيشي.

كما أن الاعتماد الكبير في حركة اليد العاملة والتدفقات التجارية والمالية و النقدية ومدخلات الإنتاج على إسرائيل، وتدني الصادرات وزيادة حجم الواردات وتحديداً مع إسرائيل جعل الاقتصاد الفلسطيني مكشوفاً ومعرضاً للهزات البنوية ورحمة السياسة الإسرائيلية.

فبالرغم من التحسن الملحوظ في عام 2000، إلا أنه بعد اندلاع الانتفاضة وخلال ثلاثة شهور فقط تم إغلاق الحدود والمنافذ أمام حركة العمال والتنقل لمدة 72 يوماً، مما يعني القضاء على أية إمكانية واقعية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، لأن وجود اقتصاد وطني فلسطيني قوي سيؤثر سلباً على وفرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وسيشكل منافساً قوياً له سواء في استغلال الموارد الطبيعية أو استيعاب الأيدي العاملة، الأهم من ذلك أن هذا الاقتصاد المستقل سيغطي احتياجات السوق المحلية وهذا الأمر لا يمكن لإسرائيل أن تتصوره خاصة إذا علمنا أن المناطق الفلسطينية تستورد ما نسبته 85% من وارداتها من إسرائيل (مقداد، مجلة رؤية، عدد10، ص125).

فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 4.8 مليون دولار عام 2000 إلى 3.8 مليون دولار عام 2002 ثم ارتفع إلى 4.1 مليون دولار عام 2006 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، ص48)، وارتفاع معدل البطالة من 13% إلى أكثر من 50% في بعض المناطق الفلسطينية، ثم انخفض إلى حوالي 24% عام 2006، واتساع دائرة الفقر من 23% إلى 60%، وارتفاع الدين الخارجي من 607 إلى 1.27 مليون دولار أي ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقارب من 65% من إيداعات البنوك هربت إلى الخارج وانخفاض أداء السوق المالي بحوالي 61% نتيجة تخوف المستثمرين وارتفاع نسبة المخاطرة.

إن ما تقوم به إسرائيل من اغلاقات وحصار شامل على الأراضي الفلسطينية ما هو إلا خنق وضرب وتجويع الشعب الفلسطيني، وذلك بهدف تحقيق مكاسب سياسية وإرغام المفاوض الفلسطيني لتقديم التنازلات. فقد انخفضت قيمة الصادرات الفلسطينية من 400 مليون دولار عام 2000 لتصل إلى 241 مليون دولار عام 2002، ثم ارتفعت لتصل عام 2005 إلى 301 مليون دولار، وفي المقابل انخفض قيمة الواردات من 3 مليار دولار عام 1999 إلى 1.5 مليون دولار عام 2002، ثم ارتفعت لتصل إلى 2.4 مليون دولار عام 2005. وهذا أدى إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري من (2.6) مليون دولار عام 1999 لتصل إلى (1.27) مليون دولار عام 2002، ثم ارتفع إلى (2.1) مليون دولار عام 2005، مع العمل أن أكثر من 85% تتم مع الاقتصاد الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، ص52).

وارتفع الإنفاق العام في فلسطين ليقارب 2 مليار دولار، تشكل منه النفقات الجارية ما نسبته 82%. فيما وصل العجز بعد المنح و المساعدات حوالي 367 مليون دولار في ميزانية عام 2005 (موقع وزارة المالية). في المقابل بلغت قيمة المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية منذ عام 1994 لغاية عام 2006 حوالي 9 مليار دولار، بمعدل 690 مليون دولار سنوياً.

وفي تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، قدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة خلال الست سنوات الماضية من 2000/9/29 إلى 2006/9/28 نتيجة للحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بحوالي 16.5 مليار دولار، موزعة إلى خسائر اقتصادية مباشرة 13.2 مليار وخسائر اقتصادية غير مباشرة 3.3 مليار دولار (الهيئة العامة للاستعلامات، 2006، ص17).

أما خسائر الأفراد فتمثلت في انخفاض مستويات المعيشة لدى السكان الفلسطينيين وارتفاع معدلات الفقر وازدياد حدته وتسارع انتشاره، حيث أصبحت تعاني أسرتان فلسطينيتان الفقر من كل ثلاث أسر، وهذا يعني أن أكثر من 2 مليون فلسطيني يحصلون على أقل من 2.1 دولار يومياً وأكثر من مليون وسبعين ألف من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، كما أن أكثر من 60% من الفلسطينيين فقدوا نصف ما كان يملكون قبل بدء الانتفاضة.

1. سمات الاقتصاد الفلسطيني الحالي:

- ارتفاع درجة الاعتماد المعيشي على مصادر الدخل المتأتية من الخارج، سواء من عوائد العمل في داخل إسرائيل أو من المساعدات الخارجية، مما يرفع حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتقلبات الخارجية.
- اتساع الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تنامي الاستهلاك الكلي وتجاوزه للنتائج المحلي الإجمالي، وتزايد الاعتماد في تلبية على الواردات عموماً والإسرائيلية خصوصاً.
- تراجع مساهمة الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 8% و 12.8% على التوالي، وتراجع قدرتهما على استيعاب العمالة الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، ص50).
- تراجع قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على خلق فرص عمل.
- الاعتماد في تكوين الإيرادات العامة على مصادر الإيرادات الخارجية، وخاصة الضرائب غير المباشرة، والأهم من ذلك الاعتماد على إسرائيل في تحصيلها.
- ارتفاع النفقات الجارية وتراجع الإنفاق التطويري.
- تسارع نمو الدين العام الفلسطيني ليصل إلى 1.8 مليون دولار، وارتفاع عبء تراكم الدين العام الخارجي وتزايد صعوبة خدمته (www.mov.gov.ps).

ويمكن إبراز أهم مظاهر الحصار بعد الانتخابات وفوز حماس¹ " بما يلي (الصوراني،

2007، ص6):

- إغلاق الحدود والمعابر وأثره على الصادرات والواردات وحرية التنقل للأفراد والسلع علاوة على استمرار عزل الضفة عن القطاع.

- التدهور المتسارع للقدرات الذاتية (الضعيفة أصلاً) للاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته، وما يرافقه من تدهور الأوضاع والعلاقات الاجتماعية وتزايد معدلات البطالة واتساع دائرة خط الفقر المدقع.

- وقف واحتجاز مستحققاتنا الضريبية، مع توجيه إكراهي لاقتصادنا لمصلحة وهيمنة الاقتصاد الإسرائيلي.

- توقف الدول المانحة (الولايات المتحدة وأوروبا خصوصاً) عن تحويل أية مبالغ للحكومة، والمعروف أن العوامل الخارجية تملك تأثيراً كبيراً على اقتصادنا، (يقدر مجموع المساعدات منذ عام 1993 وحتى نهاية 2006 حوالي 9 مليار \$ بمعدل 690 مليون \$ سنوياً).

- وقف أية تحويلات مالية للحكومة من الدول الصديقة والعربية (الموقف السلبي المدان للبنوك العربية المحلية)، وامتناع البنوك عن الإقراض أو قبول أي تحويل من مؤسسات أو أشخاص يشتبه أن لهم علاقة بحماس أو المقاومة بما في ذلك حوالات من الضفة.

لقد انعكس تراجع هذه المؤشرات على القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال ظاهرتين رئيسيتين، هما: البطالة والفقر، بحيث ارتبطتا ارتباطاً وثيقاً بتطور الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وشكلتا مصدراً رئيسياً للابتزاز والضغط الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

2- الاقتصاد الفلسطيني كما يراه الباحث في ظل الانقسام السياسي الداخلي:

يرى الباحث بأن الانقسام الفلسطيني الداخلي، وما ترتب عنه من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، والذي بدوره أفرز حكومتين للشعب الفلسطيني، حكومة في قطاع غزة غير معترف بها دولياً، وحكومة في الضفة الغربية معترف بها دولياً، قد عمق الحصار على الأراضي الفلسطينية، وزاد من عملية الفصل الجغرافي والاقتصادي والمالي والنقدي بين قطاع غزة والضفة الغربية.

¹ - الانتخابات التشريعية جرت بتاريخ 2006/01/25، وفازت بها حركة حماس.

نتيجة لذلك فقد تعمق الحصار الإسرائيلي والدولي على قطاع غزة، واعتبر قطاع غزة كيان معادي، وتحولت بعض المساعدات والمشاريع الاستثمارية إلى الضفة، وهددت إسرائيل بالتوقف عن ضخ الشيكال إلى البنوك في غزة، ومنع دخول الدولار والدينار إلى غزة، وهذا بدوره أدى إلى أزمة نقدية في البنوك، وخلق مشاكل في السيولة، إضافة إلى مشاكل متعلقة بنقص السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار بشكل لا مثيل له.

يرى الباحث بأن هذا الوضع له أثراً سلبياً على عملية إصدار العملة الفلسطينية، لأن نفيخ النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية يضعف الاقتصاد الفلسطيني، ويضعف القبول العام للعملة الفلسطينية الذي قد يعيق عملية إصدار النقد الوطني في المستقبل.

6.4 متطلبات إصدار عملة فلسطينية:

إن عملية إصدار العملة الفلسطينية ليس مجرد طباعة الأوراق النقدية وإجبار المواطنين التعامل معها، بل هي عملية كيف يمكن من خلالها تعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها مع تقليل المخاطر والمخاوف والتكاليف المرتبطة بهذه العملية، وهذا يتطلب تحديد المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية بما يضمن تحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي نفس الوقت تخفيف الخسائر والمخاطر التي ترتبط مع إصدار هذه العملة.

لذلك يرى الباحث ضرورة توفر المقومات الأساسية المبنية على أسس سياسية واقتصادية واضحة المعالم، لتدفع بالعملية الوطنية نحو الثبات والاستقرار الذي سيوفر الطلب على هذه العملة من خلال زيادة الثقة فيها وفي أدائها لوظائفها، وهذا يتطلب بناء الثقة في العملة والاقتصاد والسياسة الاقتصادية للحكومة، لتصبح العملة مستمدة قوتها وثباتها من قوة الاقتصاد وأدائه الجيد. إن توقيت إصدار العملة الفلسطينية يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات الأساسية التي تدعم وتؤثر على أداء العملة، ومدى توفرها حتى تكون عملية إصدار العملة الوطنية ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية. وتنقسم متطلبات إصدار العملة الوطنية إلى متطلبات أساسية ومتطلبات ثانوية.

وفيما يلي أهم المقومات والمتطلبات المطلوب توفرها لإجراح العملة الفلسطينية:

1.6.4 المتطلبات الأساسية لإصدار العملة الفلسطينية:

1.1.6.4 وجود اقتصاد قوي وفعال:

إن بناء اقتصاد قوي وفعال قادر على التغلب على الصدمات ومواجهة الهزات والتقلبات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها، يتطلب تعزيز القاعدة الإنتاجية، والسيطرة على الحدود والمعايير، وحرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الطلب على النقد الوطني مقارنة بالطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات من الدول المختلفة، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري أو على الأقل تخفيض العجز فيه (نصر، 1999، ص9).

هذه العملية تتطلب استكمال عملية البناء والإعمار بخطوات متسارعة في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ خطوات أخرى لحماية النقد الوطني والمحافظة على قيمته. لذلك يرى الباحث أنه من الضروري تنظيم الكيان الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، بحيث يؤدي إلى توازن في ميزان المدفوعات، وثبات مصادره، لأن الواقع أثبت بأننا لا نستطيع الاعتماد كثيراً على العوامل غير المنظورة في ميزان المدفوعات وخصوصاً عائدات العمال في إسرائيل، والمساعدات والمنح الدولية التي لن تستمر إلى مدة طويلة في حالة إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي لا مفر من الاعتماد على الذات.

وبالتالي يجب الاتجاه نحو تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي عن طريق ترويج المناطق الصناعية، وتحسين وسائل الإنتاج الزراعي، وإنشاء ميناء غزة لاستيعاب جزء من العملة، والانفصال تدريجياً عن الاقتصاد الإسرائيلي.

وهناك من يرى¹ "بأن المشكلة ليس في كيفية أو إجراءات إصدار العملة الوطنية، وإنما المشكلة في الاقتصاد ذاته، هل اقتصادنا قادر على حماية العملة والحفاظ على قيمتها؟، لذلك فإن أهم المتطلبات لإصدار النقد الوطني هو تعزيز قوة الاقتصاد الفلسطيني.

2.1.6.4 وجود جهاز مصرفي قوي وسليم:

إن وجود جهاز مصرفي قوي وفعال يعد أمراً ضرورياً قبل البدء بإصدار العملة الفلسطينية، وهذا يتطلب من سلطة النقد ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، من أجل زيادة الثقة بالنظام المصرفي الفلسطيني.

وقد شهد الجهاز المصرفي تطوراً ملحوظاً منذ إنشاء سلطة النقد، إلا أن الخصوصية الفلسطينية وعدم الاستقرار السياسي كانت تحد كثيراً من نشاطه وخاصة دوره في التمويل والتنمية، إلا أن حرص السلطة هو إقامة نظام مصرفي سليم ومعافى وقوي رغم كل الظروف الصعبة التي يمر بها اقتصادنا الفلسطيني.

كما تسعى سلطة النقد من التحول من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي، إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع باتجاه بنك مركزي كامل الصلاحيات يعني بتحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي في فلسطين، وتهدف الإدارة العليا لسلطة النقد من هذه التغييرات إلى تحويل سلطة النقد إلى مؤسسة ذات مصداقية وفعالية عالية، قادرة على كسب ثقة الشعب الفلسطيني، والراغبين في الاستثمار في فلسطين. ولهذا قامت سلطة النقد باعتماد وثيقة أطلق عليها إسم " خطة التحول الاستراتيجي" والتي تسعى سلطة النقد من خلالها إلى تعزيز قدراتها الذاتية في مجالات تكفل لها حسن الإشراف على الجهاز المصرفي، وإسداء المشورة الاقتصادية للدولة، وإدارة نظام المدفوعات، على أن يلي ذلك الاستعداد لإصدار العملة الوطنية في حال تطورت الأوضاع السياسية بهذا الاتجاه (سلطة النقد، التقرير السنوي، عدد11، 2006، ص115). ويأمل الباحث بأن يترجم هذا السعي على أرض الواقع.

¹ - مقابلة مع د. محمود الجعفري، دكتور في جامعة أبوديس بالقدس، مقابلة تلفونية بتاريخ 2007/10/31.

3.1.6.4 التنسيق ما بين السلطة النقدية ووزارة المالية:

من المعروف بأن كلاً من السياسة النقدية والسياسة المالية بجميع أدواتهما هما حجري الزاوية في السياسة الاقتصادية للدولة، وبواسطتهما تستطيع الدول تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفقاً للأولويات المرسومة من قبل الحكومة، مثل الاستقرار النقدي، ومكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، والحد من العجز التجاري، وبالتالي تحقيق التوازن والاستقرار النقدي والاقتصادي. لذلك لا بد من تسخير الأدوات المالية والنقدية لخدمة الهدف العام والتنسيق المستمر والمسبق بين أدوات السياستين المختلفة لكي لا تقع واحدة ضحية الأخرى. ويتم ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية المتمثلة في إصدار النقد، سعر الفائدة، معدل الاحتياطي القانوني و سياسة الأسواق المفتوحة، وبالنسبة للسياسة المالية يتم ذلك من خلال الإنفاق العام، النظام الضريبي والجمركي والموازنة العامة (علونة، 1999، ص1).

كما يعتبر أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، فعلى السياسة المالية مساعدة السياسة النقدية في تحقيق هدفها من خلال تفعيل أدواتها المتاحة وبما يخدم السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وأعتقد أنه يمكن دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة العناصر المالية المتداخلة التالية:

1- بناء احتياطات نقدية كافية من العملات الأجنبية:

تتطلب بداية عملية إصدار العملة إلى غطاء نقدي كامل كمتطلب أساسي في تحقيق إدارة نقدية حكيمة، وتكيف الإصدار النقدي حسبما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني وحاجاته الأساسية، بدلاً من ترك الأمور لأي سلطة دون قيود أو اهتمام بالحاجة الفعلية للإصدار النقدي، وبالتالي ضمان زيادة العرض النقدي وفق متطلبات الاقتصاد الوطني.

إذ أن عدم بناء احتياطات نقدية كافية من العملة الصعبة لدعم العملة الوطنية و ضمان استقرارها في مواجهة التقلبات والهزات المفاجئة، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الثقة العملة الوطنية أو تذبذب قيمتها، مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار، وهذا سيؤثر سلباً على

الاقتصاد. ونظراً لضآلة الاحتياطات التي يمكن توفيرها ذاتياً من السلطة الوطنية، فإن الأمر يتطلب توفير الجزء الأكبر من الاحتياطات من الإيرادات الخارجية، بالإضافة لتخصيص جزء من الموازنة بشكل تدريجي ومتواصل (ليد، 2005، ص9).

وهنا يرى الباحث بضرورة البدء في هذا الإجراء لتغطية النقد الفلسطيني المتوقع إصداره في الوقت المناسب وطرحه في الأسواق، ليحل محل الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني، مع التركيز على بقاء الدولار الأمريكي في تغطيه العملة الفلسطينية، ومن جهة أخرى يجب على السلطة الوطنية متابعة موضوع النقود الفلسطينية المحتجزة في بريطانيا فترة الانتداب البريطاني لفلسطين والتي تقدر بمليارات الدولارات (شهاب، 1993، عدد92، ص17)، والناجمة عن تصفية حسابات مجلس النقد الفلسطيني وتصفيه جزء منها، وهذا بطبيعة الحال يساهم في توفير الاحتياطي الضروري للإصدار.

2- سياسة الإنفاق العام:

بما أن الإنفاق العام هو جزء أساسي من دالة الطلب الكلية، تستطيع الدولة من خلاله التأثير على المستوى العام للأسعار وبالتالي الاستقرار النقدي، ويتم ذلك وبصورة عامة من خلال لجوء الدولة إلى تخفيض حجم الإنفاق العام لمحاربة التضخم، ورفع حجمه لمحاربة الكساد. وبالطبع نجد أن الوضع أكثر صعوبة في الحالة الفلسطينية، وخاصة عندما تصبح القرارات الاقتصادية والمالية أسيرة للتطورات السياسية والاجتماعية، وبالتالي تتضال فرصة استخدام الإنفاق العام لأغراض الاستقرار النقدي، وخاصة عندما تواجه الحكومة معدلات بطالة عالية، تعالجها عن طريق استيعابها في القطاع العام، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع فاتورة الرواتب وفي حجم الإنفاق العام، وهذا ما اتبعته السلطة الوطنية الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الرواتب من 304 مليون دولار عام 1995 إلى أكثر من 1200 مليون دولار عام 2006 (موقع وزارة المالية).

وبالتالي فإن استقرار سعر صرف العملة الفلسطينية، يفرض على السياسة المالية اتباع سياسة إنفاق عام متوازنة هادفة إلى تحقيق التوازن العام بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لعدم استخدام إصدار النقد الوطني كوسيلة لتمويل الإنفاق العام.

3- السياسة الضريبية والجمركية:

إن واقع الحالة الفلسطينية تظهر عدم إمكانية استخدام أدوات السياسة الضريبية والجمركية باستثناء ضريبيتي الدخل والأموال، وهذا بسبب التزام السلطة باتفاق باريس الاقتصادي، بالإضافة إلى العجز المتراكم في الميزان التجاري الفلسطيني، فالعبء الضريبي وصل في أفضل مستوياته في عام 1999 إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي (علاوة، 1999، ص12)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالاقتصاديات المماثلة، ويتعذر زيادته لتمويل زيادة الإنفاق العام دون أن يكون هناك آثاراً جانبية سلبية على مستويات الأسعار وسعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي فإن هناك صعوبة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة، وهو ما يعتبر من أهم الأهداف المنشودة.

4. الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة مرآة لجميع النشاطات الحكومية خلال سنة معينة، كما تعتبر حالة الموازنة العامة ذات أهمية كبرى في استقرار سعر صرف العملة، فوجود فائض ينعكس على الإجراءات المالية مثل تخفيض المعدلات الضريبية أو زيادة الإنفاق العام، أو غيرها من الإجراءات التي تساعد في استقرار سعر صرف العملة، أما في حالة العجز وخاصة المتراكم والمزمن في الموازنة فينعكس سلباً بسبب إجراءات السياسات الأخرى التي سوف تتخذها الحكومة من أجل سد هذا العجز، سواء كان ذلك بالافتراض محلياً أو خارجياً، مما يفاقم العجز في موازنات السنوات القادمة، ويؤدي إلى عدم استقرار سعر الصرف، وإلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة وخاصة إذا لجأت الحكومة إلى طباعة كميات إضافية من النقود، وعلى ذلك لا بد من اعتماد موازنة متوازنة سنوياً، وإبقاء العجز السنوي بشكل مقبول لا يتعدى 3% من مجموع الموازنة (علاوة، 1999، ص13).

2.6.4 متطلبات ثانوية لإصدار العملة الفلسطينية:

1.2.6.4 السيادة الوطنية والاستقرار السياسي:

كثير من التجارب التي أوضحت بأن الدول تفكر في إصدار عملاتها الخاصة بها مع تحقيق الاستقلال السياسي، (أي أن تكون مستقلة في جميع شؤونها وأمورها) لاستكمال مقومات السيادة لبلادهم. وبالتالي من حق بل من واجب السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على توفير الأرضية المناسبة لإصدار العملة الفلسطينية، في حال بسط السيادة الوطنية على جميع الأراضي الفلسطينية، بما يحقق لها السيطرة على المعابر، ويعطيها الحق في إقامة علاقاتها الخارجية بحرية وبشكل مستقل حسب السياسة العامة للدولة.

لذا فإن الظروف الحالية كما يراها الباحث تحد من إصدار العملة الوطنية، لعدم القدرة على التحكم في العوامل التي تدعم استقرار وثبات العملة الفلسطينية، فالمعابر تسيطر عليها إسرائيل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وحالة الحصار التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني منذ انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام 2000، بالإضافة لحالة الخلاف السياسي بين قطبي السياسة الفلسطينية منذ يونيو 2007.

لهذا فإن الظروف السياسية لها تأثير مباشر على أداء العملة الفلسطينية نتيجة عدم الاستقرار السياسي، الذي يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالعملة المحلية وزيادة عرضها مقابل ضعف الطلب عليها، والتوجه نحو العملات الأجنبية، بالإضافة لعامل الثقة من قبل المستثمرين والبنوك والمواطنين الذين سيهرعون للتخلص من العملة الوطنية، واستبدالها بالعملات الأجنبية في حال زعزعة الثقة فيها (نصرالله، 2000، ص129).

ومن جهة أخرى فإن النواحي القانونية المرتبطة بعملية الاستقلال الوطني مهمة جداً في القدرة على صياغة العملة والحفاظ على قيمتها، وذلك من خلال¹:

¹ - مقابلة مع د. عاطف علاونة، وكيل وزارة المالية سابقاً، ومدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطيني حالياً. المقابلة تمت عن طريق التليفون بتاريخ 2007/11/12.

أ - توفر عوامل العرض والطلب على العملة.

ب- قبول المواطنين المحليين لتبديل العملات المتوفرة لديهم بالعملة الجديدة.

وأكد علاونة بأن هذه العوامل غير متوفرة في الوقت الحالي، لعدم قناعة المواطنين بالوضع السياسي للسلطة الوطنية، بالإضافة لتخوف المواطنين من استخدام العملة لتغطية النفقات الجارية مما سيساعد على ارتفاع نسب التضخم أو انهيار العملة.

وهناك من يرى بأن الوضع القانوني للسلطة الفلسطينية مهم جداً لعملية الإصدار، وأن القرار الاقتصادي يضعه السياسي، لذا فإن الاستقرار السياسي عامل مهم للاستقرار الاقتصادي¹.

ويرى الباحث أن من واجب السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المناطق الفلسطينية، وتوفير الإجماع الوطني سواء الحزبي أو الفردي داخل أراضيها على دعم العملة الوطنية المقترح إصدارها، إذ أن مساندة جميع الأحزاب والفعاليات الوطنية والتجارية لأي عملة وطنية متطلب أساسي لاستقرار ودعم العملة الفلسطينية كما حصل في استونيا. ومن هذا المنطلق يرى الباحث أنه من الأفضل إصدار العملة الوطنية في حال التوافق السياسي الفلسطيني، وفي ظل حكومة واحدة تراعي حقوق الشعب الفلسطيني، مما يدعم الاستقلال الاقتصادي لفلسطين.

2.2.6.4 استقلالية السلطة النقدية:

من الضروري أن تكون السلطة النقدية (بنك مركزي أو مجلس نقد) ذات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية (الحكومة)، بحيث لا يتم التحكم في كمية النقد المصدر حسب رغبة أو حاجة الحكومة، مما يقد يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية من جهة، وبالتالي إفشال أية سياسة نقدية فعالة من جهة أخرى، وهذا يعني أن الإفراط في طبع النقود من قبل السلطة التنفيذية هو أحد مصادر القلق الرئيسية حول إصدار العملة الوطنية (نصر، 1999، ص9).

¹ - حلقة نقاش خاصة بموضوع الدراسة. مرجع سابق.

ويرى فريق من المختصين¹ " بأن أحد أهم المتطلبات الرئيسية لإصدار النقد الوطني هو أن تكون السلطة النقدية مستقلة عن الحكومة، تعمل على تنفيذ سياسات نقدية فعالة ذات مصداقية، بالإضافة للإشراف المهني الفعال على الجهاز المصرفي دون الخضوع للاعتبارات السياسية المختلفة التي قد تؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي بشكل عام. وبضرورة طرح فكرة مجلس نقد، يتمتع باستقلالية ويضم أكثر من جهة (أكاديميون- قطاع خاص - خبراء..) حتى لا تكون الحكومة مسؤولة عنه. في حين يرى فريق آخر بأن المهم الصلاحيات المخولة للسلطة النقدية فقط، ومواقف واضحة للإصدار وليس فوضى للإصدار، وأن مجلس نقد أو بنك مركزي كلها مسميات واحدة.

3.2.6.4 وجود سوق مالي متطور:

إن وجود سوق مالي متطور في فلسطين سيساعد في بناء قاعدة مؤسساتية قادرة على حشد المدخرات، وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة في فلسطين. ويعد سوق فلسطين للأوراق المالية من أحدث الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط، والأحدث تكنولوجياً وإدارياً، وقد حقق نجاحاً كبيراً في الربع الأول من عام 2000، إلا أن حالة الحصار الإسرائيلي الناجمة عن انتفاضة الأقصى قد كان لها أثراً سلبياً على نمو وتطور السوق، وهذا يعطي مؤشراً قوياً على الإمكانيات التي يتمتع بها السوق، لولا الظروف السياسية التي أثرت على أدائه.

من جهة آخر فهناك علاقة ما بين مستوى تطور السوق المالي والتحضير لإصدار العملة الفلسطينية من النواحي التالية (عبد الكريم، 1999، ص4):

- وجود سوق مالي قوي ومتطور سيساعد على تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني في جذب التدفقات الرأسمالية، ويؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية، ويزيد من قدرة الاقتصاد على امتصاص أثر الصدمات المحلية والخارجية.

¹ - حلقة نقاش خاصة بموضوع الدراسة. مرجع سابق.

- ضرورة المحافظة على التوازن بين القطاع المصرفي والسوق المالي، حيث أن هذا التوازن سيساعد على تجنب المبادرات الارتجالية¹، كما أنه سيساعد في تشجيع الشفافية والانفتاح، بما يؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد ويساعد على نموه وتطوره.
- تطور السوق المالي يعتبر أمراً ضرورياً لتعزيز قدرة السلطة النقدية في استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، من خلال تسهيل أداة عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقد، وبالتالي المحافظة على استقرار سعر الصرف.
- أنه من الصعوبة بمكان تحقيق خطوات وتوازن التوسع البنكي من خلال التنظيم أو أية وسائل أخرى بشكل مطلق، فالأسواق والاقتصاد لهما الديناميكية الخاصة بها. فالمؤسسات برهنت على أنها تنمو أما بشكل سريع أو بطيء جداً، وأن السلطات تنظم بشكل جيد، وإذا ما قامت السلطة النقدية بوضع مصداقية للسوق، فإن الأزمة إذا ما نشأت يمكن السيطرة عليها بشكل أفضل. وفي المقابل، إذا كانت الحكومة أو البنك المركزي على نقبض ذلك، فقد أثبت التاريخ بأن الأزمة ستكون أكبر بكثير، مع الأضرار بشكل رئيسي بالثقة وزيادة المخاطر التي تضعف الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي (Axiltod, 1999, P 20).

وأخيراً لا بد من تطوير نظام وقانون السوق المالي وفق التطورات الحديثة في مجال العولمة، وانفتاح السوق المالي مع الأسواق العالمية وارتباطهما ببعض، وعليه أن يأخذ دوره في استقطاب التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية، من خلال حشد المدخرات الفلسطينية والأجنبية في الداخل والخارج، والتي ستؤثر على دعم واستقرار العملة الوطنية وثبات سعر صرفها.

¹ - السوق المالي والقطاع المصرفي يقومان بحشد المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد، مما ينعكس على تعزيز وتقوية الاحتياطات النقدية بالعملات الصعبة لدعم العملة المحلية في حال إصدارها، لذلك يجب عليهما العمل ضمن خطة تعكس السياسة الاقتصادية العامة للسلطة الفلسطينية.

4.2.6.4 ثقة وتقبل المواطنين للعملة المطلوب إصدارها.

العملة الفلسطينية في حال إصدارها تحتاج إلى ثقة وتقبل المواطنين لها، وهذا يحتاج إلى تأسيس المصداقية في العملة، لأن المواطنين سيكون لديهم الرغبة في ثبات قيمة العملة لأهميتها في المساهمة في مصداقيتها. (Beidas and Kandil, 2005,P22).

هناك من يرى¹ على أنه رغم أهمية موضوع الدراسة في اتخاذ القرارات السليمة، إلا أن أهم شيء في عملية إصدار العملة الوطنية هو ثقة وتقبل المواطنين للتعامل معها. في حين يرى فريق آخر² " أن مسألة قبول العملة هو أمر تلقائي ولا يشكل عنصر تخوف في عملية الإصدار.

من خلال ما سبق، نلاحظ بأن هناك اختلاف في الآراء فيما يخص أهمية عملية قبول المواطنين للعملة الوطنية المصدرة.

وأكدت إحدى الدراسات الميدانية في عام 1999م، حول مدى قبول الجمهور للتعامل بالعملة الوطنية حال إصدارها، التي كانت موجهة للمواطنين ورجال الأعمال، بأن 80% من أفراد العينة رفضوا وبشدة إصدار العملة الوطنية (برغوتي، 1999، ص39).

وقام الباحث باستقصاء رأي عينة من المواطنين في قطاع غزة لمعرفة مدى ضرورة وثقة وقبول المواطنين للتعامل بالعملة في حال إصدارها. وجاءت النتائج كالتالي:

وزعت استبانة الاستقصاء على 400 مشاهدة من المواطنين في قطاع غزة بطريقة صدفية، وتم جمع جميع المشاهدات. وكانت حوالي 71% من العينة ذكور و29% إناث. ومتوسط الفئة العمرية لأفراد العينة حوالي 30 سنة. وكانت النتائج على النحو التالي:

¹ - مقابلة مع د. يوسف داود، خبير في سلطة النقد ، بتاريخ 2007/11/4.

² - حلقة النقاش، مرجع سابق.

* * اختبار رأي المواطنين حول الإصدار النقدي:

من خلال استبانة استطلاع الرأي الخاص بعملية الإصدار النقدي، قام الباحث باستخدام اختبار الإشارة (sign test) كاختبار لا معلمي للبيانات الخاصة بالاستبانة الموجهة لعينة من المواطنين، ويقوم الاختبار بالتأكد من وجود اختلاف جوهري معنوي بين الفئة التي تؤيد بقولها (موافق، موافق بشدة) والفئة التي تعارض بقولها (غير موافق، غير موافق بشدة).

ويتم التأكيد على وجود الاختلاف المعنوي بين المجموعتين لصالح العدد الأكبر من المجموعة، إذا كان مستوى المعنوية (sign level) أصغر من 5%. وعليه فالجدول رقم (2.4) يبين مدى معنوية الاختلاف بين الفئتين.

حول سؤال المواطنين عن أهمية إصدار العملة الوطنية كضرورة للاقتصاد الفلسطيني، فمن خلال الجدول رقم (2.4) نلاحظ أن ما نسبته 88% لديهم قناعة بأن إصدار العملة الوطنية مهم للاقتصاد، بينما عارض ذلك ما نسبته 12% من أفراد العينة. وهذا يدل على وعي المواطنين بضرورة إصدار العملة الفلسطينية لما لها فائدة للاقتصاد الوطني. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوياً، حيث أن درجة المعنوية = (0.00).

كما يظهر الجدول رقم (2.4) مدى أهمية إصدار العملة الفلسطينية كضرورة سياسية، حيث هذه الضرورة 83% فيما عارض ذلك 17% وقيمة اختبار الإشارة هنا = (0.00) مما يؤكد معنوية هذا التأييد احصائياً.

فيما يبين الجدول رقم (2.4) مدى مناسبة الوقت الحالي لإصدار العملة الفلسطينية، وكان ما نسبته 28% من أفراد العينة يرون بأن الوقت مناسب لإصدار العملة، بينما عارضهم ما نسبته 72% من أفراد العينة، وهذا يدل على عدم رضى المواطنين للحالة التي يعيشونها من انقسام سياسي داخلي واقتصاد ضعيف، ورغم اهتمام المواطنين بإصدار العملة وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني، إلا أنهم يرون أن الوقت غير مناسب لإصدارها. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوياً، حيث أن درجة المعنوية = (0.00).

جدول رقم (2.4) : اختبار لا معلمي يوضح رأي المواطنين حول الإصدار النقدي

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
ضرورة اقتصادية	Group 1	<= 3	332	.88	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	46	.12		
	Total		378	1.00		
ضرورة سياسية	Group 1	<= 3	296	.83	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	62	.17		
	Total		358	1.00		
الوقت مناسب لإصدار العملة	Group 1	<= 3	98	.28	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	246	.72		
	Total		344	1.00		
سيكون تأييد وثقة بالعملة المصدرة	Group 1	<= 3	205	.67	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	103	.33		
	Total		308	1.00		
هناك ثقة بثبات واستقرار العملة المصدرة	Group 1	<= 3	138	.46	.50	.135 ^a
	Group 2	> 3	165	.54		
	Total		303	1.00		
ترحيب البنوك بالعملة المصدرة	Group 1	<= 3	175	.61	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	112	.39		
	Total		287	1.00		
إسرائيل سوف تسمح بإصدار العملة	Group 1	<= 3	54	.15	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	309	.85		
	Total		363	1.00		
الدول المجاورة سوف ترحب بإصدار العملة	Group 1	<= 3	100	.34	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	190	.66		
	Total		290	1.00		

a. Based on Z Approximation.

فيما يبين الجدول رقم (2.4) مدى مناسبة الوقت الحالي لإصدار العملة الفلسطينية، وكان ما نسبته 28% من أفراد العينة يرون بأن الوقت مناسب لإصدار العملة، بينما عارضهم ما نسبته 72% من أفراد العينة، وهذا يدل على عدم رضى المواطنين للحالة التي يعيشونها من انقسام سياسي داخلي واقتصاد ضعيف، ورغم اهتمام المواطنين بإصدار العملة وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني، إلا أنهم يرون أن الوقت غير مناسب لإصدارها. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوياً، حيث أن درجة المعنوية = (0.00).

ويوضح الجدول أيضاً ثقة المواطنين بالعملة في حال إصدارها، وكانت النتائج المتحصل عليها من خلال أرائهم أن ما نسبته 67% سيتقون ويتعاملون بالعملة المصدرة، بينما عارض ذلك ما نسبته 33% من أفراد العينة. وهذا ما تم ملاحظته من خلال السؤال المفتوح في الإستبانة، والذي أشار إلى أن العملة المنوي إصدارها يجب أن تصدر في ظل دولة فلسطينية مستقلة واقتصاد قوي من وجهة نظر أفراد العينة. وقيمة اختبار الإشارة هنا = (0.00) مما يؤكد معنوية هذا التأييد احصائياً.

ومن خلال الجدول السابق رقم (2.4) نلاحظ أن ما نسبته 46% من أفراد العينة بأنه سيكون هناك ثبات واستقرار للعملة الفلسطينية، بينما عارض ذلك ما نسبته 54%. واختبار الإشارة يبين أن الاختلاف بين المؤيدين والمعارضين اختلافاً لا اعتبار له وليس معنوياً من الناحية الاحصائية.

الجدول رقم (2.4) أيضاً يوضح ثقة أفراد العينة بترحيب البنوك للعملة الفلسطينية، نلاحظ بأن ما نسبته 61% من أفراد العينة لديهم قناعة بأن البنوك في فلسطين ستتعامل بالعملة الفلسطينية، بينما عارض ذلك ما نسبته 39%، ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوياً، حيث أن درجة المعنوية = (0.00).

من الجدول السابق أيضاً رقم (2.4) نلاحظ أن ما نسبته 85% من أفراد العينة لديهم قناعة بأن إسرائيل لن تسمح بإصدار عملة فلسطينية وسوف يحاربونها. بينما وافق على أن إسرائيل سوف تسمح بإصدار العملة الوطنية ما نسبته 15%. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوياً، حيث أن درجة المعنوية = (0.00).

أما فيما يخص ترحيب الدول المجاورة بالعملة الفلسطينية، فإن آراء أفراد العينة تدل على عدم الثقة بهذه الدول، وهذا ما تم ملاحظته في الجدول رقم (2.4)، حيث نلاحظ من بأن ما نسبته 34% يتقون بأن الدول المجارة (الأردن ومصر) سيرحبون بإصدار عملة فلسطينية، بينما عارض ذلك ما نسبته 66% من أفراد العينة بأن الدول المجاورة (مصر والأردن) سوف تحارب العملة الفلسطينية، ولا يتقون بهم. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوياً، حيث أن درجة المعنوية = (0.00).

يرى الباحث من خلال تحليل استبانته استطلاع الرأي ما يلي:

- أن أفراد العينة من المواطنين لديهم قناعة بضرورة إصدار عملة فلسطينية كضرورة اقتصادية وسياسية.
 - يرى المواطنون بأن الوقت الحالي ليس مناسباً لإصدار عملة وطنية، وأن لديهم هموماً أكبر من التفكير بإصدار عملة فلسطينية (اقتصاد ضعيف وبطالة عالية وحالة انقسام فلسطيني داخلي).
 - يرى المواطنون بأن إسرائيل والدول المجاورة، ستعرقل إصدار العملة الفلسطينية، لذلك فهناك تخوف من قبل المواطنين من محاربة هذه الدول للعملة الوطنية، مما سيؤثر على ثبات قيمتها.
 - يؤكد أغلبية المواطنين من أفراد العينة، بأن إصدار العملة الوطنية يجب أن يكون في ظل وجود اقتصاد قوي ووضع سياسي ملائم.
- ومن هنا يؤكد الباحث بأن مصداقية العملة، وثقة وتقبل المواطنين للتعامل معها، هو أمر لا بد منه وضروري لكي تحافظ العملة على قيمتها واستقرارها وثباتها.

7.4 خلاصة:

إن غياب العملة الوطنية قد أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بمؤشراته المختلفة سواء كانت نقدية أو مالية أو اقتصادية، وحقق الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة نتيجة غياب العملة الوطنية واستخدام العملات المختلفة في التداول، ولاسيما الشيكل الإسرائيلي الذي كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مباشرة، قدرها الجانب الإسرائيلي بحوالي 400 مليون دولار سنوياً.

إن إصدار العملة الفلسطينية يعتبر رمزاً من رموز السيادة للدولة الفلسطينية من ناحية، ودورها الهام في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، بالإضافة للحد من مظاهر التبعية للعملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك فهي تحقق العديد من المزايا للاقتصاد الفلسطيني وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار في فلسطين.

مع ذلك فمن الضرورة توفر المقومات الأساسية لإصدار العملة الوطنية، بحيث تكون مبنية على أسس سياسية واقتصادية واضحة المعالم، لتدفع بالعملة الوطنية نحو الثبات والاستقرار، الذي سيوفر الطلب على هذه العملة من خلال زيادة الثقة فيها وفي أدائها لوظائفها، وهذا يتطلب بناء الثقة في العملة والاقتصاد والسياسة الاقتصادية للحكومة، لتصبح العملة مستمدة قوتها وثباتها من قوة الاقتصاد وأدائه الجيد. إن توقيت إصدار العملة الفلسطينية يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات الأساسية التي تدعم وتؤثر على أداء العملة، ومدى توفرها حتى تكون عملية إصدار العملة الوطنية ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية.

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن ثقة وقبول المواطنين للتعامل بالعملة المصدرة، ضرورة وذات أهمية حتى تحافظ العملة على قيمتها، لذلك يجب توفير المتطلبات السياسية والاقتصادية لإصدار العملة.

الفصل الخامس

السيناريوهات المتوقعة للنظام النقدي في فلسطين.

1.5 مقدمة

2.5 إصدار العملة الوطنية

3.5 البدائل النقدية المتاحة

4.5 الآراء المطروحة حول إصدار العملة، والسيناريو المرجح

5.5 خلاصة

1.5 مقدمة:

تحتاج عملية إصدار عملة وطنية لدولة ليس لديها عملة متداولة خاصة بها على ترتيبات وإجراءات متعددة، تتمثل أساساً في اختيار مسمى للعملة، وعملة الربط، وسعر الوحدة النقدية (سعر الصرف)، وفئات العملة والغطاء للمصدر منها، كما تحتاج إلى سلطة نقدية مستقلة لإصدار النقد، وكذلك تقدير حجم النقد المصدر في بداية طرح العملة، وتنظيم آليات الإصدار، من أجل ضمان سير هذه العملية باستقرار مالي واقتصادي، يزيد من فعالية هذه العملية ودورها في تحقيق متطلبات الاقتصاد الوطني بدون أي مشاكل أو عوائق تواجهه.

أيضاً في ظل الواقع الفلسطيني الحالي، والذي من الممكن أن يتعذر فيه إصدار العملة الوطنية، يجب دراسة البدائل لترتيبات نقدية أخرى، بحيث تكون مناسبة وممكنة التطبيق للخروج من مأزق تذبذب أسعار صرف العملات المتداولة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الفلسطيني.

نسلط الضوء في هذا الفصل على الترتيبات التي يجب مراعاتها عند إصدار العملة الوطنية، بالإضافة إلى السيناريوهات النقدية الأخرى الممكنة في ظل الواقع الفلسطيني الحالي.

2.5 إصدار العملة الوطنية:

عملية إصدار العملة، هي عبارة عن تحويل الأصول التي تملكها السلطة النقدية (ذهب، العملات القابلة للتحويل، الأوراق المالية الحكومية والدولية)، حسب قانون الإصدار المعد لذلك، إلى الوراق نقدية وطنية بالقدر الذي يتفق والسياسة العامة للدولة، وبما يغطي أوراق النقد اللازمة بها (رشدي، 1979، ص 203).

وتستلزم عملية إصدار العملة المحلية ترتيبات محددة يجب مراعاتها من أجل ضمان سير هذه العملية باستقرار مالي واقتصادي، سواء بالنسبة لتحديد سلطة الإصدار المناسبة، أو سعر صرف العملة الفلسطينية بعد اختيار عملة الربط الملائمة، إضافة لتوضيح آلية تنظيم وطرح العملة الوطنية في السوق المحلي، لضمان فاعليتها، واستقرارها في التداول من خلال زيادة الثقة بها.

1.2.5 سلطة إصدار العملة:

تعتبر الترتيبات المؤسسية التي سيتم إصدار النقد الفلسطيني من خلالها، لها تأثير كبير على مصداقية السلطة النقدية ومن ثم على النقد المصدر. كما يمكن المحافظة على انضباط النظام النقدي في فلسطين من خلال اختيار السلطة النقدية المختصة بإصدار العملة، وبما يتناسب مع واقع وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وذلك باتباع أحد النظامين:

أ- **نظام مجلس النقد**، سواء التقليدي- الذي كان سائداً في المستعمرات البريطانية- ويمتاز بعدم المرونة في تطبيق السياسة النقدية والقوانين التي تحدد عمله، أو غير التقليدي-الحالي- والذي يمتاز بتحييده لأثر بعض القوانين الخاصة بمجلس النقد بهدف إعطاء مزيد من المرونة في إدارة الاقتصاد. ويعتبر اختيار نظام مجلس النقد بمثابة إحياء فكرة مجلس النقد الفلسطيني زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي تم تصفيته فور الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ب- نظام البنك المركزي: حيث يتم إنشاء إدارة لإصدار النقد ضمن البنك المركزي (سلطة النقد الفلسطينية) ليتم إصدار العملة الفلسطينية من خلالها.

ويبين الجدول التالي مقارنة بين مجلس النقد (التقليدي وغير التقليدي) والبنك المركزي من حيث إصدار العملة والآثار المترتبة على ذلك.

جدول رقم (1.5) مقارنة بين مجلس النقد والبنك المركزي

البيان	البنك المركزي	مجلس النقد غير تقليدي	مجلس النقد التقليدي
السياسية النقدية	كامل المرونة	قوانين سهلة	قوانين مشددة
ملاذ أخير للإقراض	بشكل كامل	بشكل محدود	لا يمكن
تمويل العجز	بشكل كامل	يمكن ضمن خيارات محددة جداً	لا يمكن
التضخم	يعتمد على تأثيرها	منخفض	منخفض
الهزات العكسية	توفر خيارات كاملة	توفر خيارات محددة	عدم توفر خيارات
الاستقلالية	لا يعتمد	يعتمد لدرجة معينة	كاملاً
تحويل العملة	بدون تعهد	بشكل مطلق عدا الحالات الطارئة	بشكل مطلق
سعر الصرف	عائم	ثابت	ثابت
الاحتياطي	غير محدد	من 30-80%	أكثر من 100%
حجم الدولة	كبيرة	متوسطة وصغيرة	صغيرة
الشفافية	كامل وغير كامل	كاملة	كاملة

- Hanke, Steve H. and Kurt, Schuler, (1991), Currency Board for Developing Countries: A Handbook: an International Center Economic Growth Publication, ICS PRESS; San Francisco, CA. 1994.

إذا طبيعة النظام النقدي والخصوصية والواقع الاقتصادي الفلسطيني، هي التي تقرر أي من النظامين الأكثر ملاءمة واستقراراً لفلسطين.

لقد كان دور البنوك المركزية في الماضي يركز على إصدار النقد وتأمين الاحتياجات المالية للدولة والسيولة للبنوك، أما في الوقت الحالي فقد أصبح للبنوك المركزية دور في مراقبة الكتلة النقدية والتأثير على حجمها، لتحقيق أهداف اقتصادية من أهمها محاربة التضخم، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتقليل نسبة البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي.

أولاً: مجلس النقد:

يقوم مجلس النقد بإصدار النقد الوطني ذات القيمة المحددة نسبة إلى عملة الربط، ومدعومة بأصول تشكل العملات الأجنبية الغالبة العظمى منها، إضافة إلى تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الاحتياطي، كما يتعهد مجلس النقد بالحفاظ على سعر الصرف الثابت للنقد الوطني عن طريق ربطها بكمية من الأصول الأجنبية التي تشكل عملة الربط. ونتيجة لذلك، فإن مجلس النقد يستطيع إصدار العملة المحلية بالاعتماد على كمية محددة من العملات الأجنبية والقاعدة النقدية المحلية (النقد المتداول + الاحتياطيات النقدية للبنوك) نسبة إلى حجم الأصول التي يحتفظ بها المجلس (Kopcke, 1999, p2). وهذا يعني أن مجلس النقد يحصل على معظم احتياطيات العملة المحلية من الذين يستبدلون العملات الأجنبية بالعملة المحلية. وعليه، فإن مقدار القاعدة النقدية يختلف حسب صافي تدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصاد على أساس سعر صرف ثابت.

إن فكرة مجلس النقد كانت واسعة الانتشار في مستعمرات بريطانية، حيث اعتمدت ما يزيد عن (70) دولة على ترتيبات مجالس النقد (Kopcke, 1999, p3)، أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أنشأ الحلفاء العديد من المجالس النقدية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتهم. وكانت عملات هذه المجالس تستمد قوتها من خلال الاحتفاظ بالمعادن الثمينة كغطاء لها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة تكلفة الفائدة التي تدفعها هذه المجالس على هذه الأصول، وبالمقابل فقد وفرت هذه الفائدة عائد الإصدار لهذه المجالس النقدية.

وبالطبع فقد كان لفلسطين مجلس نقدي خلال فترة الانتداب البريطاني. أما حديثاً فقد تبنى ترتيبات مجالس النقد من قبل العديد من الدول منها جيبوتي (1941)، دول غرب الكاريبي (1965)،

بروناي دار السلام (1967)، هونج كون (1983)، الأرجنتين (1991)، استونيا (1992)، ليتوانيا (1994)، بلغاريا (1997)، والبوسنة (1997). (ألن، 1999، ص15)

يمكن تفهم موقف الدول التي تبنت مؤخراً هذا النظام، فمنها من تبني مجلس النقد نتيجة لنقص خبراتها في مجال البنوك المركزية، مثل جيبوتي وبروناي دار السلام، في حين أن هونج كونج تبنت مجلس النقد من أجل إعادة الثقة إلى دولار هونج كونج بعد انخفاض قيمة عملتها بنسبة 50%، أما الأرجنتين واستونيا وليتوانيا وبلغاريا فقد اعتمدت على مجالس النقد كجزء من برامج الاستقرار الهادفة إلى تخفيض معدلات التضخم وإعادة الثقة في إدارة العملة.

1. أهمية مجلس النقد:

يتيح مجلس النقد للدول الناشئة، إصدار عملاتها الخاصة بدلاً من تبني عملات دول أخرى عن طريق ربط القاعدة النقدية مع الكميات التي تحتفظ بها الأصول الاحتياطية، كما ويستطيع مجلس النقد خفض معدلات التضخم وتسريع الاستثمارات بدلاً من قيام سلطات النقدية بخلق كميات كبيرة من القاعدة النقدية من أجل التمويل المفرط أو الإنفاق المحلي غير المبرر. وعلى الرغم من أن مجالس النقد بموجب ترتيباتها تمتلك صلاحيات السلطة النقدية، إلا أنها تحول جزء من هذه الصلاحيات إلى السلطات المالية من أجل تشجيع الانضباط في السياسة المالية عن طريق الحد من رغبة الحكومة من الاقتراض من البنك المركزي (Kopcke, 1999, p1).

بشكل عام فإن مجلس النقد يركز على المبادئ الرئيسية التالية:

- لا يجوز إصدار العملة المحلية دون دفع مقابلها عملة احتياطية مائة بالمائة.
- يجب تحديد معدل صرف ثابت بين العملة المحلية والعملة الأجنبية الداعمة لها.
- ضمان قابلية تحويل العملة المحلية إلى العملة الأخرى وفق معدل سعر صرف ثابت معلن.
- أن لا يقوم مجلس النقد بتمويل النفقات العامة للحكومة، ولكن يتم ذلك من خلال الضرائب أو الاقتراض، ولكن ليس من خلال طبع النقود ومن ثم زيادة معدل التضخم.
- أن لا يقوم مجلس النقد بدور الملجأ الأخير للإقراض.

وتتمثل أهمية إصدار النقد من خلال مجلس النقد ليحقق الأهداف التالية (نصرالله، 2000، ص93):

- الحماية من الضغوط السياسية الداخلية على السلطة النقدية بالإفراط في إصدار العملة وتمويل عجز الموازنة في حال حدوثه.
- ضمان استمرارية قابلية العملة للتحويل بحرية، لذلك يجب توفر غطاء من العملات الأجنبية بنسبة 100%.
- يوفر آلية التعديل التلقائية لعجز ميزان المدفوعات.
- تشجيع التدفقات الرأسمالية والاستثمارات الناتجة عن انخفاض مستويات التضخم وأسعار الفائدة إلى مستوى الدولة صاحبة العملة الداعمة للعملة المحلية.
- توفير المصدقية الاقتصادية، وانخفاض مستويات التضخم

ويؤكد العديد من الاقتصاديين أن مجلس النقد يناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها، وانفتاحها على العالم الخارجي إضافة لتنوع وحرية حركة عمالها، حيث تقوم مجالس النقد في هذه الدول بمهمة إصدار النقد وضمان تحويله حسب سعر الصرف الثابت المحدد بالأخص لإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وتعتبر هذه المهام بحد ذاتها جزء من مهام أي بنك مركزي، بينما يرى البعض الآخر ومنهم ملتون فريدمان أن مجالس النقد يناسب جميع الدول بغض النظر عن كونها دولاً صغيرة أو كبيرة، وهناك اتجاه ثالث من الاقتصاديين يرى بأن مجلس النقد ضروري في البداية لتثبيت النظام المالي والنقدي للدول، ويمكن تحويله بعد تحقيق الاستقرار إلى البنك المركزي (نصرالله، 1999، ص95).

2. التحديات التي تواجه مجالس النقد:

على الرغم من أن مجالس النقد قد أثبتت نجاحها في العديد من التجارب العالمية، في المحافظة على ثبات سعر صرف العملة المحلية، واستقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية، إلا أنه واجه بعض القيود التي تقلل من إمكانات الدولة في مواجهة الأزمات والصعوبات وأهمها:

- لا تستطيع السلطة النقدية تحديد أسعار الفائدة المحلية نتيجة تبعيتها لأسعار الفوائد على العملة المربوطة بها، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى أعلى مما هو عليه في بلد عملة الربط، مما يؤدي لانخفاض معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي.

- عدم السماح للسلطة النقدية من ممارسة وظيفة المقرض الأخير لإنقاذ بنك محلي، قد يتعرض لأزمة مالية محتملة، مما يعرض القطاع المصرفي ككل لانتكاسة بفعل المخاطر النظامية التي يتبع لها القطاع المالي.

- تتطلب عملية تثبيت سعر صرف العملة الوطنية توفر احتياطات بالعملة الأجنبية التي يثبت سعر الصرف على أساسها، حتى لا تستطيع السلطة النقدية دعم الاستقرار النقدي، وفي حالة عدم توفر الاحتياطي ستضطر الدولة إلى تخفيض سعر صرف العملة (دوزنيري، 1999، ص7).

- في حال تبني البلد نظام مجلس النقد بجميع متطلباته وضوابطه لضمان نجاح العملة، نلاحظ أن هذه الضوابط لن تكون تحت تصرف الدولة، وإنما هي ملك لدولة عملة الربط.

- قوة الضمانات المعتمدة على نظام سعر الصرف ضمن ترتيبات مجلس النقد، قد تواجه مع الزمن بعض الصعوبات الناتجة عن محاولة تغيير سعر الصرف في حالة خفض قيمة عملة خفض قيمة عملة الشركاء التجاريين، أو في حالة تخفيض معامل التجارة مما قد يؤدي إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

- عدم قدرة مجلس النقد على ممارسة سياسية نقدية من أجل استقرار النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن التذبذبات في دورة الأعمال (نصر، 1999، ص13).

- عدم قدرة مجلس النقد على التجاوب السريع (التوسع والانكماش) تجاوباً مع احتياجات السوق، وخصوصاً التوسع في عرض النقد لمواجهة النمو الاقتصادي.

ثانياً: دور البنك المركزي في ظل ترتيبات مجلس النقد:

في ضوء ترتيبات مجلس النقد، فإن سلطة النقد الفلسطينية سوف تكوناً بنكاً مركزياً ذات صلاحيات محدودة لتنفيذ السياسات وبدون أي مجال لاستخدام الأدوات النقدية، وستكون صلاحياته تتمركز حول التالي (Enrique and Anne, 1999, p13):

أ- الاحتفاظ بالحسابات الحكومية: حيث أن انتقال هذه الحسابات من البنوك التجارية سوف يشكل قاعدة الطلب على العملة الجديدة من جهة، وسوف يزيد من درجة الشفافية من جهة أخرى.

ب- مراقبة البنوك والقيام بدور المقرض الأخير بشكل محدود: سوف تستمر سلطة النقد في ظل هذه الترتيبات القيام بدورها كمراقب على البنوك. ومع غياب دورها كمقرض أخير، فإنه من الأفضل لمجلس النقد القيام بدور محدود كمقرض أخير لهذه البنوك لزيادة الثقة والتي سوف تدعم مصداقيته، وبالتالي الوصول إلى النجاح الطويل الأمد.

إن مهمة البنك المركزي كمقرض أخير ستكون متوفرة بسرعة في السلطة النقدية، إذا ما كانت تعمل كبنك مركزي تقليدي، ومع ذلك إذا كانت السلطة النقدية ذات قدرة محدودة في تأثيرها على القاعدة النقدية بسبب مثلاً ترتيبات مجلس النقد، فقد تكون قدرتها محدودة للعمل أيضاً كمقرض أخير، وفتياً ستكون محدودة بكمية الاحتياطات النقدية الأجنبية الزائدة التي تحتفظ بها. (Axiltod, 1999, P20).

ثالثاً: النظام الأنسب في فلسطين:

هناك جدل بين الاقتصاديين حول السلطة التي يجب تكليفها بإصدار العملة الفلسطينية. هل من خلال مجلس نقد فلسطيني مستقل؟ أم من خلال سلطة النقد الفلسطينية كبنك مركزي؟ يلاحظ من خلال آراء الباحثين والاقتصاديين في مؤتمر ملاح النظام النقدي في فلسطين المنعقد في القاهرة هو الإجماع على تبني نظام مجلس النقد في فلسطين.

حيث يرى كل من Anne و Enrique وهما خبيران في صندوق النقد ويدعمها في ذلك الباحث محمد نصر في ورقته المقدمة للمؤتمر، أن النظام المناسب لفلسطين هو سعر صرف ثابت عن طريق استخدام مجلس النقد، لما لهذا النظام من مزايا يمكن تحقيقها في حال اتباعه وهي (محيسن، 2000، ص7):

أ- الإعداد الجديد لترتيبات مجلس النقد سوف يتمتع بمصداقية ويكون جدير بالثقة، وبذلك فإن الطلب على العملة الجديدة، والعائد على الإصدار (السنيوريج) وقبول العملة من قبل الجمهور، سوف يكون عند أعلى مستوى له في ظل هذه الترتيبات.

ب- وجود الخصائص الاقتصادية للمناطق الفلسطينية (صغر الحجم ودرجة الانفتاح الاقتصادي)، فإن التكاليف بمفهوم الخسارة للاستقلال النقدي سوف تكون قليلة. بينما المزايا الاقتصادية والفنية المحتملة سوف تكون ذات أهمية.

ج- ترتيبات مجلس النقد سوف تضمن الاستقرار النقدي، وسوف تكون أداة جيدة لتجنب أي اختلاف في المصالح والتي قد تظهر إذا استخدم البنك المركزي السياسة النقدية في تحفيز الاقتصاد على المدى القصير.

د- على المستوى الفني، فإن ترتيبات مجلس النقد سوف تكون طريقة أسهل من بنك مركزي يعمل بكامل طاقته، وهذا سوف يساعد في سرعة إصدار عملة وطنية.

أما Kopycke، فمن وجهة نظره أن مجلس النقد لا يوفر فقط الأساس لتشجيع التجارة والمستثمرين على قبول العملة، وإنما لا يتطلب التعقيد في ترتيباته لكي يكون فعالاً. ويؤكد Kopycke بأن مجلس النقد يعمل على تشجيع الثقة بالعملة الجديدة عن طريق إنشاء سلطة نقدية مستقلة عن الحكومة وملتزمة بسياسة نقدية متحفظة، ولا تسمح للعرض من القاعدة النقدية بالنمو إلا بالقدر الذي يسمح به صافي التصدير والتدفق النقدي، الأمر الذي يقلل من قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود والتوسع في التسهيلات من أجل الإنفاق الذي يفوق المصادر المتاحة (Kopycke, 1999, p.3).

إلا أن مجلس النقد وحده لا يستطيع ضمان النجاح للعملة الوطنية، فالأداء الاقتصادي الجيد، والنظام المالي السليم، والتوازن في المالية العامة يدعم كل من الاقتصاد والعملة، في حين أن الأسواق غير الحرة، وضعف الاستثمارات والعجز الحكومي، تضعف التوقعات الاقتصادية وتسارع في التدفق النقدي للخارج، وتقلل من قيمة أصول الدولة وعملتها.

في حين يرى بعض المختصين¹ بأنه لا يوجد تسمية موحدة للبنك المركزي، بنك فدرالي، مركزي، مجلس نقد، كلها أسماء ولكن المهم أن يكون جسم لإصدار النقد له صلاحياته المضمونة ضمن القانون، يستخدم السياسة النقدية وأدواتها بالإضافة لإصدار النقد، والسياسة البنكية من خلال مراقبة البنوك.

ويوضح البنك الدولي أهم المزايا التي تجعل من نظام مجلس النقد خياراً مناسباً للفلسطينيين، وهي (World Bank, 1993, p.68):

- أ- من السهل إدارة النظام، كما يمكن تأسيسه بسرعة.
- ب- يضمن هذا النظام وجود انضباط مالي.
- ج- بالرغم من عدم إمكانية تنفيذ سياسة نقدية بشكل كامل في ظل هذا النظام، إلا أن مجالها سيكون محدوداً نظراً لظروف الضفة والقطاع.
- د- يسمح هذا النظام بالحصول على بعض إيرادات الإصدار.
- هـ- يمكن أن يتطور هذا النظام نحو نظام أكثر مرونة مع نضج الاقتصاد ونمو النظام المصرفي.

ويرى الباحث أنه بموجب قانون سلطة النقد، يعتبر إصدار العملة الوطنية أحد صلاحيات سلطة النقد، وأن سلطة النقد في ظل إعادة هيكليتها قامت بإنشاء دائرة لإصدار النقد، ومفهوم ودور مجالس النقد كان ضمن سياق تاريخي لتطور الدول، ولا يوجد تسمية موحدة للبنك المركزي، لذلك ليس المهم مجلس نقد أو بنك مركزي، ولكن المهم الصلاحيات المخولة للسلطة النقدية والمضمونة ضمن القانون، يستخدم السياسة النقدية والسياسة البنكية وأدواتها بالإضافة لإصدار النقد.

¹ - حلقة النقاش الخاصة بموضوع الدراسة. مرجع سابق. + مقابلة مع د. عاطف علاونة، مرجع سابق.

2.2.5 اختيار نظام سعر الصرف الملائم:

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية (صادق، 1997، ص125). وقيمة العملة بشكل مبسط هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من إحدى العملات الأجنبية، فمثلاً عدد الوحدات من الدينار الأردني اللازمة لشراء دولار أمريكي واحد هي 0.71 دينار، أي كل 0.71 دينار = 1 دولار.

ويلعب سعر الصرف دوراً مزدوجاً في الاقتصاديات المفتوحة، فمن الناحية الأولى نجد أن الدولة يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية عن طريق حركات سعر الصرف، مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات، ومن الناحية الأخرى يمكن أن يعمل استقرار سعر الصرف على تثبيت الأسعار المحلية وبالتالي الحفاظ على مستويات التضخم ضمن الحدود الدنيا، وتحفيز النمو الحقيقي في الاقتصاد.

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر صرف العملة منها الأسعار، الصادرات والواردات، أسعار الفائدة والمضاربة، بالإضافة إلى العوامل السياسية والنفسية التي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف بالارتفاع أو الانخفاض (محيسن، 2000، ص1).

لذلك يتوجب على السلطة النقدية في الدولة اختيار نظام سعر الصرف المناسب، لتحقيق الأهداف المرجوة منه ضمن الإمكانيات المتاحة. وعلى السلطة النقدية في فلسطين تحديد نظام سعر الصرف الملائم للاقتصاد الفلسطيني، التثبيت أو المرن (الحر)، وكل خيار مرتبط بفوائد وتكاليف خاصة به.

وتنقسم نظم الصرف المتاحة والمطبقة عملياً إلى (محيسن، 2000، ص2):

- أ- نظم ثابتة أساساً: وهي أسعار صرف مثبتة إلى:
- عملة واحدة: وهي أن تربط دولة ما سعر صرف عملتها بعملة دولة أخرى قوية تتصف عملتها بالدولية، مثل الدولار الأمريكي واليورو، ولا تعدل أسعار الصرف إلا في حالة نادرة.

- سلة عملات: دول تربط عملتها بسلة من عملات الشركاء التجاريين لها أو إلى وحدة معيارية مثل حقوق السحب الخاصة.

ب- نظم مرنة أساساً: وهي عبارة عن أسعار صرف مرنة وقابلة للتعديل على أساس:

- تعويم مدار: اقتصاديات تعدل أسعار عملاتها بتواتر على أساس تقدير وضع الاحتياطيات وميزان المدفوعات.

- تعويم مستقل: اقتصادات تسمح للأسواق وقوى السوق أن تحدد أسعار صرف العملات.

ولكل نظام من أنظمة أسعار الصرف مزايا وعيوب تختلف من بلد إلى آخر، ومن وضع اقتصادي إلى آخر، لهذا تصعب المفاضلة بين أنظمة الصرف لاختيار النظام الأمثل، ليست ثمة من إجابة واضحة على أي نظام من أنظمة الصرف هو الأفضل، هل اتباع نظام التثبيت أو المرن؟.

ويلخص البنك الدولي مزايا وعيوب كل نظام بالنسبة لفلسطين (World Bank,)

(1993,p.71)، ففي نظام سعر الصرف الثابت في حال اتباعه في فلسطين بكل دقة وانضباط، سيضمن تحقيق معدل تضخم منخفض، وأسعار فائدة أقل من نظام الصرف المرن، بشرط أن يتوفر دعم كاف من احتياطات العملات الأجنبية، وإلى التضحية بأهداف السياسة النقدية لدعم سعر صرف العملة المحلية.

أما لو تم تطبيق نظام سعر الصرف المرن (العائم)، فإنه سيتيح للسلطة النقدية اتخاذ وتطبيق السياسة النقدية المناسبة بشكل مستقل في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تتطلع إليه فلسطين على العالم، وسيساهم في مجابهة الصدمات الداخلية والخارجية. نظرياً، نظام سعر الصرف المرن يحقق فائدة للاقتصاد، إلا أن الدول الصغيرة والمنفتحة على العالم (مثل فلسطين) لا يصلح لها هذا النظام، لأن تدخل السياسة النقدية لن يمكن الدولة من المحافظة على أسعار فائدة محلية في مستويات تختلف عن الأسعار العالمية. كما أن نظام سعر الصرف المرن لا مبرر له في المدى القصير والمتوسط إلا في حالة عدم قدرة السلطة النقدية في فلسطين على توفير الاحتياطي الكامل لإصدار العملة الوطنية الجديدة، وفي هذه الحالة تكون فوائد إصدار العملة الجديدة ضعيفة جداً، وتأكيداً لذلك تدهورت قيمة العملة البلغارية في ظل نظام سعر الصرف المرن بسبب عدم قدرة الدولة على توفير دعم كافي لعملتها.

تعددت آراء الباحثين حول النظام المناسب لإصدار النقد الفلسطيني ما بين التثبيت والتعويم. ويلاحظ ذلك من خلال آراء الباحثين في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني. حيث يرى كل من Anne و Enrique والدكتور عاطف علاونة و Kopcke ، أن نظام سعر الصرف الثابت يمكن أن يكون الإستراتيجية الأكثر انسجاماً مع الوضع الفلسطيني، لما لهذا النظام من مزايا يمكن تحقيقها في حال اتباعه (أوراق مؤتمر القاهرة، 1999).

في حين يرى الدكتور عبد الرحمن صبري أن نظام سعر الصرف المدار هو الأفضل لفلسطين، لأن أهم عيوب سعر الصرف الثابت، في ظل ضعف أداء الصادرات وعدم مرونتها واستجابتها للتخفيض الحكومي لقيمة العملة هي استنزاف لاحتياطي الدولة، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار ضعف أداء السوق المالي وركوده. الأمر الذي قد يدفع البعض إلى المناداة بالرقابة على الصرف، خوفاً من المضاربة على العملة الوليدة خاصة وأنه سيكون حساساً لأي تغيرات، فمجرد الإشاعة قد يكون لها نتائج غير حميدة (محيسن، 2000، ص3).

ويرى الباحث أنه من الصعب المفاضلة بين نظام وآخر من أنظمة الصرف الممكن اتباعها، فمثلاً نظام الصرف الحر أو العائم يمكن أن يكون ناجحاً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي لبلد معين وغير ناجحاً في بلد آخر، وسعر الصرف الحر يحتاج إلى أن يكون اقتصاد البلد قوي يتمتع بمقدرة على التصدير، وقاعدة إنتاجية قوية من أجل تدعيم الثقة بالعملة.

أما بالنسبة لفلسطين وفي ظل الظروف الحالية، حيث يعاني من ضعف الإنتاجية والعجز المزمن في الميزان التجاري، وزيادة معدلات الاستهلاك، بحيث فاق الاستهلاك الناتج المحلي الإجمالي، وضعف معدلات الادخار. فمن الأفضل اتباع نظام الصرف الثابت، حيث أن هذا النظام يوفر الثقة بالعملة الفلسطينية.

3.2.5 اختيار عملة الربط:

لقد تعددت أنظمة الربط منذ انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971، فهناك الدول التي اتبعت نظام الربط بعملة واحدة تتصف بالاستقرار مثل الدولار أو المارك، وهناك دول ربطت عملتها بسلة عملات الشركاء التجاريين لها، وهناك من ربطت سعر عملتها بحقوق السحب الخاصة،

وهناك دول تركت عملتها بدون ربط تحدد قيمتها طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة معتمدة على ذلك في اقتصادياتها القوية.

وتلجأ الدول إلى ربط عملتها بعملة أو عملات دول أخرى تتصف عملتها بالاستقرار من أجل إكساب العملة الوطنية لثقة الأفراد. هذا الربط يلزم الدولة على أن يكون بحوزتها هذه العملة المربوط بها كاحتياطات، من أجل التدخل عند الحاجة والحفاظ على قيمة العملة وعلى نسبة الربط، وبالتالي فإن عملة الربط تختلف من دولة لأخرى، والاحتياطي الواجب توفره يختلف حسب عملة الربط، وأيضاً تختلف من وقت إلى آخر فقد ترى بعض الدول التحول من نظام الربط بعملة واحدة إلى نظام الربط بسلة من العملات، لهذا يجب على الدولة الاحتفاظ بعملات هذه البلدان من أجل الحفاظ على قيمة عملتها.

تعددت آراء الباحثين والاقتصاديين فيما يخص عملة الربط في فلسطين¹، ويرى كل من Anne و Enrique ويشاطرهما الرأي Sloman أن ربط العملة المصدرة الجديدة بسلة من العملات يعتبر أقل شفافية من غيره، وبالتالي لا يتوقع أن تكتسب العملة المصدرة المصدقية بالسرعة المطلوبة، والربط بعملة واحدة من شأنه أن يسمح باستخدام الأدوات المالية المتعددة والخاصة بهذه العملة (عملة الربط) من أجل استخدامها لأغراض التحوط للمخاطر أو أية عمليات أخرى لازمة.

انطلاقاً من هذه القاعدة، ومن أن عملة الربط يجب أن يتم تحديدها قبل عملية الإصدار، فإن صندوق النقد الدولي يرى في الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي كبديلين أساسيين لعملة الربط في فلسطين.

في حين يرى كلاً من Kopcke وديفيد جي مايز أنه قبل إصدار العملة الفلسطينية الجديدة يجب أن يتم تحديد عملة الربط، لاختيار عملة الاحتياطي التي تتمتع بسمعة جيدة في أسواق العملة من أجل إضفاء الثقة على العملة المحلية، وفي هذا المجال يعتبر الدولار من أهم العملات الاحتياطية. أما محافظ البنك المركزي المصري، يرى أن تربط العملة الفلسطينية الجديدة بسلة من

¹ - آراء الباحثين في مؤتمر ملامح النظام النقدي في فلسطيني، الذي انعقد في القاهرة عام 1999م، وآراء الأكاديميين في حلقة النقاش الخاصة بموضوع الدراسة، الذي انعقد بالجامعة الإسلامية بتاريخ 2007/11/1.

العملات، تعكس أوزانها الأهمية النسبية للشركاء التجاريين الأساسيين. ويرى سميث أن عملة الربط التي يجب اختيارها يجب أن تتصف بالقوة والاستقرار، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن تكون عملة الربط المختارة عملة بلد له علاقة تجارية رئيسية مع البلد الرابط، ويرى سميث أن مجلس النقد الفلسطيني في الماضي اختار الجنيه الإسترليني لأن حوالي 75% من صادرات فلسطين من الحمضيات تذهب إلى بريطاني.

فإذا كانت العلاقات التجارية هي عامل الحسم الوحيد عندها قيد يكون الشيك الإسرائيلي هو الخيار البديهي لحقيقة أن 85% من تجارة فلسطين هي مع إسرائيل أو من خلالها.

في حين يرى د. نبيل حشاد الخبير السابق في سلطة النقد الفلسطينية، يرى أن أمام فلسطين ثلاث بدائل بخصوص عملة الربط يمكن اختيار أحدها، إما الشيك الإسرائيلي أو الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي.

فالشيك مرفوض سيادياً وسياسياً، واليورو نسبة استعماله في فلسطين ضئيل، بالإضافة إلى التجارة مع أوروبا صغيرة. إذا المرجح هنا الدولار الأمريكي للعديد من الأسباب، يشكل الدولار الأمريكي النسبة الكبيرة من الاحتياطيات الدولية حوالي 60%، ومعظم الدول التي تربط عملتها بعملة واحدة تختار الدولار، ويستخدم الدولار في فلسطين بشكل كبير كعملة ادخارية، حيث أنه يشكل ما نسبته 60% من إجمالي الودائع الادخارية (محيسن، 2000، ص2).

في حين يرى بعض المختصين¹ أن يتم ربط العملة بالدولار أو اليورو، وإذا أخذنا سلة عملات يجب أن تكون حسب شركائنا التجاريين، وأن لا تربط العملة المصدرة بالعملة الإسرائيلية نتيجة الانخفاض المستمر في قيمتها.

ويرى الباحث أنه نظراً لواقع الاقتصاد الفلسطيني واستخدام ثلاث عملات في السوق المحلي، والعلاقة الاقتصادية القوية مع اقتصاديات الدول المجاورة وخاصة إسرائيل، لذلك يجب أخذ عملة الشركاء التجاريين (دولار - دينار - شيكل) كغطاء للعملة الفلسطينية، وبنسبة متقاربة من الأهمية النسبية لكل عملة من إجمالي الودائع، أي 50% دولار و 30% دينار و 20% شيكل.

¹ - حلقة النقاش، مرجع سابق.

يمكن أن يكون شكل الغطاء في المرحلة الأولى بهذه النسب، وفي المستقبل وبعد تعديل الأنماط التجارية والاقتصادية لفلسطين التحول إلى عملة واحدة الدولار أو اليورو.

4.2.5 تحديد قيمة العملة الفلسطينية:

كانت العملة الفلسطينية أبان الانتداب البريطاني هي الجنيه الفلسطيني، وبذلك تعتبر وحدة النقد الفلسطينية (الوحدة القياسية) هي الجنيه الفلسطيني، ويمكن تجزئته إلى مائة فلس، ويكون للجنيه مضاعفات وأجزاء موزعة ما بين مسكوكات معدنية ونقود ورقية، ويفضل تقسيم المسكوكات المعدنية حسب الوحدات التالية:

نصف جنيه (خمسون فلس)، ربع جنيه (25 فلس)، 20 فلس، 10 فلس، 5 فلس.

أما بالنسبة إلى الأوراق النقدية للجنيه الفلسطيني فيفضل أن يقسم إلى:

جنيه، 5 جنيه، 10 جنيه، 25 جنيه، خمسون جنيه.

ويكون للمسكوكات والأوراق جميعاً قوة إبراء قانونية غير محدودة.

ويفضل كثير من الاقتصاديين أن لا تكون وحدة النقد لها قيمة كبيرة كالدينار الكويتي، أو قيمة صغيرة كالدينار العراقي أو الليرة اللبنانية، بل يحبذ أن تكون قيمة العملة متوسطة كالـدولار الأمريكي، وذلك لتتناسب مع أقل متوسط ما ينفقه الفرد العادي في اليوم لتسهيل حركة المعاملات والمبادلات.

ويرى Kopcke من الباحثين، في ورقته المقدمة لمؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، أن اختيار سعر الصرف المناسب لأي عملة ناشئة يعتبر صعباً للغاية، لأن القيمة التوازنية لهذه العملة غير مؤكدة، بل وأكثر من ذلك، فإن القيمة التي يمكن اعتبارها مناسبة خلال السنوات الأولى للإصدار قد تكون غير مناسبة فيما بعد. فالاقتصاديات الناشئة على سبيل المثال، قد تستقطب كميات كافية ولكن غير مستقرة من التدفقات النقدية من المستثمرين الذي ينظرون إلى الدخول للأسواق الجديدة منذ البداية بمثابة الفرصة الأفضل، وفي ظل هذه الظروف فإن تقييم العملة بأعلى من قيمتها أو جعل سعر صرفها مرتفعاً ربما يؤدي إلى وضع أفضل للتوازن بين العرض والطلب على العملة

المحلية في مراحلها الأولية، في حين أن خفض سعر صرفها ربما يخدم الاقتصاد بشكل أفضل ولكن في مراحل لاحقة.

في حين أن د. نبيل حشاد يرى أنه يتوفر بدائل متعددة في حال اختيار الدولار كعملة ربط مثلاً: كل وحدة نقد فلسطينية تساوي دولار، أو دينار أردني (1.5 دولار)، أو شيكل، أي كل 4 دينار فلسطيني يساوي دولار. وهذا راجع في نظره إلى عدة أسباب (محيسن، 2000، ص4):

أ- أن الأفراد تعودوا على استخدام الشيكل كعملة تداول رئيسية، وعند إحلال العملة الفلسطينية محل الشيكل كعملة تداول، فإن الأثر النفسي لدى الأفراد لن يتغير كثيراً بإصدار العملة الفلسطينية، وستكون العملة كمقياس للقيمة مقارباً لما هو متبع حالياً وتعود عليه الأفراد.

ب- أن بعض الدول العربية التي تربط عملتها بالدولار سواء بصورة رسمية أو عملية عندها مستويات متقاربة مثل: سعر صرف الدولار مقابل كل من الريال القطري = 3.56 ريال و 3.75 ريال مقابل الريال السعودي و 3.67 درهم مقابل الدرهم الإماراتي و 3.45 جنيه مقابل الجنيه المصري في عام 2000 ، أما الآن فإنه يساوي حوالي 5.7 جنيه مصري.

أما الآراء الواردة في حلقة النقاش الخاصة بموضوع الدراسة تؤكد على تسمية العملة الفلسطينية الجنيه الفلسطيني وتساوي 0.25 دولار، أي قريبة من قيمة الشيكل الإسرائيلي نظراً لتعود المواطنين.

يرى الباحث أن تحديد القيمة الاسمية للعملة، يتحدد كما هو شائع بالعلاقة بين الواردات والصادرات، حيث أن متوسط قيمة الواردات بالدولار / متوسط قيمة الصادرات بالدولار = قيمة العملة الفلسطينية بالدولار، بالإضافة إلى أسعار الفائدة وحركة رؤوس الأموال وغيرها. فمثلاً في حالة أن تكون الصادرات أقل من الواردات وهناك عجز في الميزان الجاري هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، والعكس يؤدي إلى ارتفاعها.

5.2.5 تنظيم آليات الإصدار واستبدال العملة في فلسطين:

يوجد بعض الأمور التي يجب القيام بها خلال مرحلة إصدار العملة الجديدة، والتي من شأنها المحافظة على الاستقرار النقدي سواء بالنسبة للعملات الموجودة في التداول أو العملة الجديدة، وهذه المواضيع سوف يتم بحثها بالتفصيل فيما يلي:

1.5.2.5 التفاوض مع السلطات النقدية المصدرة للعملات المتداولة حالياً:

ينص البند العاشر من المادة الرابعة في اتفاقية باريس الاقتصادية، أن الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي سيواصلان من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة حول إمكانية إدخال عملة فلسطينية يتفق عليها ثنائياً، أو ترتيبات عملة بديلة مؤقتة للسلطة الفلسطينية (م ت ف، 1994، ص 181). كما ينص البند الثاني في المجال النقدي في الاتفاقية النقدية والمصرفية الموقعة مع الأردن، بأن يلتزم الطرفان الفلسطيني والأردني بالدخول في مباحثات شاملة ومبكرة تستهدف تنظيم عملية استبدال الدينار الأردني المتداول في المناطق الفلسطينية بالعملة الفلسطينية، وما ينشأ من ذلك من ترتيبات والتزامات متبادلة، وذلك فيما إذا قررت السلطة الوطنية اتخاذ مثل هذا الإجراء (الاتفاقية النقدية والمصرفية، نقلاً عن عاشور، 1995).

كما يتعد الطرفان بأن لا يتخذ أي طرف منهما في جميع الأحوال أي إجراء نقدي مفاجئ وحيد الطرف يتنافى واستقرار الأوضاع النقدية في البلدين الشقيقين، وحماية أمنها الاقتصادي المتبادل.

لذلك لا بد من السلطة الوطنية الفلسطينية إجراء مفاوضات مع الدول التابعة لها العملات المتداولة في فلسطين، وخاصة إسرائيل والأردن، حول كيفية سحبها من الأسواق ضمن ترتيبات خاصة ومسبقة، بدون أي تأثير سلبي على المستوى المحلي بالنسبة للأسعار والاستقرار النقدي والاقتصادي، وكذلك على المستوى الخارجي، سواء من حيث تأثير كمية النقود التي سيتم سحبها من الأسواق على المراكز النقدية لهذه الدول، في ظل استبدال هذه العملات وتحويلها للدولار الأمريكي أو بسلع وخدمات وخصوصاً مع إسرائيل.

أما الدولار الأمريكي فسيتم تحويله في الأسواق بالعملة الجديدة ليتم تغطية العملة الجديدة بالعملة الصعبة، في حال تم ربط العملة المحلية بالدولار.

إن أي نظام فلسطيني يرغب في استبدال الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي، يرغب وبكل وضوح التفاوض مع إسرائيل والأردن بخصوص ضمان الترتيبات المقبولة من كلا الطرفين، لتحويل موجودات الدينار والشيك التي استلمتها السلطة المصدرة للعملة الورقية مقابل العملة الفلسطينية الجديدة (تي سميث، 1999، ص8).

وبذلك تصبح العملة الجديدة أداة قانونية للتداول منذ اليوم الأول لطرحها، ويرى الباحث بأن احتمالية نجاح العملة الجديدة لتحل محل العملات الأجنبية المتداولة يتعلق بمدى جاهزية التحضيرات لها وفق النقاط التالية:

أ- الإعلان بشكل واضح عن الخطة المعدة لطرح العملة في الأسواق من قبل السلطة النقدية.

ب- اختيار المؤسسات التي ستولى عملية التحويل واستبدال العملة، ولتكن البنوك.

ج- معالجة تثبيت أسعار صرف العملة الجديدة مقابل الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي.

د- معالجة الودائع والقروض المصرفية.

هـ- معالجة القضايا المالية الأخرى.

و- معالجة أي اتفاقيات أو التزامات كانت مبرمة بالعملات الأجنبية المتداولة، والتي سيتم سحبها من الأسواق.

وقد أكد د. عاطف علاونة في مقابلة معه¹، بأن الاتفاقيات الموقعة وطبيعة العلاقة مع كل من إسرائيل والأردن، تحتم بأن يكون هناك اتفاق مسبق معهم على ترتيب العلاقة فيما يخص العملة الفلسطينية، وهذا راجع حسب علاونة لطبيعة التجارة الخارجية والعمالة والسفر بين فلسطين وكل من إسرائيل والأردن.

ويؤكد علاونة بأن التفاوض والاعتراف بالعملة الفلسطينية مهم جداً وخاصة مع إسرائيل والأردن ومصر، أما فيما يخص الاعتراف الدولي فهو غير مهم، وصندوق النقد الدولي ليس له علاقة بالموضوع، له علاقة بالذهب وهو ليس من متطلبات إصدار العملة الآن، فالصندوق يطالبنا فقط بالحفاظ على عملتنا ودعمها.

¹ - مقابلة تلفزيونية مع د. عاطف علاونة. مرجع سابق.

في حين يرى بعض المختصين ¹ بأن العملة الفلسطينية سوف تكون للتداول المحلي فقط، لذلك لا داع للتفاوض مع إسرائيل وللموافقة الإقليمية والدولية.

2.5.2.5 الإعلان والترويج عن العملة:

يجب إعلام الجمهور عن العملة المحلية المنوي إصدارها، وكيفية استبدال أوراق النقد والودائع من العملات الأجنبية التي سيتم إحلالها بأوراق نقد بالعملة الجديدة. وكلما كانت الفترة بين الإعلان عن إصدار العملة وطرحها في الأسواق أطول، يكون من السهل الشرح والتوضيح عن عملية الإصدار للجمهور والمؤسسات.

وهناك العديد من الطرق لإعلام الجمهور عن العملة الجديدة وكيفية تحويل العملات القديمة المتداولة إلى العملة الفلسطينية، ويكون ذلك عن طريق الراديو والتلفزيون والصحف المحلية وملصقات وكتيبات، والمقابلات المسئولين مع وسائل الإعلام ومنشورات، بالإضافة لورشات العمل التي توضح طبيعة إصدار العملة الفلسطينية الجديدة، وعلاقتها بعملة الربط، بالإضافة لعلاقتها مع العملات المتداولة في فلسطين، وكيفية التحويل لكافة الأوراق النقدية والمالية.

كما يجب تبني برامج توعية لتعريف الجمهور بفوائد وجود عملة وطنية، وعائدات ذلك على الاقتصاد وعلاقته بالرفاه الاقتصادي، كما يجب عمل استقصاءات عن طريق دراسة عينات من الجمهور حول رأي المواطنين بالعملة، ومدى قبولهم لها، وفوائدها من منظورهم الشخصي، وهذا ما تم عمله في أوروبا قبل طرح اليورو للتداول.

ويرى بعض المختصين في حلقة النقاش بأن الترويج والإعلان عن العملة في وسائل الإعلام كالتلفزيون والإذاعة والخطابات، شرط أساسي للقبول.

يرى الباحث بأن عملية قبول العملة ستأخذ وقتاً من قبول الجمهور للتعود عليها، وأنه من غير المعقول بأن تقابل العملة بالرفض العام، لأنه لا يوجد أي سبب يستدعي ذلك طالما سيتم استخدام

¹ - حلقة النقاش، مرجع سابق.

سعر صرف ثابت مقابل العملات، وسيتم اتخاذ التدابير لتحديد التدفقات المالية، وسيتم التعامل بالعملية الجديدة بالمؤسسات الرسمية. وأخيراً يحبذ اختيار أول السنة المالية لبداية الإصدار، لاعتماد الموازنات للدوائر الحكومية والشركات، بالإضافة لاختيار الوقت المناسب الذي يكون فيه استقرار في الأسعار والدخل والنظام السياسي للتحويل للعملة بشكل مستقر، مما ينعكس على درجة الثقة في العملة المحلية الجديدة.

3.5.2.5 الإطار القانوني:

يعتبر النقد رمزاً من رموز الدولة وأحد معالمها الحضارية، لذلك من المهم المحافظة على نظافة النقد المتداول وعدم إساءة استخدامه، مع المحافظة على سلامته من التزوير والتزييف، ويتطلب ذلك مراعاة ما يلي (محمد، 1999، ص7):

- أ- تصميم أوراق النقد بحيث يصعب تزويرها.
- ب- مراعاة المواصفات اللازمة لتقوية ورقة النقد بما يجعلها قادرة على التحمل أكبر فترة ممكنة في التداول.
- ج- تحديد مواصفات الورق التالف الواجب سحبه من التداول للتخلص منه.
- د- تحديد الترتيبات والإجراءات لتسلم وتسليم أوراق النقد.
- هـ - الأخذ في الاعتبار الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من أوراق النقد في كل الأوقات يعادل ما لا يقل 50% من الاحتياجات السنوية وذلك تحسباً لأيّة ظروف طارئة.
- و- استثمار غطاء النقد بما يحافظ على الأمان والسيولة المناسبين مع أعلى معدل عائد ممكن في إطار ذلك.
- ز- حسن اختيار جهة مأمونة للقيام بطباعة أوراق النقد وسك العملة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وبمراعاة توفير عوامل الأمن والتأمين والسرية والمراقبة اللازمة.
- ح- تنظيم دخول وخروج النقد الوطني وتداولها بالخارج، فمن الأفضل في السنوات الأولى من طرح العملة وضع حد أقصى لكمية العملة المسموح حملها نقداً في الذهاب والعودة من وإلى البلاد من جانب المواطنين أو الأجانب.

6.2.5 اتباع مبدأ التدرج عند طرح العملة:

من بين الاعتبارات الهامة عند إصدار العملة الفلسطينية الجديدة، هو فتح المجال للعملة الجديدة للتنافس مع العملات الثلاث المتداولة، من خلال عدم إلزامها باتفاقيات لأي حقوق حصرية للاستخدام في المعاملات. وبتلك الطريقة يمكن للعملة الجديدة فقط أن تكتسب مركزاً قوياً بشكل متزايد من خلال هزيمة منافسيها.

وحتى لو تم إقرار العملة الجديدة بأنها العملة القانونية الوحيدة في عملية أداء أغراض محددة، مثل الإنفاق الحكومي والمدفوعات الضريبية والأجور، فمن الضروري أن لا يتم منع الجمهور من التعامل بالعملات الثلاث الأخرى الموجودة في التداول حالياً.

إن استخدام مبدأ التدرج عند إصدار النقد الفلسطيني سوف يساهم في تحقيق ثقة الجمهور فيه، ولن يؤثر بصورة كبيرة على سلوك الأفراد، وسيتمكن السلطة النقدية من الاستفادة من أية أخطاء قد توجد ومن ثم علاجها.

كما يمكن الاستفادة من تجربة اليورو، حيث أن منطقة اليورو أخذت المنحى التدريجي بطريقة مختلفة من خلال البدء بسوق الجملة، وتنفيذ المعاملات بالعملة الورقية والمعدنية ومعاملات تجارة التجزئة بعد ثلاث سنوات، فليس واضحاً أنه يمكن الاحتكام إلى هذه الطريقة في مكان آخر. ومع ذلك، فلها ميزة أنها تمكن الأسواق المالية من الاعتماد على العملة الجديدة، وكذلك تطوير أنظمتها قبل التعامل بمعاملات التجزئة. وإحدى الطرق لإتباع سياسة مجلس النقد هي إجبار البنوك على إيداع مبالغ بالعملة الأجنبية لدى السلطة النقدية للحصول على العملة الجديدة، وهذا يعتمد على مرحلة بيع الجملة (مايز، 1999، ص11).

7.2.5 حجم النقد المتوقع إصداره في بداية طرح العملة الجديدة:

عند إصدار العملة الجديدة، يجب على السلطة النقدية تحديد كمية النقد المراد إصداره من العملة المحلية، خاصة في المراحل الأولى لعملية الإصدار، حيث أن النقد المصدر في هذه المرحلة

سيكون مساوياً لكمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، سواء كان الإحلال كاملاً أو تدريجياً. ففي حال كان الإحلال كاملاً أو تدريجياً، أي استبدال كامل قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من العملات الثلاث المتداولة بالعملة الوطنية على دفعة واحدة في السوق، وبسعر التحويل الرسمي الذي تحدده السلطة النقدية، فإنه يجب تحديد عرض النقد (M1).

وتعتبر عملية تقدير النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي معقدة، وخصوصاً في الدول التي لا تمتلك عملة محلية وإنما عملة أجنبية، لأن كمية النقد المتداول يتم حسابها من قبل الجهة المصدرة لها، ولكن عملية تقدير حجم النقد المتداول ليست مستحيلة. فقد جرى العرف السائد في الإحصاءات المالية الدولية التي يعدها صندوق النقد الدولي عند احتساب عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) على أنه "كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليه الودائع الجارية" (مبارك ويونس، 1996، ص70).

واستناداً إلى ذلك فإن عرض النقد أو كمية وسائل الدفع، أصبحت تتكون من النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية (M1)، وفي حالة إضافة أشباه النقد¹ إليها، يتخذ عرض النقد معنى أكثر شمولية (M2).

ويرى بعض المختصين² بأن كمية النقد المتداول تتحدد بسرعة دوران النقود في الاقتصاد، و تساوي في فلسطين ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 1.7 مليار دولار، و/أو حجم الإصدار النقدي المرتبط بحجم النفقات الحكومية، سنوياً أو شهرياً، بحيث يكون حجم الإصدار في السنة الأولى لا يتجاوز حجم النفقات الحكومية، أي حوالي 1.8 مليار دولار.

¹ - يفضل فريق من الاقتصاديين أمثال "ملتون فريدمان"، اعتبار أشباه النقود (كودائع التوفير، والودائع لأجل) جزءاً من عرض النقد بمفهومه الضيق على أساس إمكانية تحويلها إلى ودائع جارية بسرعة وبدون خسارة، في حين يرى فريق آخر أمثال "ديزنبيري" أن أشباه النقد وإن كانت تتمتع بسيوولة عالية إلا أنه لا يمكن استخدامها كوسيط للتبادل بشكل مباشر، بل يجب تحويلها أولاً إلى ودائع جارية.

² - حلقة النقاش الخاصة بموضوع الدراسة، مرجع سابق.

أولاً: عرض النقد في فلسطين:

يعتبر تقدير عرض النقد في فلسطين من الأمور المعقدة، نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، ففي ظل عدم وجود عملة وطنية، وتداول ثلاث عملات رئيسية في التداول، وعدم توفر أية بيانات إحصائية حول كميات النقد الموجودة من هذه العملات، تزداد صعوبة عملية التقدير.

لقد أظهر تقرير البنك الدولي لعام 1993، أن مجموع النقود المتداولة من الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية تقدر بحوالي 1.8 مليار دولار، منها 55% شيكل، و45% دينار (Arnon and Spivak, 1996, P13)، مع عدم توفر تقديرات عن كمية الدولار رغم تداوله بحكم المضايقات التي كانت تضعها سلطات الاحتلال على تداول الدولار في المعاملات في تلك الفترة.

وفيما يلي محاولة من الباحث لتقدير حجم النقد المتداول في الأراضي الفلسطينية لعام 2006. وتستند الآلية المنوي اتباعها من قبل الباحث على استخدام بعض النسب الاسترشادية للاقتصاد الأردني¹، لتقدير كمية النقد لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي في فلسطين، حيث تم في السيناريو الأول استخدام نسبة النقد المتداول في الأردن على الودائع الجارية، في حين تم في السيناريو الثاني استخدام سرعة دوران النقود في الأردن لتقدير كمية النقد المتداول في فلسطين، وفي السيناريو الثالث تم الاعتماد لتقدير كمية النقد المتداول على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (عطا الله، 2005، ص9).

واستناداً إلى السيناريو الأول يمكن تقدير كمية النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي، ومن ثم تقدير عرض النقد (M1) في عام 2006 على النحو التالي:

¹ - استخدم الباحث المؤشرات الاقتصادية في الأردن، نظراً لدرجة التشابه من وجهة نظر الباحث في الظروف وأنماط النشاط الاقتصادي مع فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأردن يتمتع بحالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي النسبي، ويمتلك عملة وطنية وحدود جغرافية واضحة المعالم، وهي عوامل ليست متاحة في فلسطين.

$$CC\ pal = DD\ pal * MC/DD\ jor \dots\dots\dots(1) \text{ (عطا الله، 2005، ص 9)}$$

حيث أن:

$$CC\ pal = \text{النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي.}$$

$$DD\ pal = \text{الودائع الجارية في فلسطين مقومة بالدولار الأمريكي.}$$

$$MC/DD\ jor = \text{النقد المتداول / الودائع الجارية في الأردن.}$$

$$CC\ pal = 1402.3 * \frac{2858.6}{3580.1} = 1119.6 \text{ million \$}$$

$$M1 = 1402.3 + 1119.6 = 2521.9 \text{ Million \$}$$

أما السيناريو الثاني، فيعتمد على استخدام سرعة تداول النقود في الأردن لتقدير كمية النقد المتداول في فلسطين، من خلال استخدام النظرية النقدية الكمية:

$$MV = PQ \dots\dots\dots(2) \text{ (الشمري، 1988، ص 185)}$$

حيث أن:

$$M = \text{عرض النقد.}$$

$$V = \text{سرعة تداول (دوران) النقود.}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار.}$$

$$Q = \text{حجم الإنتاج.}$$

وبما أن الطرف الأيمن للمعادلة رقم (2) يكافئ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة، فإنه يمكن استبدال هذا الطرف بالناتج المحلي، لتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$MV = GDP \dots\dots\dots(3)$$

¹ - الأرقام أخذت من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني بالدينار الأردني، وتم تحويلها من قبل الباحث على أساس سعر الصرف 1.410 دولار لكل دينار.

² - الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين أخذ من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقيمة الودائع من النشرة الإحصائية لسلطة النقد الفلسطينية.

ومن خلال المعادلة رقم (3) يمكن قياس متوسط سرعة دوران النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة على أساس أن:

$$V = GDP / M \dots\dots\dots(4)$$

$$V = 10108.5 / 4566.5 = 2.2$$

وباستخدام سرعة دوران النقد في الأردن يمكن تقدير عرض النقد (M1) في فلسطين على

النحو التالي:

$$M1 = GDP / V \dots\dots\dots(5)$$

حيث أن:

M1 = عرض النقد بمفهومه الضيق.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الجارية.

V = سرعة دوران (تداول) النقود في الأردن.

$$M1 = "1" 4150 / 2.2 = 1886.4 \text{ million } \$$$

وبطرح الجزء المتعلق بالودائع الجارية من عرض النقد (M1) في فلسطين، نستطيع

الوصول إلى تقدير لحجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي في فلسطين:

$$M1 = DD + CC \dots\dots\dots(6)$$

$$CC = M1 - DD = 1886.4 - 1402.3 = 484.1 \text{ million } \$$$

وفي المقابل يستند السيناريو الثالث، على أن يتم تقدير قيمة النقد المتداول لدى المواطنين

في فلسطين خارج الجهاز المصرفي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني استناداً إلى نسبة

النقد المتداول للناتج المحلي الإجمالي في الأردن، مع الاحتفاظ بحوالي 10% إضافية من القيمة

المقدرة كاحتياطي استراتيجي لمواجهة الطوارئ (محمد، 1999، ص6).

¹ - نظراً لأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أكبر من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، نتيجة تذبذب في أسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين (وهي حالة غريبة)، فإن الباحث اعتمد على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بالإضافة لعدم وجود إحصاءات للعام 2006 بالأسعار الجارية.

نسبة النقد المتداول لدى المواطنين من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يساوي 20%، وبإضافة 10% الاحتفاظ من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي لمواجهة الطوارئ.

$$CC = 4150 * 20 \% = 830 \text{ million } \$$$

$$M1 = 830 + 1402.3 = 2232.3 \text{ million } \$$$

ثانياً: تحليل النتائج:

من خلال السيناريوهات السابقة، والموضحة في جدول رقم (2.5)، نلاحظ ما يلي:

جدول رقم (2.5) تقديرات عرض النقد في فلسطين

الفروقات بين السيناريوهات الثلاثة			السيناريو			العام
الثاني والثالث	الأول والثالث	الأول والثاني	الثالث	الثاني	الأول	
345.9	289.6	635.5	2232.3	1886.4	2521.9	2006

- باستخدام السيناريو الأول، المعتمد على نسبة النقد المتداول للودائع الجارية في الأردن فإن كمية النقد المتداول في فلسطين لعام 2006 هي 1119.6 مليون دولار، مما يعني ارتفاع عرض النقد المقدر (M1) إلى 2521.9 مليون دولار.
- باستخدام السيناريو الثاني، استناداً على سرعة دوران النقود في الأردن، فإن تقدير كمية النقد المتداول تساوي 484.1 مليون دولار، ومن ثم فإن عرض النقد (M1) في فلسطين كان 1886.4 مليون دولار.
- أما السيناريو الثالث، المعتمد على نسبة النقد المتداول للناتج المحلي الإجمالي في الأردن، فإن كمية النقد المتداول بلغت 830 مليون دولار، وبالتالي فإن عرض النقد المتوقع في فلسطين (M1) يساوي 2232.3 مليون دولار.

وبمقارنة نتائج السيناريو الأول مع الثاني، كما هو موضح في جدول رقم (2.5) تظهر صعوبات واضحة في كمية النقد المتداول المقدر، وبالتالي صعوبة الاعتماد على أي منهما في تقدير

قيمة عرض النقد. ولتفادي هذا الوضع تم اللجوء إلى السيناريو الثالث المعتمد على نسبة النقد المتداول في الأردن بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والتي بلغت نسبة 20%، وبتطبيق هذا السيناريو فإن كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لدى المواطنين في فلسطين قد بلغت 830 مليون دولار، وبالتالي فإن عرض النقد كان 2232.3 مليون دولار.

من خلال السيناريوهات الثلاثة، يلاحظ ثلاثة تقديرات مختلفة لكمية النقد المتداول في فلسطين، وبالتالي ثلاثة تقديرات مختلفة لعرض النقد، غير أن فروقات التقدير بين السيناريو الأول والثاني، أو السيناريو الأول والثالث كانت كبيرة جداً بالمقارنة بتلك الموجودة بين السيناريو الثاني والثالث (جدول رقم 2.5)، لذلك فإن الباحث سوف يعتمد على نتائج السيناريو الثالث. وبناءً عليه فإن عرض النقد بمفهومه الواسع $(M2) = M1 +$ الودائع الآجلة + ودائع التوفير: ويساوي $2232.3 + 1872.8 + 927.4 = 5032.5$ مليون دولار

ومما تجدر الإشارة إليه، أن معرفة مكونات عرض النقد من مختلف الفئات وأحجامها وأنواعها (فئات نقدية كبيرة، وصغيرة، ومعدنية، وورقية) لا يقل أهمية عن معرفة تقدير عرض النقد نفسه، وذلك لأنه في حال كون عرض النقد أكبر أو أقل من الطلب عليه، فإن قوى السوق في ظل اقتصاد حر سوف تعمل على إعادة التوازن بين العرض والطلب، دون الحاجة، على الأغلب، إلى تدخل السلطات النقدية، أما في حال تزايد الطلب على فئة نقدية دون غيرها فلا بد من تدخل السلطات النقدية لمعالجة هذا الأمر (عطا الله، 2005، ص 13).

والسؤال الذي يطرح نفسه، في حال قررت السلطة النقدية إصدار عملة وطنية، فهل سيكون هيكل النقد المتداول مماثلاً لهيكل الودائع الجارية، أو مماثلاً لهيكل إجمالي الودائع.

1- بافتراض التشابه مع هيكل الودائع الجارية، فإن هيكل النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني سيكون:

- نصيب الشيكال من النقد المتداول = $830 * 25.6\% = 212.5$ مليون دولار
- نصيب الدينار الأردني من النقد المتداول = $830 * 20.9\% = 173.5$ مليون دولار.
- نصيب الدولار الأمريكي من النقد المتداول = $830 * 47.2\% = 391.7$ مليون دولار.
- نصيب العملات الأخرى من النقد المتداول = $830 * 6.3\% = 52.3$ مليون دولار.

2- بافتراض التشابه مع هيكل إجمالي الودائع، فإن هيكل النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني سيكون:

- نصيب الشيكال من النقد المتداول = $830 * 14.3\% = 118.7$ مليون دولار
- نصيب الدينار الأردني من النقد المتداول = $830 * 25.6\% = 212.5$ مليون دولار.
- نصيب الدولار الأمريكي من النقد المتداول = $830 * 54.9\% = 455.6$ مليون دولار.
- نصيب العملات الأخرى من النقد المتداول = $830 * 5.2\% = 43.2$ مليون دولار.

وعليه فالنتائج المستندة على افتراض تشابه هيكل النقد المتداول مع هيكل إجمالي الودائع، والتي تعكس كبر نسبة الدولار في النقد المتداول متسقاً من الناحية العلمية في التقدير، إلا أنه لا يعكس الواقع الفعلي للاقتصاد الفلسطيني، فعلياً يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لكل من الدينار والدولار في عمليات التداول اليومية، وارتفاعها بصفة رئيسية في عمليات الادخار، وذلك على العكس من الشيكال الإسرائيلي. وذلك بعكس النتائج المستندة على افتراض تشابه هيكل النقد المتداول مع هيكل الودائع الجارية التي تعكس نسبة أكبر للشيكال في النقد المتداول. وقد تكون أكثر اتساقاً مع الواقع الفعلي للاقتصاد الفلسطيني.

ومن هنا يتضح لنا أن الفرضية الأولى في الدراسة، وهو أن إصدار النقد الوطني يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي في فلسطين، ولكن ليس في ظل الأوضاع الحالية القائمة، حيث أن هناك متطلبات أساسية يجب توفرها لعملية إصدار النقد الوطني. لذلك لجأ الباحث للفرضية الثانية وهو دراسة البدائل النقدية الأخرى في ظل عدم إصدار العملة الفلسطينية.

3.5 البدائل النقدية المتاحة:

يرى الباحث بأنه في حال كانت هناك معوقات سواء سياسية أو اقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، بأنه من الضروري أن يكون هناك بدائل لترتيبات نقدية جديدة تتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني، للتغلب على سلبيات تداول ثلاث عملات في الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة حالة التذبذب في أسعار الصرف هذه العملات وخاصة الشيكال الإسرائيلي.

وهناك وجهات نظر مختلفة، حيث يرى علاونة¹ بأن أخطر بديل في الوقت الحالي هو إصدار عملة فلسطينية، لأنه سوف يؤدي إلى انهيار قيمة الممتلكات والموجودات، وأفضل بديل للوضع الحالي هو الاستمرار على نفس الترتيبات الحالية. في حين يرى بعض المختصين² أن البديل في حال عدم الإصدار، وتهديد البنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع بنوك غزة، ومنع الدينار والدولار من دخول قطاع غزة. هو الشروع بمفاوضات فلسطينية مصرية حول إمكانية تداول الجنيه المصري في غزة، واتخاذ الإجراءات العملية والشجاعة لمنع الشيكال من التداول في غزة. ويرى آخرون بأن مسألة إصدار النقد الوطني في الماضي والحاضر ضرورة جداً، ويجب أن نسير نحو الإصدار لأهميتها.

وبناء على ذلك يعرض الباحث ترتيبات نقدية بديلة تتلاءم مع الواقع الفلسطيني ضمن إمكانياته، في حال عدم إصدار العملة الوطنية. حيث تتدرج الرؤى بإحدى البدائل التالية:

- اتحاد نقدي مع الأردن.
- اتحاد نقدي مع إسرائيل.
- دلرة الاقتصاد.
- بقاء الترتيبات النقدية الحالية.

1.3.5 اتحاد نقدي مع الأردن:

هذا الخيار ينطلق من العلاقة التاريخية الوثيقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، والرابطة السياسية والاقتصادية بينهما، وبالأخص حركة رؤوس الأموال من خلال البنوك، التي أدت إلى تعميق ثقة الفلسطينيين بالعملة الأردنية، مما جعل من هذه العملة أداة سهلة للتداول بالنسبة للفلسطينيين.

ومن الأمور التي أدت إلى زيادة ثقة الفلسطينيين بالدينار الأردني، ما حدث في الثمانينات، إذ شهد الشيكال الإسرائيلي انخفاضاً كبيراً في قيمته بسبب التضخم، وعليه يمكن لسلطة النقد الفلسطينية

¹ - مقابلة مع د. عاطف علاونة، مرجع سابق.

² - حلقة نقاش، مرجع سابق.

اختيار الدينار الأردني كعملة تداول قانونية في فلسطين، وبالتالي اعتماده عملة للبلدين مؤقتاً، وذلك في ظل وجود بعض العوامل المشجعة مثل التقارب الجغرافي بين البلدين، والثبات النسبي في سعر صرف الدينار.

هناك رأي يناهض بتفضيل الإبقاء على اعتبار الدينار الأردني نقداً وطنياً (مع اعطائه تسمية جديدة مثلاً)، على أن يكون البنك المركزي الأردني هو السلطة النقدية ذات العلاقة (صامد الاقتصادي، 1995، ص 165). ويمكن أن يكون ذلك من خلال ترتيبات نقدية مع الأردن بخصوص طبيعة السياسة النقدية، والإشراف على تداول العملة الأردنية مع سحب الشيكال الإسرائيلي من التداول في السوق المحلي.

لكن بالرغم مما ذكر سابقاً، إلا أنه في ظل الظروف والمعطيات الحالية لا يمكن الأخذ بهذا الخيار لعدة أسباب:

أ- إن اعتماد الدينار الأردني كعملة متداولة في فلسطين، يعني قيام اتحاد نقدي بين البلدين، وهذا غير متحقق على أرض الواقع بسبب انفصال الاقتصادين عن بعضهما البعض.

ب- إذا تم تطبيقه فإنه يمكن أن يطبق في الضفة الغربية، أما غزة فنتيجة بعدها عن الضفة نتيجة الفصل، فمن الصعب تطبيقه.

ج- كون الترتيبات النقدية مع الأردن تكون على حساب العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، ولا يمكن فصلها خلال فترة وجيزة، وخصوصاً إيرادات الجمارك والرسوم التي تجبى من خلال إسرائيل، وعائدات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لحركة التجارة مع إسرائيل، التي تستوفى بالشيكال بكميات كبيرة، والتي يصعب تحويلها لعملات أجنبية في ظل اعتماد الدينار الأردني.

2.3.5 اتحاد نقدي مع إسرائيل:

هذا الخيار ينبع من العلاقة الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً حركة السلع والخدمات، إذ يعتبر الشيكال عملة التداول الرئيسية في غالبية المعاملات الجارية في فلسطين، بالإضافة لعملة التداول اليومي، لهذا تم طرح

هذا الخيار باعتماد الشيكل الإسرائيلي كعملة تداول قانونية في فلسطين مع سحب الدينار الأردني من السوق الفلسطيني (نصرالله، 2000، ص150).

ولكن رغم العلاقات التجارية والمبادلات المذكورة سابقاً، وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، هي التي بررت هذا الخيار. إلا أن هذا الخيار إذا تم تقبله سياسياً واقتصادياً، فلا يمكن تقبله نفسياً وشعبياً للأسباب التالية.

- التقلبات المستمرة في قيمة الشيكل أفقد دوره في الاقتصاد الفلسطيني كعملة ادخار، ومعاملات طويلة الأجل، وبالتالي ليس من المنطق ترسيخ الشيكل الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني بسببته المتعددة.

- اعتبار الشيكل الإسرائيلي عملة العدو الأول لفلسطينيين تؤثر على نفسية السكان في اعتماده على المدى البعيد كعملة تداول رسمية، بالرغم من استخدامه من قبل المواطنين في الفترة الحالية، بسبب طبيعة المعاملات وسهولة الحصول عليه بمصادره المختلفة.

3.3.5 دورة الاقتصاد:

قامت بعض الدول بدولة اقتصادها عوضاً عن إصدار عملتها المحلية مثل ليبيريا، للثقة الشعبية والحكومية في قوة واستقرار الدولار الأمريكي، وبالتالي اعتماده كعملة تداول قانونية رئيسة لتسيير معاملاتهم الجارية والآجلة.

يمكن تحقيق الدولار دون الحاجة لمفاوضات ومباحثات محتملة الصعوبة مع مصدري العملات ودون التسبب في اضطراب في هذه العملات، وتكون السلطة النقدية باتباع سياسة المراقبة دون اتخاذ الإجراءات (تي سميث، 1999، ص3).

وقد تماثل الدولار لحد ما مجلس النقد من خلال عدم مقدرتها في التأثير على الاقتصاد فيما يتعلق بعرض النقد وسعر الفائدة، وقد تكون مكلفة كونها تتطلب استثمارات كبيرة من العملات الأجنبية أو دفع الفوائد على اقتراض العملات الأجنبية (دوزنيري، 1999، ص8).

مع هذا قررت إحدى دول أمريكا اللاتينية بدولة عملتها المحلية، فيما برزت العديد من الآراء المؤيدة لدولة الشيكل الإسرائيلي والليرة اللبنانية في كل من إسرائيل ولبنان، بسبب عدم استقرار عملاتها.

وبناء عليه يرى الباحث أنه لا يمكن دولة الاقتصاد الفلسطيني للأسباب التالية:
أ- اعتماد الدولار كعملة تداول رئيسية تتطلب اقتصاداً قوياً ذا قدرة تنافسية وتصديرية، وتحقيق على الأقل توازن في ميزان المدفوعات لتوفير السيولة اللازمة من الدولار بشكل طبيعي.
ب- عدم توفر القدرة على توفير كميات الدولار اللازمة لتحل محل العملات المتداولة وخصوصاً القطع الصغيرة والمعدنية.
ج- طبيعة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل تحد من إمكانية توفير أي دولارات، لأن الطلب على الشيكل في فلسطين أعلى بأضعاف من العرض عليه، مما يؤكد وجود عجز في توفير العملة الصعبة، وبالتالي عدم إمكانية تطبيق هذا الخيار في الوقت الحالي.

4.3.5 بقاء الترتيبات النقدية الحالية:

إن الترتيبات النقدية الحالية المتفق عليها في اتفاقية باريس الاقتصادية، والاتفاقية الاقتصادية مع الأردن حول تداول الدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي في الاقتصاد الفلسطيني، لها ميزات إيجابية من ناحية تفضيل المواطنين في اختيار العملة المناسبة والمستقرة لمعاملاتهم من خلال العملات المتداولة، وعدم فرض عملة معينة تعود بالخسائر على الاقتصاد، وهذا ما حدث في أواخر الثمانينات، بعد تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للدولار والشيكل، بالإضافة إلى الاعتماد على الدينار والدولار خلال فترات التضخم في الشيكل الإسرائيلي.

لذلك يعتبر استمرار الترتيبات النقدية الحالية هو الخيار الأوفر حظاً في اتباعه، ولكن ضمن اتفاقيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

أ- التنسيق المسبق لأي سياسة يتم اتخاذها سواء من البنك المركزي الأردني، أو بنك إسرائيل للتأثير على عملاتها.

ب- المطالبة بحصة فلسطين من عوائد الشيكل والدينار المتداولة في فلسطين، وهي خسائر مباشرة من مواردنا الاقتصادية لحساب الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأردني.

وهناك من يرى¹ " بأن لا نخشى من أي إجراءات أو قرارات تعلنها البنوك الإسرائيلية. فهي ستكون لصالح استقلال الاقتصاد والنظام المصرفي الفلسطيني معاً. إن العودة إلى استخدام الدينار الأردني من شأنه أن يحقق الاستقرار للنظام الاقتصادي الفلسطيني، لأن إصدار عملة محلية الآن غير مناسب ولا يمكن الدفاع عنها وحمايتها، لأننا حتى تاريخه مازلنا نحصل على رواتبنا من المساعدات الأجنبية وكذلك الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية وغيرها. إن إصدار العملة يحتاج إلى متطلبات غير متوفرة لدينا الآن أو في المدى المنظور على الأقل.

5.3.5 اختيار الجنيه الفلسطيني الحسابي:

هناك من يطرح فكرة الجنيه الفلسطيني الحساب كوحدة حسابية، وأن الوقت مناسب لوجود العملة الفلسطينية كوحدة حساب كما كان الحال في الايكو أو الدينار العربي الحسابي، فالبداية في استخدام الجنيه الفلسطيني كوحدة حساب لا يتطلب توفر احتياطي نقدي ولا طباعة العملة ولا يشكل خرقاً للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل أو غيرها، فكل ما في الأمر توحيد المعيار، فبدلاً من قيام مؤسسات السلطة الوطنية والشركات المساهمة العامة والخاصة بنشر ميزانياتها بعملة مختلفة، فإن كافة الميزانيات والحسابات الرسمية والعامة والخاصة يتم نشرها مقومة بالجنيه الفلسطيني الحسابي².

وسوف يكون الهدف منه تسوية المعاملات والمقاصة بين العملات الثلاث المتداولة بالعملة الجديدة، وذلك من أجل تقريب الفروق بين أسعار صرف العملات الثلاث، كما أن استخدام الجنيه الفلسطيني الحسابي كمرحلة أولى قبل إصدار العملة سوف يساهم في توفير الثقة في العملة المصدرة.

¹ -مقالة لـ محمد خضر قرش بعنوان " قطع البنوك الإسرائيلية علاقتها المالية مع المصارف العاملة في قطاع غزة - (تحليل ونتائج): على موقع الحرية www.alhourriah.org، بتاريخ 2007/10/21

² - مجلة البنوك في فلسطين، مجلة شهرية متخصصة في الشؤون المصرفية، العدد الأول، يونيو 1996.

ويمكن تحديد القيمة الحسابية للعملة الفلسطينية على أسس ومعايير اقتصادية يجب ان يتم الاستناد إليها، ومن ابرز تلك المعايير ما يلي¹:"

- كمية النقد المتداول من العملات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.
- الناتج المحلي الإجمالي للدول المقترحة إدخال عملاتها في سلة العملات النقدية.
- معدل التضخم السنوي للدولة المشاركة عملاتها في سلة التقييم.
- إجمالي صادرات الدول المشاركة في سلة العملات.

4.5 الآراء المطروحة حول إصدار العملة، والسيناريو المرجح:

مع كل أزمة تتعرض لها العملات المتداولة في فلسطين، نسمع آراء تنادي بالحد من الخسائر الناتجة عن استخدام ثلاث عملات رئيسية في فلسطين، وخصوصاً تداول الشيك الإسرائيلي. وخاصة بعد الأزمة النقدية التي يعيشها قطاع غزة، بعدما أعتبر قطاع غزة كياناً معادياً، وتهديد البنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع البنوك الفلسطينية في غزة.

وأيضاً نسمع مجموعة من البدائل للخروج من أزمة العملات الثلاث المتداولة، لذلك يتم تناول هذا الموضوع من حيث وجهات النظر المختلفة لآراء بعض الخبراء في هذا الموضوع.

1.4.5 الآراء المطروحة حول إصدار عملة فلسطينية:

تمثل العملة أحد الرموز السياسية التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وهي مطلب وطني واحد مقوماته الأساسية لما لها من أهمية في إدارة الاقتصاد المحلي، وهناك جهتي نظر بخصوص هذا الموضوع، كانت موجودتين وعبر عنهما البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1997-2000، وهما كما يلي (صامد الاقتصادي، 1995، ص165):

¹ - مجلة البنوك في فلسطين، مرجع سابق، ص10.

- أ- وجوب إصدار نقد وطني فلسطيني حال الحصول على حكم ذاتي (أو في أقرب فرصة ممكنة، بعد ذلك إذا تعذر إصداره فوراً لأسباب تتصل بنتائج وقيود مفاوضات الحكم الذاتي).
- ب- الإبقاء على اعتبار الدينار الأردني نقداً وطنياً.

أما من حيث وجهات النظر فإنها تتمثل في:

1.1.4.5 التوجه الفلسطيني:

- هناك اعتبارات يجب أخذها على محمل الجد، وهي (قديح، 1999، ص8):
- إن النقد الوطني هو أحد معايير التعبير عن الهوية الفلسطينية.
 - أهمية النقد الوطني، إلا أنه لا يجب الإسراع في إصداره إلا بعد دراسته بواقعية حتى تكون خطوة في الإطار السليم.
 - حين صدر النقد الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني، كان المواطنون الفلسطينيون معارضين لهذه الخطوة، وكانت اعتراضاتهم مبنية على أسس اقتصادية.
- فيما يؤكد بعض السياسيين ضرورة إصدار الجنيه الفلسطيني كالعلم والمطار والميناء وغيرها من المعالم السيادية، حيث أن الخصوصية الفلسطينية تفرض مثل هذا التحدي لخطوة هامة للاستقلال الاقتصادي.

وفي هذا السياق أوضحت إحدى الدراسات الميدانية في العام 1999، مدى جاهزية السلطة السياسية لفرض التعامل بالعملة الفلسطينية حال إصدارها، والتي وجهت لرجال السياسة والسلطة في مستويات متقدمة، بأن 89% من عينة الدراسة أيدوا فكرة إصدار عملة وطنية وبقوة، فيما أيد 8% من العينة الفكرة ولكن مع وجود تحفظات معينة (البرغوثي 1999، ص38). وهذا يدل على التوجه الرسمي في السلطة الوطنية لإصدار عملة وطنية.

2.1.4.5 سلطة النقد الفلسطينية:

أعلنت سلطة النقد في أكثر من مناسبة بأنها تشرع بإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ مشروع إصدار العملة الفلسطينية، كان آخرها مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني المنعقد في القاهرة في عام 1999م. واعتبرت سلطة النقد أن مهمة إصدار النقد الفلسطيني ستظل موضع متابعة واهتمام متواصل باعتبار أن إصدار النقد يعد رمزاً من رموز السيادة الفلسطينية، كما أنه يكفل توفير مقومات الاستقرار المعيشي (قديح، 1999، ص9).

3.1.4.5 توجه القطاع الخاص:

يعتبر رأي القطاع الخاص من المسائل الضرورية فيما يخص إصدار العملة الفلسطينية، نظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، إذ انه سيحكم على فاعلية العملة والثقة في التعامل معها في السوق النقدي، ومدى تقبله لها والطلب عليها.

وأكدت إحدى الدراسات الميدانية في عام 1999م، حول مدى قبول الجمهور للتعامل بالعملة الوطنية حال إصدارها، التي كانت موجهة للمواطنين ورجال الأعمال، بأن 80% من أفراد العينة رفضوا وبشدة إصدار العملة الوطنية (برغوتي، 1999، ص39).

وهذا يدل على عدم تقبل الجمهور والمستثمرين للتعامل بالعملة الوطنية في حال إصدارها ، مما يعني عدم وضوح مستقبل المرحلة الحالية بالنسبة للقطاع الخاص والسكان في فلسطين، مع التنويه بأن عام 1999 هو أفضل الأعوام بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، ورغم ذلك أبدى الجمهور رفضه التعامل بالعملة الجديدة حال إصدارها.

4.1.4.5 التوجه الإسرائيلي:

فيما يخص التوجه الإسرائيلي فقد أبدى عدم معارضته لإصدار عملة فلسطينية مستقلة، الأمر الذي يبدو مستهجناً على دولة تعودنا منها العرقلة والمعارضة في القضايا التي تحقق مطالبنا

الاقتصادية والسياسية.ودعت إحدى الوثائق التي بلورها اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية إلى إصدار عملة فلسطينية، في إطار خطة الفصل الاقتصادي بين إسرائيل وفلسطين (الأيام ، العدد 1410، ص1).

ويرى الباحث أن هذه التصريحات هي مجرد للإعلام، وهي غير واقعية كما نشاهده على أرض الواقع.

5.1.4.5 التوجه الأردني:

يرى البعض أن إصدار عملة فلسطينية سيؤثر تأثيراً مباشراً على الدينار الأردني، حيث يبلغ حجم الدينار المتداول في فلسطين إلى ما يقارب خمس كمية الدينار المصدر من البنك المركزي الأردني، وهناك خبراء ماليون ومصرفيون يؤكدون أن إصدار عملة فلسطينية لن يؤثر على احتياطات الأردن نظراً لضعف حجم النقد المتداول في فلسطين، وأن قرار إصدار العملة الفلسطينية يعتبر قراراً سياسياً قبل أن يكون اقتصادياً (قديح، 1999، ص10).

ويرى فريق آخر من الاقتصاديين بأن إصدار عملة فلسطينية، يعني استبدال العملة الأردنية بالعملة الفلسطينية، (معنى ذلك أنه سيكون هناك عرض كبير من العملة الأردنية) لذلك فإن البنك المركزي الأردني بدء منذ عام 1993 بالاستعداد لمواجهة أية إجراءات من خلال تخصيص احتياطات نقدية من العملات الأجنبية لمواجهة ما يستجد من تطورات مالية ونقدية. ويرى هذا الفريق أنه من الضروري التنسيق بين البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية في حال إصدار العملة الفلسطينية (قديح ،1999، ص10).

2.4.5 السيناريو المرجح.

بناء على ما تقدم وبعد المناقشة والتحليل فإن السيناريو المرجح للعمل به لدى سلطة النقد الفلسطينية هو مايلي:

أولاً: فيما يتعلق بالمرحلة الحالية:

1. عدم البدء في أي إجراءات تتعلق بإصدار العملة الفلسطينية في الوقت الحالي.
2. الإبقاء على الترتيبات النقدية الحالية فيما يتعلق بالعملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية، مع إمكانية طرح العملة الحسابية تمهيداً لإصدار العملة الوطنية في الوقت المناسب.

ثانياً: فيما يتعلق بالوقت المناسب:

إن إصدار عملة فلسطينية تعتبر عملية معقدة، تشمل إحداث تغييرات مؤسسية بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية، ولعل المبدأ الأساسي الذي يجب أن يحكم هذه العملة والمحافظة على المنافع المرتبطة بالوضع الحالي مع تقليل تكاليف النظام الجديد هو التحرك ضمن ثلاث مجالات (Enrique and Anne, 1999, p14):

- أ- وجود إطار اقتصادي كلي يرتبط بالاستقرار النقدي، بمعنى وجود سياسة مالية متحفظة إلى جانب وجود إطار من السياسة النقدية محكوم بإطار الأسواق الكفوءة.
- ب- اختيار نظام سعر الصرف الثابت الذي يحقق أعلى مصداقية ويقلل من التكاليف والتشويشات المرتبطة بطرح العملة الجديدة.
- ج- دعم السياسات الهيكلية في مجالات البنوك والأسواق المالية وأسواق العمالة.

ويرى الباحث بأنه عندما يكون توافق سياسي داخلي ونشوء حكومة واحدة قادرة على إدارة الوضع الفلسطيني، فمن الأفضل البدء بإجراءات إصدار العملة الوطنية للدولة الفلسطينية.

وبناء عليه يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية التحضير لإصدار العملة الفلسطينية الحسابية لتوحيد الحسابات الرسمية لدى المؤسسات الرسمية، تمهيداً لإصدار العملة الفلسطينية. وهذا هو الخيار الأفضل من وجهة نظر الباحث، نظراً لأن الدخول في أي ترتيبات بديلة تم توضيحها ضمن البدائل النقدية، سوف يكون أصعب من عملية إصدار العملة الفلسطينية.

5.5 خلاصة:

مما لا شك فيه أن هناك أهمية اقتصادية وسياسية لإصدار العملة الفلسطينية، ولا يوجد خلاف في ذلك سواء من جانب السياسيين أو الاقتصاديين أو حتى المواطنين، حول ضرورة إصدار وتداول عملة وطنية بدل العملات الأجنبية المتداولة، لدورها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني مهما تأجل قرار الإصدار، حتى تحقيق متطلبات الإصدار والمحافظة على قيمتها.

لذلك على السلطة الوطنية أن:

- تتفاوض مع الدول صاحبة العملات المتداولة (إسرائيل والأردن)، وأن تكون سلطة إصدار العملة، سلطة نقدية مستقلة لها صلاحيات ومضمونة ضمن القانون. وتعتمد نظام سعر الصرف الثابت، وأن ترتبط العملة في البداية بسلة من عملات الشركاء التجاريين.
- قدر الباحث النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بحوالي 830 مليون دولار لعام 2006، وبالتالي كان عرض النقد (M1) حوالي 2232.3 مليون دولار. واتباع مبدأ التدرج بطرح العملة.
- يتم الترويج للعملة المصدرة جيداً، وأن يسبقها إصدار الجنيه الفلسطيني الحسابي، حتى يتم إصدار العملة في الوقت المناسب للحفاظ على قيمتها.
- تكون سلطة النقد الفلسطينية والسلطة الوطنية على قدر من المسؤولية، بأن أي خيار كبديل عن إصدار النقد الوطني سوف يكون مكلف أكثر من إصدار العملة الفلسطينية، لذلك يجب الإبقاء على الترتيبات النقدية الحالية في الوقت الحالي.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6 مقدمة

2.6 النتائج

3.6 التوصيات

1.6 مقدمة:

تعرضت الدراسة إلى طبيعة الوضع النقدي في فلسطين، الذي تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها فلسطين، والمقومات الاقتصادية لإصدار النقد الوطني، بالإضافة للبدائل الممكنة للاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الحالية والمستقبلية ضمن الخصوصية والواقع الفلسطيني.

2.6 النتائج:

في ضوء ما تقدم، ومن خلال التحليلات النظرية لموضوع إصدار النقد الوطني والبدائل النقدية المتاحة لتحقيق هذا الغرض، تبين أن إصدار العملة الفلسطينية غير ممكن في الوقت الحالي، وأن البدائل الأخرى غير ممكنة، لذلك من الأفضل البقاء على الترتيبات الموجودة حالياً. ويتعرض الباحث فيما يلي إلى أهم ما تم التوصل إليه في هذا الخصوص.

أولاً: ملامح النظام النقدي في فلسطين:

- يتصف النظام النقدي القائم في فلسطين بوجود ثلاث عملات رئيسية، يستخدم منها الشيك الإسرائيلي لإتمام المعاملات اليومية، بينما الدولار الأمريكي والدينار الأردني كعمليتي ادخار وقياس.
- إن غياب العملة الوطنية أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بمؤشراتته المختلفة سواء كانت نقدية أو مالية أو اقتصادية، وكلف الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة بسبب استخدام العملات المختلفة في التداول، تم تقديرها خلال عام 2006 ما بين 124.52 - 166.02 مليون دولار سنوياً
- إن غياب العملة الوطنية يؤدي إلى فقدان الدولة لعائد الإصدار (السنوي ريج)، ويقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية والبنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب ريع الإصدار بحوالي 2%-5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

- تم تقدير قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لعام 2006 بحوالي 830 مليون دولار، تتوزع حسب نوع العملة على النحو التالي: 215، 173.5، 391.7، 52.3 مليون دولار للشيك، الدينار، الدولار، و عملات أخرى على التوالي، فيما قدر عرض النقد (M1) بحوالي 2232.3 مليون دولار، فيما قدر عرض النقد (M2) بحوالي 5032.5 مليون دولار.

ثانياً: أهمية إصدار العملة الفلسطينية:

- إن إصدار العملة الفلسطينية يعتبر رمزاً من رموز السيادة للدولة الفلسطينية من ناحية، ودورها الهام في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، بالإضافة للحد من مظاهر التبعية لل عملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك فهي تحقق العديد من المزايا للاقتصاد الفلسطيني وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة .
- الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تداول العملات الأجنبية والتي تضر بالاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي إصدار عملة فلسطينية يحول هذه الآثار السلبية إلى منافع تخدم متطلبات الاقتصاد الفلسطيني.
- تحقيق ريع الإصدار من جراء سك العملة (السنيوريج)، إذ أن إيرادات العملة بعد صدورها تزيد كثيراً عن تكاليفها، وهو ما يوفر لخزينة السلطة الوطنية إيرادات مهمة.
- الاستفادة من وظائف النقد، كوسيط للتبادل ومقياس عام للقيم ومخزون للقيمة.

ثالثاً: مقومات إصدار العملة الفلسطينية:

- التوافق السياسي الداخلي، والسيادة على الأراضي الفلسطينية، مما يدعم الاستقلال الاقتصادي لفلسطين.

- الإجماع الوطني- سواء من قبل السكان، أو الأحزاب الوطنية- على إصدار العملة كعنصر مهم في زيادة الثقة فيها والطلب عليها، كما حصل في استونيا.
- بناء اقتصاد قوي وفعال قادر على التغلب على الصدمات ومواجهة الهزات والتقلبات الاقتصادية، والقدرة على الحفاظ على العملة الفلسطينية.
- استقلالية السلطة النقدية والصلاحيات المخولة لها، والتنسيق ما بين السلطة النقدية ووزارة المالية.
- توقيت إصدار العملة الفلسطينية يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات الأساسية التي تدعم وتؤثر على أداء العملة، ومدى توفرها حتى تكون عملية إصدار العملة الوطنية ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية.
- يؤكد غالبية المواطنين من أفراد عينة استطلاع الرأي الخاص بموضوع الدراسة بما نسبته 61.6% بأن الوقت الحالي غير مناسب لإصدار العملة الوطنية. في حين يرى ما نسبته 51.3% من أفراد العينة بأنهم سيؤيدون ويتقنون بالعملة الفلسطينية في حال إصدارها، مع تفضيلهم بضرورة الإصدار في ظل استقرار سياسي واقتصادي.

رابعاً: آليات إصدار العملة الفلسطينية:

- يفضل اتباع نظام مجلس نقد ليضم القطاع الخاص والخبراء، واستقلاله عن الحكومة، هو أفضل خيار مع بداية إصدار العملة.
- في حال إصدار النقد الوطني، فمن الأفضل اتباع نظام الصرف الثابت، حيث أن هذا النظام يوفر الثقة بالعملة الفلسطينية.

- التمهّل في إحلال العملة المحلية -في حال إصدارها- مكان العملات الأجنبية المتداولة حسب رغبات السكان وقدرتهم على الثقة بها، والسماح بتداول العملة الجديدة بجانب العملات المتداولة في بداية الأمر.
- من الأفضل في بداية الإصدار أخذ عملة الشركاء التجاريين (دولار - دينار - شيكل) كغطاء للعملة الفلسطينية، وفي المستقبل وبعد تعديل الأنماط التجارية والاقتصادية لفلسطين التحول إلى عملة واحدة الدولار أو اليورو.
- إن الاتفاقيات الموقعة وطبيعة العلاقة مع كل من إسرائيل والأردن، تحتم بأن يكون هناك اتفاق مسبق معهم على ترتيب العلاقة فيما يخص العملة الفلسطينية.
- من الضروري إعلام الجمهور والترويج عن العملة المحلية المنوي إصدارها، وكيفية استبدال أوراق النقد والودائع من العملات الأجنبية التي سيتم إحلالها بأوراق نقد بالعملة الجديدة.
- إن استخدام مبدأ التدرج عند إصدار النقد الفلسطيني سوف يساهم في تحقيق ثقة الجمهور فيه، ولن يؤثر بصورة كبيرة على سلوك الأفراد، ويمكن السلطة النقدية من الاستفادة من أية أخطاء قد توجد ومن ثم علاجها.
- لم تعد العملة وسعر صرفها تعتمد على غطاء النقد، بل على قوة الاقتصاد، وهي القوة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات، رغم أن مسألة الغطاء الكامل للنقد المصدر - في السنوات الأولى للإصدار - هي قضية جوهرية، يجب الالتزام بها.

خامساً: السيناريو المرجح للبدائل النقدية المتاحة:

- يجب دراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية لفلسطين قبل اتخاذ أي إجراءات متسارعة، من شأنها إضعاف الثقة بالعملة الجديدة وإنهيارها في أسوأ الأحوال التدمير للاقتصاد، وهذا يعني

أنه يجب التمهيد والتحضير بعناية فائقة وليس الإسراع والدخول في ترتيبات نقدية قد تكون غير مرضية.

- أي خيار كبديل عن إصدار النقد الوطني، سوف يكون مكلف أكثر من إصدار العملة الفلسطينية.

- إصدار العملة الوطنية في الوقت الحالي أمراً صعباً ومكلفاً، لذلك من الأفضل الإبقاء على الترتيبات النقدية الحالية في الوقت الحالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار تداول العملات الثلاثة المتداولة في فلسطين، والتفاوض مع الدول ذات العلاقة لتحقيق فائدة مالية للاقتصاد الفلسطيني (ربح الإصدار) من خلال تداول عملات الفرقاء داخل فلسطين.

- التحضير لإصدار العملة الفلسطينية الحسابية لتوحيد الحسابات الرسمية لدى المؤسسات الرسمية، تمهيداً لإصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب. وهذا هو الخيار الأفضل، نظراً لأن الدخول في أي ترتيبات بديلة سوف يكون أصعب من عملية إصدار العملة الفلسطينية.

- الإبقاء على الترتيبات الحالية مع إصدار العملة الفلسطينية الحسابية.
- اتباع نظام سعر الصرف الثابت لتوفير الثقة بالعملية الجديدة.
- ربط العملة الجديدة بسلة عملات الشركاء التجاريين (دولار - دينار - شيكل) في بداية طرح العملة.
- ضرورة إعلام الجمهور عن العملة الجديدة، واستخدام مبدأ التدرج عند طرح العملة.
- ضرورة التحضير لعملية إصدار العملة الفلسطينية (الجنيه) وطرحه للتداول، في حال التوافق السياسي الداخلي، ونمو الاقتصاد الوطني.

وبذلك تم إثبات الفرضيات التي أشارت إليها الدراسة، حيث أن إصدار النقد الوطني يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي ولكن ليس في المرحلة الحالية، والبداية المطروحة لا يمكن تحقيقها في الوقت الحالي، لذلك يجب تحقيق متطلبات إصدار النقد الفلسطيني. والوقت الحالي يفرض علينا البقاء على الترتيبات النقدية القائمة، مع التحضير لعملية إصدار العملة الحسابية.

3.6 التوصيات:

بناءً على ما سبق يوصي الباحث بالنقاط التالية:

أولاً: السلطة الوطنية الفلسطينية:

- أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد الصف الوطني، والتماسك من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- العمل على تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، من خلال بلورة سياسة اقتصادية تجارية مستقلة ضمن ترتيبات جمركية منفصلة، في ظل السيادة الفلسطينية الكاملة على جميع الأراضي الفلسطينية، بالإضافة لحرية التعامل مع كل دول العالم، من خلال خطط تنموية نابعة من الواقع الفلسطيني وأولوياته.
- إيجاد الوسائل (إن أمكن) التي تمكن من الضغط على الجانب الإسرائيلي للوفاء بالتزاماته بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن استخدام الشيكل خلال السنوات الماضية.
- العمل على إيجاد الوسائل التي تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من استرداد الحقوق الفلسطينية من أموال الاحتياطي النقدي الذي كان متوفراً قبل عام 1948- بما يعادل- جميع الأموال المصادرة في نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.

ثانياً: سلطة النقد الفلسطينية:

- العمل على استمرار الترتيبات النقدية الحالية ضمن ترتيبات خاصة مع كل من إسرائيل، والأردن بما يضمن الحقوق الفلسطينية.
- العمل على تهيئة الإجراءات الفنية اللازمة لإصدار النقد الوطني، بما يضمن قوة أدائه وعدم تعرضه لأي ضغوط خارجية. مع الإسراع بإصدار العملة الفلسطينية الحسابية، بما يوحد العمليات الحسابية الرسمية للسلطة الوطنية.

- يوصي الباحث رغم أهمية إصدار العملة الفلسطينية، بالترهيب لحين توفر الشروط اللازمة لإصدار العملة وخاصة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتطوير النظام المالي والمصرفي.
- يفضل قبل إصدار العملة الوطنية الترويج لها جيداً، وأن يسبقها إصدار الجنيه الفلسطيني الحسابي، حتى يتم إصدار العملة في الوقت المناسب للحفاظ على قيمتها.

ثالثاً: الأحزاب السياسية:

- على الأحزاب السياسية والمواطنين في فلسطين أن يكونوا على قدر من المسؤولية لدعم العملة الفلسطينية، والثقة فيها من خلال تبادل العملات المتداولة بالعملة الوطنية، والاحتفاظ بها. حيث يعتبر ثقة المواطنين بالتعامل بالعملة المصدرة ذات أهمية في الحفاظ على قيمتها.

المراجع والملاحق

أولاً: المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. بن فهد، محمد أحمد. (2003): اقتصاديات النقود والبنوك، مطابع البيان التجارية، دبي.
2. البحيصي، خالد. (1997): النقود والبنوك، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى. (2006): البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
4. دويدار، محمد والفولى، أسامة. (2003): مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
5. رشدي، مصطفى. (1979): النظرية والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
6. سلامة، رمزي ويونس، محمود ومبارك، عبد النعيم. (1983): مبادئ اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
7. السهموري، محمد. (2000): اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، غزة، فلسطين.
8. الشمري، ناظم محمد. (1988): النقود والمصارف، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
9. عاشور، يوسف. (1995): آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، الطبعة الأولى، غزة.
10. فهمي، حسين. (1975): الجنه المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية.
11. مبارك، عبد المنعم ومحمود، يونس. (1996): اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة.
12. المبيض سليم. (1989): النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الأجنبية (من القرن السادس قبل الميلاد وحتى عام 1946)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
13. ملاك، وسام. (2000): النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان.
14. ملاك، وسام. (2001): الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان.

15. منظمة التحرير الفلسطينية: اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، السلطة الفلسطينية، ترجمة رسمية معتمدة، 4 مايو 1994.
16. الموسوعة الفلسطينية. (1984): المجلد الرابع، الطبعة الأولى.
17. نجيب، نعمة الله ويونس، محمود ومبارك، عبد النعيم. (2001): مقدمة في اقتصاديات النقد والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

ثانياً: الدوريات:

أ- التقارير والمنشورات:

1. أبو راس، جهاد (1998): أثر غياب العملة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
2. اشتية، محمد (محرر). (2003): الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، دراسة لباسل عورتاني بعنوان "هيكل الجهاز المالي والجنه الفلسطيني، الطبعة الثانية، بكار.
3. ألن، وا. (1999): خيارات العملة الوطنية الفلسطينية، ترجمة محمد عطا الله، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
4. الين، وليم. (1999): اختيارات للعملة الوطنية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
5. البرغوثي، عروبة. (1999): النقد الفلسطيني ودوره في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
6. البلبل، على. (2005): السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي-معهد السياسات الاقتصادية، دورة سياسات القطاع العام والنمو، أبو ظبي، 3-6/4/2005.
7. البنك الدولي. (1994): التقرير السنوي، واشنطن.
8. تي سميث، ال. اف. (1999): العملة الفلسطينية- دروس مستفادة من مجلس النقد الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني-، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007): فلسطين في أرقام 2006، رام الله، أيار 2007.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2002): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رقم 3، رام الله، فلسطين، تشرين ثاني 2002.
11. دواس، فاروق.(2001): آثار العقوبات الجماعية والحصار والاعتداءات الإسرائيلية على البنى الاقتصادية، جمعية مركز الدراسات العمالية، أبريل 2001.
12. دوزنبيري.(1999): خيارات السياسة النقدية لمجلس النقد الفلسطيني، ترجمة شاهر القريوتي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
13. روس، مارتن.(1999): خبرة استونيا في إصدار عملتها الوطنية، ترجمة شاهر القريوتي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
14. سلطة النقد الفلسطينية.(1995): التقرير السنوي الأول لعام 1995.
15. سلطة النقد الفلسطينية.(2006): التقرير السنوي الحادي عشر لعام 2005، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، أيار 2006.
16. سلطة النقد الفلسطينية.(1999): النشرة الإحصائية العدد 12، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، تموز 1999.
18. سلطة النقد الفلسطينية.(2003): النشرة الإحصائية العدد 56، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، كانون ثاني 2003.
19. سلطة النقد الفلسطينية.(2007): النشرة الإحصائية العدد 106، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، ابريل 2007.
20. سلطة النقد.(2003): إحصائيات البنوك، (غير منشورة)، دائرة الأبحاث، غزة.
21. سلطة النقد الفلسطينية.(1997)، قانون رقم 2 بشأن سلطة النقد لعام 1997.
22. سلطة النقد الفلسطينية.(1999): النقد الفلسطيني، تقرير داخلي، دائرة الأبحاث، رام الله.
23. صبري، نضال.(1999): القطاع المالي في فلسطين ومتطلبات إصدار العملة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
24. الصوراني، غازي.(2007): "التنمية في برنامج وتطبيقات الحكومة الحادية عشرة"، ورقة مقدمة لندوة برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، غزة، جمعية الهلال الأحمر، 23/4/2007.

25. عبد الكريم، نصر.(1999): حول أهمية تطوير البنيان القانوني والتنظيمي والمؤسس لسوق فلسطين للأوراق المالية تحضيراً لمرحلة إصدار النقد الوطني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
26. عطا الله، محمد.(2005): "تقدير عرض النقد في فلسطين"، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2005.
27. علاونة، عاطف.(1999): التنسيق الفعال بين السياسات المالية والنقدية في ظل إصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
28. قديح، وائل.(1999): محددات وآفاق إصدار عملة فلسطينية، مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير عدد 41، غزة، يونيو 1999.
29. ليد، عماد.(2005): مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين، بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة 8-9 مايو 2005.
30. مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني.(1999): التقرير النهائي، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
31. ماس والبنك الدولي.(1997): تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال، تشرين أول 1997.
32. مايز، ديفيد جي.(1999): إصدار عملة جديدة بوجود مجلس نقد- منهج تدريجي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
33. محمد، إسماعيل حسن.(1999): محددات إصدار عملة وطنية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
34. محيسن، ماجد.(2000): "سعر الصرف، عملة الربط، قيمة العملة"، (أوراق غير منشورة)، دائرة الأبحاث، سلطة النقد، غزة.
35. مقداد، سامي.(1999)، إستراتيجية التنمية في فلسطين، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، أكتوبر 1999.
36. نصر الله، عبد الفتاح.(2000): إصدار العملة الفلسطينية-الواقع والآفاق، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.

37. نصر، محمد.(1999): المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
38. الهسكوري، البشير.(1999): نحو تحديد ملامح النظام النقدي الفلسطيني - ماذا يمكن الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، 13-14/11/1999.
39. الهيئة العامة للاستعلامات.(2006): خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 حتى 2006/9/28، التقرير السنوي السادس، نوفمبر 2006.
40. هيفاء، سعيد.(1998): دور البنوك في التنمية - التجربة الفلسطينية-، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين - دور النظام المصرفي في التنمية والاعمار المنعقد في الفترة 2-3 ديسمبر 1998، سلطة النقد الفلسطينية، غزة.

ب: المجلات والجرائد:

1. أبو معمر، فارس.(2001): دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990-2000، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 10، ع1.
2. الأيام، صحيفة يومية فلسطينية، رام الله، العدد 1410، 22 تشرين ثاني، 1999، ص1.
3. الأيام، صحيفة يومية فلسطينية (ملحق أيام المال والبنوك) رام الله، العدد 1285، 20 مايو، 1999.
4. البنك المركزي المصري.(1999): المجلة الاقتصادية، المجلد39، العدد الثالث، مصر.
5. شؤون فلسطينية(1995): مجلة فصلية تعنى بشؤون التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تصدر عن الملتقى الفكري العربي، المجلد الخامس، القدس، ابريل 1995.
5. صامد الاقتصادي.(1988): النظام النقدي والمصرفي في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني، تقرير مترجم، السنة العاشرة العدد 73.
6. صامد الاقتصادي.(1995): الفصل الخامس من القسم الثاني -البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000، السنة السابعة عشر، العدد99، دار الكرم للترجمة والنشر، الأردن، آذار 1995.

7. مجلة البنوك في فلسطين: مجلة شهرية متخصصة في الشؤون المصرفية، العدد الأول، يونيو 1996.
8. مقداد، سامي.(2004): السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، مجلة رؤية، مجلة شهرية بحثية متخصصة، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 27، فلسطين، كانون الثاني 2004.
9. مقداد، سامي.(2004): أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، مجلة شهرية بحثية متخصصة، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 10، فلسطين، تموز 2001.
10. مقداد، سامي.(2004): الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية، مجلة رؤية، مجلة شهرية بحثية متخصصة، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14، فلسطين، كانون أول 2002.

ثالثاً: مواقع الكترونية:

1. موقع WWW.mof.gov.ps الموقع الالكتروني لوزارة المالية الفلسطينية.
2. موقع WWW.mop.gov.ps الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط الفلسطينية.
3. موقع www.ebnmasr.net، 2004/10/1.
4. موقع www.islamonline.net، 2001/12/14.
5. موقع www.cbj.gov.jo الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني.
6. موقع www.alhourriah.org، بتاريخ 2007/10/21، مقالة لـ محمد خضر قرش بعنوان " قطع البنوك الإسرائيلية علاقتها المالية مع المصارف العاملة في قطاع غزة - (تحليل ونتائج).

رابعاً: المقابلات والندوات:

1. مقابلة تلفونية مع د. محمود الجعفري ، دكتور في جامعة أبوديس بالقدس، بتاريخ 2007/10/31.
2. مقابلة تلفونية مع د. داود، يوسف، خبير في سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، بتاريخ 2007/11/4.
3. مقابلة تلفونية مع د. عاطف علاونة، مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، بتاريخ 2007/11/12.
4. " حلقة نقاش " خاصة بموضوع الدراسة، انعقدت في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بتاريخ 2007/11/1، وحضرها مجموعة من الأكاديميين والباحثين، وأدار النقاش د. محمد مقداد.

• المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Arnon, A. and Spivak, A. (1996): On the Introduction of A Palestinian Currency, The Middle East Business and Economic review, Vol 8.No 1.
- 2- Axiltod, Stephen H.(1999):Financial Systems, Regulation, and Monetary Policy Application in Palestine, Cairo, October 1999.
- 3- Beidas, Samya and Kandil, Magda. (2005): Setting the Stage for National Currency in West Bank and Gaza: The Choice of Exchange Rate Regime, IMF, April 2005.
- 4- Enrique Co, and Anne-Marie Gulde.(1999): Monetary and Exchange Affairs Department International Monetary Fund, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999
- 5- Hanke, Steve H. and Kurt, Schule. (1991): Currency Board for Developing Countries: A Handbook: an International Center Economic Growth Publication, ICS PRESS; San Francisco, CA. 1994.
- 6-Kopcke, Richard W. (1999): Currency Boards " Once and Future Monetary Regimes", conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999.
- 7- Sloman, Robert.(1999): A new Central Bank in the International Monetary System, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999.
- 8- World Bank.(1993): Report of the financial and economic situation in the Palestinian territories, Washington.

ثانياً: الملاحق

ملحق رقم (1) دعوة للمشاركة في حلقة نقاش

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد:.....المحترم

دعوة للمشاركة

في حلقة نقاش للباحث / سامي محمد مقداد

لبحث بعنوان:

"إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد

الفلسطيني"

تحت إشراف الدكتور محمد مقداد

بحث لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية

وذلك يوم الخميس الموافق 2007/11/1 في مبنى إدارة كلية التجارة الطابق الثالث غرفة 401 الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر مع وجبة غداء.

حضوركم دعماً للعلم والعلماء

- مرفق طيه محاور النقاش.

ملحق رقم (2) أسماء المشاركين في حلقة النقاش

الرقم	اسم المشارك	الجهة - المؤسسة
1	د. محمد إبراهيم مقداد	الجامعة الإسلامية
2	سامي محمد مقداد	وزارة المالية
3	محمد خالد أبو الفحم	وزارة المالية- وحدة البحوث والدراسات
4	عماد عبد الله أبو جزر	سلطة النقد الفلسطينية
5	أسامة أحمد الجرو	كلية التجارة- وحدة البحوث والدراسات
6	سفيان إبراهيم أبو حميد	الحكم المحلي
7	د. فارس أبو معمر	سلطة الأراضي
8	د. عصام محمد البحيصي	الجامعة الإسلامية
9	د. عماد سعيد لبد	وزارة التخطيط
10	أ. إسماعيل محمد محفوظ	وزارة المالية
11	أ.د. يوسف عاشور	الجامعة الإسلامية
12	د. علاء الدين الرفاتي	الجامعة الإسلامية
13	د. سالم حلس	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (3) محاور حلقة النقاش



الجامعة الإسلامية- غزة
قسم الدراسات العليا
كلية التجارة
تخصص إدارة أعمال

Focus Group مجموعة نقاش / للباحث سامي مقداد

لبحث بعنوان " إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم
وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني".

متطلب لنيل درجة لماجستير في إدارة الأعمال

محاور النقاش

أولاً: أهمية إصدار النقد الفلسطيني في الوقت الحالي:

1. ما هي الآثار الناتجة عن غياب العملة الفلسطينية؟
2. لماذا العملة الوطنية؟ مع تفهمنا للأسباب الرمزية الكامنة وراء إصدار العملة، ما هي المزايا؟
3. هل الوقت مناسب لإصدار العملة الوطنية؟ (نعم أم لا) ولماذا؟
4. هل الحصار المالي والنقدي الإسرائيلي يدفعنا لإصدار العملة الوطنية؟
5. إذا اتخذ القرار بإصدار النقد الوطني، ما هو مصير العملات المتداولة في فلسطين؟
6. هل الخطوة الإسرائيلية بالتوقف عن ضخ الشيكال يدفعنا لإصدار العملة الوطنية؟
7. هل عوائد إصدار العملة يشكل حافزاً لإصدار العملة الفلسطينية؟

ثانيا: المعوقات المرتبطة بإصدار النقد الوطني:

أ- المعوقات الذاتية:

1. هل الاقتصاد الفلسطيني لديه الإمكانيات والمقومات لإصدار النقد الوطني مثل (اقتصاد قوي، استقلالية السلطة النقدية، جهاز مصرفي فعال وقوي، ميزان مدفوعات سليم....)؟
2. هل الاختلاف السياسي بين الحكومة والرئاسة يؤثر على عملية الإصدار النقدي؟
3. لماذا لا يوجد عملة فلسطينية؟ ما هي الموانع الحقيقية وراء ذلك؟ هل الأمر سيادي مرتبط بالاستقلال السياسي؟

ب- المعوقات الإسرائيلية:

1. هل انتهاء اتفاق باريس الاقتصادي الذي زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، يمكن اعتباره احد المعوقات الإسرائيلية لإصدار النقد الوطني؟
2. هل يمكن اعتبار الشيك الإسرائيلي كعملة تداول قانونية في فلسطين وما تجبیه إسرائيل من ريع الإصدار إحدى معوقات إصدار عملة وطنية؟
3. هل عدم التوجه الإسرائيلي الحقيقي في المضي في عملية السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يحول دون إصدار العملة الفلسطينية؟

ج- المعوقات خارجية: سواء عربية أو دولية:

1. هل تعتبر الأردن إصدار العملة الفلسطينية هو إضرار بالاقتصاد الأردني ، وخاصة أن الدينار الأردني هو عملة تداول قانونية في فلسطين؟
2. هل يمكن لمصر كدولة مجاورة أن تتقبل إصدار عملة فلسطينية، خاصة أن لها علاقات تجارية مع فلسطين؟
3. هل صندوق النقد الدولي له تأثير ودور في دعم العملة الفلسطينية؟
4. هل عدم الاعتراف الدولي بالعملة الفلسطينية يمكن أن يكون أحد المعوقات؟

ثالثا: علاقة الحصار بإصدار النقد الفلسطيني:

1. بنوك إسرائيل توقف التعامل مع البنوك العاملة في قطاع غزة، ما هو تأثيره على التداول النقدي؟
2. ارتفاع قيمة الشيكل مقابل الدولار، وتذبذب أسعار العملات الأخرى، ما هو تأثيره على التداول النقدي؟
3. الحصار النقدي على قطاع غزة، ما هو تأثيره على تداول النقدي في قطاع غزة؟

رابعا: آليات إصدار العملة الفلسطينية:

1. ما هي سلطة إصدار العملة المناسب ؟
أ- بنك مركزي (إنشاء إدارة للإصدار) ؟
ب- أم مجلس نقد، ولماذا؟
2. سعر الصرف المناسب:
أ. ما هو نظام سعر الصرف المناسب؟ ثابت أم حر.. ولماذا؟
ب. ما هو عملة الربط؟ عملة دولية قوية أم عملة الشركاء التجاريين أم؟
ج. ما هو غطاء العملة أو الاحتياطي اللازم والقادرين على تحقيقه؟ (عملات أجنبية - ذهب - أوراق حكومية.....)؟

3- الإطار القانوني للنقد الفلسطيني:

- أ- العملة الفلسطينية المنوي إصدارها، ما هو أسمها ؟ قيمتها؟ فئات العملة وتصميمها؟
- ب- ما هو حجم النقد المتوقع إصداره في بداية طرح العملة الجديدة ؟

4- آلية طرح واستبدال العملة الفلسطينية:

- أ- هل من الضروري التفاوض مع السلطات النقدية التابعة لها العملات المتداولة (إسرائيل، الأردن، أمريكا) ولماذا؟

- ب- هل يجب استخدام العملة الوطنية كعملة حسابية قبل طرح العملة للتداول، وما هي الفترة الزمنية لذلك؟ وعلى أي أساس تحدد؟
- أ- هل يجب الإعلان والترويج عن العملة المصدرة للجمهور، كيف ولماذا؟
- ب- هل يجب عمل استقصاءات عن طريق دراسة عينات من الجمهور حول رأي المواطنين بالعملة المنوي إصدارها، ومدى قبولهم لها، أم فرضها إجبارياً؟ ولماذا.
- ت- ما هو المبدأ المفضل عند طرح العملة؟ مبدأ التدرج أم الإحلال الكامل؟ وما هو مصير العملات المتداولة في فلسطين؟

سادساً: البدائل والخيارات الممكنة في حال عدم إصدار النقد الوطني:

1. في حال تعذر إصدار النقد الوطني، ما هي البدائل النقدية المستقبلية المتاحة لفلسطين؟
- أ- اعتماد الشيكل كعملة تداول قانونية؟
- ب- اعتماد الدينار الأردني كعملة تداول قانونية؟
- ج - دلرة الاقتصاد؟
- د- اختيار العملة الفلسطينية الحسابية؟
- هـ- بقاء الترتيبات الحالية ضمن شروط مناسبة؟
- و- ترتيبات أخرى؟

والله الموفق

ملحق رقم (4) استبانة استطلاع رأي

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان لاستطلاع آراء المواطنين

لدراسة ماجستير بعنوان: إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية

تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني

الأخ الفاضل..الأخت الفاضلة.. تحية طيبة وبعد ..

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مدى قبول وثقة المواطنين للتعامل بالعملة الفلسطينية في حال تم إصدارها. إن تعاونكم معنا هو دعماً للبحث العلمي، علماً بأن الإجابة ستعامل بسرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

(ملاحظة: إن إصدار العملة الفلسطينية ليس مرتبطاً بالوضع الراهن)

ولكم فائق الشكر والعرفان

الباحث

سامي محمد مقداد

الجزء الأول: معلومات شخصية:

ضع علامة (x) في المكان المناسب

1- الجنس : ذكر أنثي

2- العمر: _____

3- المؤهل العلمي: ثانوية عامة دبلوم متوسط بكالوريوس أعلى

4- المهنة : موظف عامل طالب لا يعمل

الجزء الثاني: معلومات خاصة بالإصدار النقدي:

أولاً: مدى قبول وثقة المواطنين بالعملة الفلسطينية في حال تم إصدارها	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1- إصدار عملة فلسطينية ضرورة اقتصادية.					
2- إصدار عملة فلسطينية ضرورة سياسية.					
3- الوقت مناسب لإصدار عملة فلسطينية.					
4- سيكون هناك تأيد وثقة في العملة الفلسطينية					
5- هناك ثقة عالية بمحافظة العملة على قيمتها واستقرارها.					
6- البنوك العاملة في فلسطين سترحب بالعملة المصدرة					
7- إسرائيل تسمح بإصدار عملة فلسطينية					
8- الدول المجاورة سترحب بإصدار عملة فلسطينية					

ثانياً: هل لديك أي اقتراح أو تعليق:

.....

.....

.....

.....